

مركز وثائق
وتاريخ مصر المعاصر

٣٧

المعدلون في السياسة المصرية



ى دور
مـ... ـمود باشا



ماجدة محمد حمود



مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

إشراف: أ.د. يونان لبيب رزق
مدير التحرير: خلف عبد العظيم الميري

الاخراج الفنى : الحبيبة حسين

الاشراف الفنى : مراد نسيم

المعتدلون في السياسة المصرية

دراسة في دور محمد محمود باشا

تأليف :

ماجدة محمد حمود



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٢

تقــــديم

قضية المعتدلين والمتطرفين استمرت تشغل الحركة السياسية المصرية منذ أن نشأت الحركة الوطنية فى مطلع القرن وحتى عام ١٩٥٢ .. وقد سبق للسلسلة أن تناولت فى اطار دراسة « المعتدلون فى السياسة المصرية » شخصية ابراهيم الهلباوى للدكتور أحمد الشربينى ..

فبينما كان يمثل الحزب الوطنى بزعامة كامل وفريد تيار التطرف كان حزب الأمة بقيادة تلاميذ الشيخ محمد عبده يمثل تيار الاعتدال .. هذا قبل الحرب الأولى ..

وبينما كان يمثل الوفد تيار التطرف بعد ١٩١٩ كان الاحرار الدستوريون يمثلون الاعتدال فى نفس الفترة ..

وينبغى هنا التنبيه الى مجموعة من الحقائق :

١ ــ ان الاعتدال والتطرف هنا كان مقصودا به موقف الجماعة السياسية من القضية الوطنية ..

٢ ـ ان التوصيف صدر اكثر ما صدر عن دار المندوب السامى البريطانى وقد حفلت الوثائق البريطانية بتوصيف الاحرار بالـ Moderates وبتوصيف الوفديين بالـ Extremists

٣ ـ انه بينما حظى التيار الوطنى الذى تم توصيفه بالتطرف بدراسات عديدة فان تيار الاعتدال لم يكن له نفس الحظ ٠

٤ ـ انه قد ظهر بين هذا التيار أو ذاك زعماء بارزون ، فعلى جانب من أسموا بالمتطرفين كان هناك زغلول والنحاس ومكرم وماهر والنقراشى ، كان هناك على الجانب الآخر يكن وثروت ومحمود ٠٠

ولعل الأخير يقدم نموذجا مثاليا لتجسيد تيار الاعتدال سواء بحكم مصريته ، أو بحكم دوره السياسى الطويل الذى يحوى هذا العدد من مصر النهضة جانبا منه ، وهو الجانب الخاص بابراز هذه الحقيقة ٠٠ حقيقة تجسيد تيار الاعتدال ٠

والعمل على النحو الذى قدمته به صاحبته السيدة/ماجدة محمد حمود يتسم بالأصالة والجدية ويضيف جديدا للدراسات التاريخية ، وهو رأى نأمل ان يشاركنا القارىء فيه ٠

وعلى الله قصد السبيل ؟

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

الفصـــل الأول

بيئـــة المعتـــدلين

يرتبط تشكيل خريطة القوى الاجتماعية فى القطاع الزراعى فى النصف الثانى من القرن الـ ١٩ ، بالتغيرات التى احدثها محمد على فى البناء الاجتماعى ، وما ترتب عليهـــا من اعادة توزيـــع الملكية(١) ٠

وقد تم ذلك سواء بسقوط نظام الالتزام وما ترتب عليه من تجريد الملتزمين من مصادر ثروتهم ٠ أو بضعف الطبقة الوسطى المصرية المتمثلة فى التجار والحرفيين والصناع والعلماء عن طريق

---

(١) دكتور على بركات ـ تطور الملكية الزراعية فى مصر من ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ص ١٥١ ـ ١٥٤ ٠

نظام الاحتكار الذى منع محمد على بمقتضاه النشاط الخاص فى بعض الصناعات ٠

كذا ما أصاب مركز العلماء من ضعف نتيجة لسقوط الالتزام والاستيلاء على الاوقاف الخيرية وقد كان بعضهم ملتزمين والبعض الآخر نظار الأوقاف ، بالاضافة الى انتهاء دورهم السياسى بعد الصدام الذى خاضه محمد على مع السيد عمر مكرم ٠ وطبيعى أن يحل محمد على وأسرته وأبناؤه محل الطبقة القديمة فى الادارة والحكم والمناصب العسكرية العليا(٢) ٠

وقد تحولت الطبقة العليا التى تكونت الى جانب أسرة محمد على من الاتراك والجراكسة والأرمن وبقايا المماليك واحتلت مناصب الجيش والادارة(٣) ٠ ، بفضل سياسة محمد على الزراعية وخلفائه من بعده الى طبقة كبار الملاك ، هذه السياسة التى قامت على الأرض من الابعاديات والجفالك والعهد ، وكذلك عن طريق شراء أراضى الدولة(٤) ٠

وقد ظلت هذه الطبقة تتمتع بهذا الوضع حتى نهـــاية حكـم اسماعيل حين أزاحتها من موقع الصدارة شرائح اجتماعية جديدة من أغنياء المدن ضمت خليطا من الأجانب والمتحضرين الى جانب شريحة أخرى معظمها من الأقباط ، كذلك عمد ومشايخ القرى الذين استطاعوا فى نفـــس الفترة ، وان كـــانوا لدرجات متفاوته ، أن

---

(٢) نفس المرجع والصفحة ٠

(٣) Issawi, Charles-Egypt at mid century s. 34.

(٤) هيلين ريفلين ـ الادارة والسياسة فى مصر ص ١٩١ ـ ١١٠ ٠

يضعوا أيديهم على مساحات من الأراضى الزراعية ، واصبحت الشريحة العليا منهم فى عداد الملاك(٥) ٠

وعلى ضوء هذه المتغيرات بالامكان تصنيف كبار ملاك الأراضى الزراعية فى خلال النصف الثانى من القرن ١٩ على النحو الآتى :

١ ـ أسرة محمد على :

يعتبر افراد هذه الأسرة أكبر فئات ملاك الأراضى الزراعية فى مصر طوال فترة هذه الاسرة ، وبخاصة الفرع الحاكم منها ، فالخديوى وأسرته كانوا دائما يملكون أكبر الملكيات واستمروا على ذلك ٠

وحتى نهاية حكم الخديو اسماعيل ، كان أفراد أسرة محمد على يحوزون الجانب الأكبر من الملكيات على الاطلاق فى مصر ، واستمروا يمثلون جزءا من الشريحة العليا لكبار الملاك حتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ٠

وقد ساعدهم على ذلك أن ملكية الأرض حتى النصف الأول من القرن ١٩ كانت بيد الدولة ولم يكن هناك حد فاصل بين ممتلكات كل من الحاكم والدولة(٦) ٠

---

(٥) د٠ على بركات ـ المرجع السابق ص ١٥٤ ٠

(٦) د٠ فاطمة علم الدين : **التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩** ص ٢٤ ٠

٢ ـ كبار الموظفين :

وقد أصبحت وظائف الدولة الكبرى منذ عهد محمد على وحتى أواخر عهد اسماعيل من أكبر المصادر للحصول على الملكيات الزراعية ٠

وأنعم الحكام من أفراد أسرة محمد على على كبار موظفيهم بمساحات شاسعة من الاراضى ادخلتهم منذ البداية فى فئة كبار الملاك الزراعية بهدف خلق مصالح اقتصادية لهؤلاء الموظفين الكبار تربطهم بنظام الدولة الذى وفرها لهم ، وتدفعهم الى ضمان استقراره(٧) ٠

وكان أوائل المستفيدين من هذا النظام قليل من أتراك آسيا الصغرى والمغرب وتونس والجراكسة والاكراد وبعض الشوام والأرمن(٨) ٠

ولم يحرم المصريون أيضا من دخول هذه الفئة ، فمنهم الذين دخلوا الخدمة المدنية ابان حكم محمد على وخلفائه من بعده ، فهؤلاء أصبحوا عن طريق اشتغالهم بالوظائف العامة من كبار الملاك مثل المجموعة التى أتيح لها فرصة التعليم فى الخارج من خلال البعثات التى أرسلها محمد على من أمثال رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك ، وقد شغلوا بعد عودتهم بعض المناصب مكنتهم من تكوين ملكيات كبيرة فأصبحوا ضمن كبار الملاك(٩) ٠

---

(٧) د٠ فاطمة علم الدين : **التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩** ص ٢٤ ٠

(٨) المرجع السابق : نفس الصفحة ٠

(٩) د٠ على بركات : المرجع السابق ص ١٧٩ ٠

وأيضا أتيح لبعض الاقباط ومنذ فترة مبكرة ترجع الى عهد محمد على المشاركة فى الادارة وشغل بعض المناصب الخاصة بالشئون المالية مما مكنهم من تكوين ملكيات كبيرة من الأراضى العشورية(١٠) ٠

كما أن بعض المصريين نتيجة لاجادتهم اللغة التركية قد حصلوا على بعض الوظائف الكبرى ولكن عددهم كان محدودا ، وقد حرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية عن طريق تزويجهم من جواريهم المعتقات التركيات(١١) ٠

وكانت مصادر الملكيات الزراعية لهذه الطبقة تتمثل فى المنح والاعانات التى كان الحكام يمنحونها لهؤلاء الموظفين سواء كانت من الابعاديات أو الجفالك أو العهد وأيضا بشراء الأراضى وأخيرا عن طريق المعاش،ففى عام ١٨٦٠ صدر أمر بمنح كل من يرغب أطيانا بدلا من معاشهم ، ثم أصبح فى عام ١٨٦١ اجباريا يقضى بأن من لايوافق على أخذ الأطيان كمعاش يحرم منه لانه لاتوجد وسيلة أخرى لترتيب المعاش(١٢) ٠

٣ ـ أعيان الريف :

وهى الشريحة المصرية التى تتكون أساسا من طبقة كبار الملاك ومنها خرجت أسرة محمد محمود ٠

ولقد كان منشؤها فى الغالب من العمد والمشايخ الذين كانوا

---

(١٠) د٠ على بركات : المرجع السابق ص ١٧٩ ٠
(١١) د٠ رؤوف عباس : المرجع السابق ٧٨ ـ ٧٩ ٠
(١٢) المرجع السابق : ص ٨٥

يعينون على أساس نصيبهم من ملكية الأراضى الزراعية · فالعمدة أو الشيخ يختار من أكبر الملاك فى القرية ونتيجة لذلك ، احتكرت عائلات بعينها كانت تمتلك مساحات كبيرة من الأراضى الزراعيـة هذه الوظائف ، وغالبا ماكان يورث هذا المنصب من الآبـــاء الى الأبناء أو يستمر فى نفس العائلة(١٣) ·

ففى عهد محمد على كان مشايخ القرى ينتسبون الى الأسـر الغنية ، وقد استمر هذا الوضع طوال القرن ١٩ ، ففى عهد عباس وسعيد كان يتم تعيين أبرز اكبار ملاك الأراضى الزراعية من حيث ملكية الأرض والصفات الشخصية فى منصب شيخ البلد(١٤) ·

وقد استمر هذا الوضع فى عهد الاحتلال البريطانى فقد نص المنشور الصادر فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٤ على أن من يشغل منصـب العمدة أو شيخ يجب أن يكون من ذوى البيوت الشهيرة وأربـاب الأطيان(١٥) ·

وهكذا كان شرط الملكية الزراعية ضروريا لمن يشغل منصب العمدة أو الشيخ ، الا أنهم استطاعوا من خلال هذا المنصب أيضا تنمية وزيادة ثرواتهم الزراعية نتيجة للنفوذ الذى تمتعوا به داخل قراهم،وذلك عن طريق الدور الذى يقومون به فى خدمة السلطة(١٦) ·

والأصل فى نشأة الملكيات الزراعية لهذه الطبقة ماحدث فى عام ١٨١٣ من منح محمد على أراضى زراعية لمشايخ القرى فى مقابل استضافة واستقبال موظفى الحكومة الذين يمرون بالقرى أو ينزلون

---

(١٣) د· عبد الله عزباوى : عمد ومشايخ القرى ودورهم فى المجتمع المصرى فى القرن ١٩ ص ٢٢ ·

(١٤) المرجع السابق : نفس الصفحة ·

(١٥) المرجع السابق : ص ٢٧ ·

(١٦) د· رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٨٥ ·

بها ، عرفت بمسموح المشايخ(١٧) ، وقد ظلت هذه الأراضى معفاة من الضرائب حتى فرض عليها سعيد فى ١٧ يونية ١٨٥٨ أعلى ضرائب فى النواحى الموجود بها (١٨) فأصبح لهؤلاء العمد والمشايخ على هذه الاراضى نفس الحقوق التى على أراضيهم الخراجية(١٩) .

وكان هذا النوع هو الأساس الذى قامت عليه ملكيات شيوخ القرى الذين أصبحوا يعرفون بالعمد فى النصف الثانى من القرن الـ ١٩(٢٠) .

والى جانب أراضى المسموح وجدت مصادر أخرى لتوسيع ملكيات أعيان الريف فنتيجة لنظام الضرائب الذى فرضه محمد على على الفلاحين عجزت قرى بأكملها عن دفع ما عليها من الضرائب بالاضافة الى تراكم المتخلفات من الأموال على قرى أخرى ، فلجأ محمد على الى نظام جديد فى جمع الضرائب هو نظام العهد ، ففى ٢٣مارس ١٨٤٠ أصدر مرسوما ينص على منح القرى المعسرة لكبار الموظفين والضباط الذين اغتنوا وهم فى خدمته ولم يكن لهم خيار فى هذا الأمر(٢١) .

ولم يقتصر الأمر المذكور على هذه الطبقة ، بل امتد ليشمل بعض مشايخ القرى وأعيان الريف وبعض مشايخ البدو .

ومن هذه المصادر أيضا المنح التى كان الحكام يمنحونها لهؤلاء العمد والمشايخ مما كان مجالا لتوسيع ملكياتهم ، بالاضافة

---

(١٧) هيلين ريفلين : **الاقتصاد والادارة فى مصر فى عصر محمد على** ص ٤ .

(١٨) د. على بركات : المرجع السابق ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

(١٩) د. فاطمة علم الدين : المرجع السابق ص ٥٣ .

(٢٠) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ٨٤ .

(٢١) د. رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٤٤ .

كذلك الى الأراضى البور ، اذ مكن قرار مجلس شـــورى النواب الصادر فى ١٨٦٦ بعض الأعيان من الحصول على مساحات واسعة من هذه الأراضى بدون مقابل ليقوموا باستصلاحها ثم تربط عليهم الضريبة بعد عدد معين من السنوات تحـــدده درجة خصـــوبة الأرض(٢٢) .

كما استطاعت هذه الفئة أيضا زيادة ممتلكاتهـا حين بدأت الدولة فى بيع أراضيها الزراعية القابلة للاصلاح فى عهدى سعيد واسماعيل ، فقد نشطوا فى شراء أطيان الميرى خلال تلك الفترة ، وكذلك أراضى الدومين التى كانت ملكا للخديو اسماعيل وأسرته ثم تنازل عنها للحكومة فى ٢٦ اكتوبر ١٨٧٨ نتيجة للأزمة المالية التى حدثت فى عهده(٢٣) .

وكون بعض العمد ثرواتهم كذلك عن طريق الاشتغال بتوريد بعض المواد لجهات الحكومة . واســـتغلال الفلاحين فى مجالات جديدة وذلك بالعمل كوســطاء فى تســـويق انتـــاج الفلاحين من المحصولات والاحتفاظ بجزء من الثمن لأنفسهم مستغلين بذلك جهل الفلاحين . كما امتلك بعض الاعيان وابورات للرى وأحيانا معاصر للقصب أو الزيتون أو محالج للقطن(٢٤) .

ولجأ بعض العمد والمشايخ الى الاساليب الملتوية لتوســـيع ملكيتهم الزراعية ، فقد كانت أراضى المتوفين والمنسحبين مجـــالا كبيرا لهم ، فعندما يخطر العمدة أو الشيخ بموت أحد الفلاحين دون

---

(٢٢) المرجع السابق : ص ٨٨ .

(٢٣) د. عبد الله عزباوى : المرجع السابق ص ٨٥ .

(٢٤) د. على بركات : المرجع السابق ص ٢٤٠ : ٢٤١ .

وزيت والتى ستؤول بالتالى حقوق ملكيتها الى الحكومة لتعيد توزيعها كانوا يسرعون بوضع أيديهم عليها أو يمكنون أحد أقربائهم منها(٢٥)٠

واحيانا كان مشايخ القرى يعمدون الى اضطهاد الفلاحين حتى يهربوا من أراضيهم ثم يستولون عليها ، بل وصل الأمر الى أنهم فى بعض الأحيان كانوا يستولون على أراضى الفلاحين الموجودين(٢٦) ٠

الدور السياسى لأعيان الريف :

وكان للعمد والمشايخ أعيان الريف دورهم السياسى ، وذلك بعد أن نجحوا فى تدعيم مركزهم الاقتصادى ٠

فمجلس شورى النواب الذى أسسه الخديواسماعيل عام١٨٦٦كان أقرب الى مجلس للأعيان وهى حقيقة تؤكدها اللائحة النظامية التى صدرت فى هذا الشأن والتى قصرت حق الانتخاب والترشيح للمجلس على عمد ومشايخ القرى(٢٧) فبلغ عدد المشايخ فى المجلس الأول ٥٨ عضوا من عدد الأعضاء البالغ ٧٥ عضوا ، اذ كانت هناك مديريات جميع أعضائها من العمد مثل المنوفية والبحيرة والجيزة وبنى سويف(٢٨) ٠

وأيضا كان عدد العمد والمشايخ الاعضاء فى الهيئة النيابية

---

(٢٥) د٠ عزباوى : المرجع السابق ص ٨٧ ٠
(٢٦) د٠ على بركات : المرجع السابق ص ٢٢٧ ٠
(٢٧) المرجع السابق : ص ٣٧٩ ٠
(٢٨) د٠ على بركات : المرجع السابق ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠ ٠

الثانية عام ١٨٧٠،٦٣،عضوا وبلغ عددهم فى الهيئة النيابية الثالثة ١٨٧٦«٦٠» عضوا من ٧٤ مجموع عدد أعضاء المجلس(٢٩) .

ولذلك انحصر اهتمام مجلس شورى النواب فى المسائل الزراعية التى تخدم مصالح طبقة الأعيان بصورة مباشرة ، وذلك فى دورات الانعقاد التى للمجلسين الأول والثانى ، كالغاء نظام العهد أو عدم تقسيم الأطيان حسب الشريعة الاسلامية(٣٠) ، أو معارضة الغاء قانون المقابلة فى ٧ أغسطس ١٨٧٦ حيث دعت الحكومة أعضاء المجلس الى الاجتماع لدور فوق العادة بمدينة طنطا لبحث مسألة الغاء دين المقابلة أو اقرارها،ذلك أن الحكومة كانت قدأصدرت مرسوما فى ٧ مايو ١٨٧٦ بايقاف العمل بقانون المقابلة ، ولكنها تحت وطأة الأزمة المالية رأت عودة العمل به حتى يمكنها جمع أموال المقابلة ، وكان العمد والمشايخ « الأعيان » الذين دفعوا أقساط المقابلة ومنهم النواب يهمهم أن يجرى العمل بهذا القانون(٣١) .

وقد ووجهت الحكومة بمعارضة صريحة من الأعضاء «النواب» وكان على رأس هذه المعارضة العمد والمشايخ ، مما ترتب عليه تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء من المجلس ، توجهت الى نظارة المالية للاطلاع على الميزانية ثم وضعت تقريرا انتهت فيه الى اقتراح اعادة العمل بقانون المقابلة(٣٢) .

وكان هذا القرار يتفق مع مصالح الأعيان حتى يتمتعوا بتخفيض ضريبة الأطيان وتدعيم حقوق ملكيتهم للأطيان الخراجية .

---

(٢٩) نفس المرجع والصفحة .
(٣٠) المرجع السابق ص ٣٨٠ ـ ٣٨١ .
(٣١) د. عبد الله عزباوى : المرجع السابق ص ١٣٣ .
(٣٢) د. رؤوف عباس : المرجع السابق ص ١٩٧ ـ ١٩٨ .

حسبما جاء بقانون « المقابلة » فى مقابل أن يوفروا فى نفس الوقت للحكومة مصدرا يخفف من الضغوط المالية الأجنبية(٣٣) ٠

وهكذا كانت بداية المعارضة داخل مجلس شـــورى النواب أثناء دور الانعقاد لسنة ١٨٧٦ حيث شهد المجلس صداما طويـلا مع الحكومة مما أكد على طبيعة تكوين المجلس وانحيازه الكامـل لطبقة الأعيان من العمد والمشايخ من أجل حماية مصالحهم التى تضررت من التدخل الأجنبى(٣٤) ٠

وقد استمرت مساهمة الأعيان فى العمل الوطنى فى المرحلة التالية أثناء الثورة العرابية ٠ فقد كانوا أكثر العناصر ســـخطا لالغاء دين المقابلة فى ٦ يناير ١٨٨٠ ، بما يعنيـــه ذلك من ضياع أموالهم التى دفعوها وعودة الضرائب لما كانت عليه ، كما ازداد حنقهم أيضا نتيجة لزيادة حكومة رياض ضرائب الأطيان العشورية فى مرسوم آخر فى ١٨ يناير عام ١٨٨٠(٣٥) ٠

وقد أيد الأعيان الضباط فى مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، وأثناء وزارة شريف فى ١٤ سبتمبر من نفس العام ، فقد تقدموا له بالتماسين فى ١٨ سبتمبر موقعين من ١٥٠٠ من عمد البلاد وأعيانها ، كان الأول عبارة عن ضمان تعهدات ضباط الجيش بالا

---

(٣٣) نفس المرجع : ص ١٩٨ ٠

(٣٤) محمد خليل صبحى : انظر تاريخ الحياة النيابية لمزيد من التفاصيل حول هذا الصدام حـ ٥ ص ١٥٧ ٠

(٣٥) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ص ٧٩ ولمزيد من التفاصيل حول الغاء دين المقابلة انظر الرافعى أيضا ص ٦٣ ـ ٦٥ ٠

يتدخلوا فى السياسة أما الالتماس الثانى فطالب بتأليـف مجلس نواب جديد(٣٦) ٠

وافتتح المجلس الجديد فى ١٦ ديسمبر عام ١٨٨١ ، بأغلبية أعضاء من العمد والأعيان ، وعين محمد سلطان رئيسا للمجلس فكان بذلك أول رئيس له من المصريين بعد أن كانت رئاسته قاصرة على الذوات الأتراك(٣٧) ٠

وفى أثناء وزارة البارودى وفى ٤ فبراير ١٨٨٢ حدث خلاف بين الوزارة والخديو توفيق بسبب المؤامرة الشركسـية ، فوقف النواب « **الأعيان** » موقفا توفيقيا من هذا الخلاف وحاولوا ازالة أسبابه ونجحوا فى ابقاء الوزارة « **البارودية** » مع التسليم بتعديل الحكم الذى رآه الخديو(٣٨) ٠

الا أن الخديو قد نجح كذلك فى اقناع الأعيان بالخطر الذى يهدد مصالحهم نتيجة لاحتمال حدوث مواجهة عسكرية مع انجلترا وفرنسا مما لاقبل للبلاد به ، وليس هذا هو السبب المباشر أو الوحيد لتحول الأعيان عن تأييد الثورة بل أيضا لأن خطباء الثورة العرابية قد خاضوا فى موضوعات من شأنها أن تؤلب الفلاحين عليهم ٠ فاقتضت مصلحتهم الوقوف بجانب الخديو وأخذ موقف « الاعتدال »

---

(٣٦) الرافعى : المرجع السابق ص ١٣١ ـ ١٤٠ ـ وايضا **محمد خليل صبحى** : ـ المصدر السابق حـ ٥ ص ١٥٧ ٠

(٣٧) د٠ رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢٠٨ ٠

(٣٨) **المؤامرة الشراكسية** : علم عرابى أن الضباط الشراكسة يدبرون الأمر لقتله هو ورؤساء الضباط الوطنيين والوزراء فعـرض الأمر على الوزراء ثم على الخديو فتقرر التحقيق فى هذه المؤامرة فى مجلس حربى ثم تطور الأمر الى خلاف بينهم وبين الخديو ٠ انظر المزيد من التفاصـيل الرافعى : المرجع السابق ص ٢٢٨ : ٢٤٤ ٠

وبالفعل كسب الخديو سلطان وبعض كبار الاعيان الى صفه(٣٩) ، ففى الاجتماع الذى عقد بمنزل سلطان باشا فى ٢٧ مايو ١٨٨٢ ، وقد حضره عدد كبير من النواب وضباط الجيش ، طالب الضباط بعزل الخديو فلم يوافق على ذلك سوى خمسة أعضاء من النواب الحاضرين ورفض الباقون وعلى رأسهم سلطان باشا(٤٠) •

كذلك فى الفترة من ضرب الاسكندرية حتى معركة التل الكبير ، لعب بعض كبار الأعيان أمثال محمد سلطان وأحمد عبد الغفار عمدة تلا دورا بارزا فى التطورات التى أدت الى هزيمة التل الكبير(٤١) ، حيث قدم سلطان خدمات عديدة للخديو والانجليز، سواء بارساله المعلومات عن تحركات الجيش المصرى وعدد القوات وتوزيع قرار الخديو بعصيان عرابى على الضباط ، وكذلك بتبليغ أوامر الخديو الى المديرين يدعوهم فيها الى مساعدة الانجليز ويهدد من يخالف ذلك(٤٢) ، كما أرسل تلك المنشورات الى مديرى الوجه القبلى وبعض أعضاء مجلس النواب من العمد مثل محمود سليمان ويوسف عبد الشهيد(٤٣) •

غير أنه بعد تسليم القاهرة « بهزيمة العرابيين » تنصل جميع العمد والأعيان الذين وقعوا على محضر « **الجمعية العمومية** » والذى رفضوا فيه تنفيذ أوامر الخديو ، وزعموا أنهم وقعوه تحت تهديد رجال الجيش لهم بقتل من يمتنع منهم عن التوقيع(٤٤) •

---

(٣٩) الرافعى : المرجع السابق : لمزيد من التفاصيل ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦ •
(٤٠) د• رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢١٠ •
(٤١) د• على بركات : المرجع السابق ص ٤١٣ ـ ٤١٤ •
(٤٢) نفسه : نفس المرجع ص ٤١٤ •
(٤٣) نفسه : نفس المرجع ص ١١١ « وهو عبارة عن تقرير من سلطان الى التوفيق فى ٦ سبتمبر ١٨٨٢ : ١٠٩ : ١١٢ •
(٤٤) رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢١٤ •

كما سارع بعض كبار الأعيان وعلى رأسهم محمد سلطان ومحمود سليمان وغيرهم ، بتقديم هدايا فاخرة من السلاح لقادة جيش الاحتلال ، حيث قدموا لهم الشكر « على انقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية »(٤٥) ، وقد قدمت هذه الهدايا باسم الشعب المصرى رغم انها كانت من مالهم الخاص(٤٦) ٠

وبوقوع مصر تحت سلطة الاحتلال دخل كبار الملاك من العمد والأعيان المصريين فى مصر مرحلة أخرى ٠

فلم يتجه الاحتلال الى اشراكهم فى الحكم بصورة ايجابية الا فى وقت متأخر واكتفى بما منحه لهم فى القانون الأساسى الصادر فى أول مايو ١٨٨٣ الذى نص على أن تكون هناك ثلاث هيئات نيابية : مجالس المديريات ، مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ٠

وكانت أهمها جميعا مجالس المديريات حيث ان كل عضو فى هذه المجالس كان يختار عضوا يمثله فى مجلس شورى القوانين(٤٧) ٠

وكانت هذه المجالس مجرد مؤسسات شكلية كما أرادها الاحتلال ، يظهر ذلك من سلطاتها المخولة لها وطريقة تشكيلها وعضويتها ، الأمر الذى عكس روح الاستسلام والخضوع التى سادتها طوال فترة وجودها التى استمرت ثلاثين عاما من ١٨٨٣ حتى ١٩١٣ باستثناء مواقف محدودة جدا(٤٨) ٠

---

(٤٥) الرافعى : المرجع السابق ٤٠٩ وايضا د٠ سمير طه ـ المرجع السابق ص ٧٦ ٠

(٤٦) د٠ سمير طه : المرجع السابق ٧٧ ٠

(٤٧) د٠ رؤوف عباس : المرجع السابق ٢١٧ ٠

(٤٨) د٠ عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ص ١٦١ ـ ١٦٢ ٠

وقد اقتصرت العضوية لهذه المجالس على الاعيان ومعظمهم من كبار الملاك وذلك حتى يضمن الاحتلال ربط مصالحهم به(٤٩) ، حيث حال شرط أداء الخمسين جنيها دون دخول متوسطى وصغار الملاك هذه المجالس(٥٠) ٠

وكما كانت هذه السلطة شكلية كمـــا ذكرنا من قبل ، فقد انحصر اهتمام الاعيان بمصالحهم الخاصة ٠ ومصالح المشتغلين بالزراعة عامة ، كما حرصوا على تدعيم وضعهم فى المجتمع من خلال التشريعات الخاصة بتوسيع اختصاصـــــات العمد(٥١) ٠ وساعدهم على ذلك أيضا سياسة الاحتلال الاقتصـــادى التى اهتمت بتنظيم أساليب الرى فى مصر حيث تم اصلاح القناطر الخيريـــة ١٨٩١ وانشاء خزان أسوان وقناطر أسيوط واسنا وزفتى خـــلال عامى ١٩٠٢ ، ١٩٠٣(٥٢) ٠

كما عدلت الدورة الزراعية الى أن أصبح من الممكن زراعــة مساحات كبيرة من الأرض أكثر من مرة فى العام ، وقد سمحت سلطات الاحتلال لكبار الملاك باقامة مضخات آلية للرى للاستفادة منها فى رى أراضيهم(٥٣) ٠

وقد شجعت سياسة الاحتلال حركة بيع أطيان الدائرة السنية وأملاك الدومين ، فصفيت تماما أطيان الدائرة عام ١٩٠٦(٥٤) ٠

---

(٤٩) المرجع السابق : ص ١٦١ ٠
(٥٠) د٠ رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢١٩ ٠
(٥١) المرجع السابق ص ٢١٩ ٠
(٥٢) د٠ أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩ ص ٦٤ ـ ٦٥ ٠
(٥٣) د٠ رؤوف عباس : المرجع السابق ص ١١٢ : ١١٥ ٠
(٥٤) د٠ أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ص ١٦

كما ترتب على بيع تلك الأراضى فى مساحات كبيرة اتاحة الفرصة لكبار الملاك لتوسيع ملكياتهم وذلك فى الفترة من ١٨٩٦ ـ ١٩٠٦ ، وبالفعل فقد زادت مساحة الملكية الكبيرة الأكثر من خمسين فدانا بمقدار وصل الى ٥ر١٣٪(٥٥) ٠

وكان هدف الاحتلال خلق طبقة مستفيدة من سياسته الاقتصادية يرتبط ازدهارها بوجوده ، وبالتالى يصبح هذا الوجود مطلوبا ، مما أدى الى نمو طبقة كبار الملاك المصريين نموا كبيرا على عهد الاحتلال ، والتى اكتسبت قيما وطموحات جديدة نحو تسيد المجتمع وشغل مركز الصدارة فيه ، حيث بدأ الأعيان المصريون يشغلون المركز كبديل للعناصر التركية والشركسية المنقرضة(٥٦) ٠

ونافس الأعيان الأتراك فى شراء الأراضى الزراعية ، وكذلك نافس أبناؤهم أيضا الأتراك فى الوظائف الحكومية ٠

وحين دخل الانجليز مصر كان الاتراك يتربعون على قمة الجهاز الحكومى ، وقد أبقى عليهم الاحتلال لفترة حتى ينشىء كوادر جديدة من أبناء الأعيان المصريين يحلون مكانهم(٥٧) ٠

واحتضن الاحتلال أبناء كبار الملاك ووفر لهم الوظائف الادارية، واستبدل المديرين من الطبقة القديمة بالشبان المتعلمين ، كما كوفىء الشبان المصريون الذين أظهروا استعدادا للتعاون مع الاحتلال بسلسلة من الوظائف بلا أية سلطة تصل أحيانا الى منصب وزارة بدون سلطة حقيقية(٥٨) ٠

---

(٥٥) د٠ رؤوف عباس : المرجع السابق ص ١٣٣ ٠
(٥٦) د٠ أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٢١ ـ ٢٢ ٠
(٥٧) المرجع السابق : ص ٢٢
(٥٨) المرجع السابق : ص ٢٥

ولم يكن حرص سلطات الاحتلال على وضع « **نظارة** » الداخلية تحت اشرافها من خلال المستشار البريطانى منذ عام ١٨٩٣ ، الا من أجل تدعيم العلاقة بين رجال الداخلية الانجليز وبين العمد والمشايخ من ناحية وتهيئة المناخ لتعيين أبنائهم فى وظائف المديرين من ناحية أخرى .

وقد لقيت هذه السياسة استجابة ، حتى أصبح عدد الشبان المصريين الذين كانوا يطلبون العمل فى الحكومة يفوق بكثير عدد الوظائف الجديدة(٥٩) .

ومن حصيلة كل تلك المتغيرات التى طرأت على طبقة كبار الملاك يمكن تبين الدوافع الحقيقية لاتجاه الأعيان المصريين الى الاشتغال بالعمل الحزبى ، وخاصة مع تطور الحركة الوطنية بعد الاحتلال وكنتيجة لتوقيع الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ ، وبالاضافة أيضا الى حادثة طابا ١٩٠٦ وحادثة دنشواى فى نفس العام ، الى جانب حدوث الأزمة الاقتصادية عام ١٩٠٧ والتى أدت الى خراب مالى حل بكثير من ملاك الأراضى الذين كثيرا ما شاركوا فى المضاربة بالبورصة(٦٠) .

وقد زادت هذه الأحداث من تماسك الأعيان حفاظا على مصالحهم حتى قيل حينذاك ان الاحزاب التى تكونت فى مصر هدفها التفاهم مع الانجليز لعلاج ما أحدثه ماسمى بتهور الحزب الوطنى(٦١) .

---

(٥٩) المرجع السابق : ص ٢٥ ـ ٢٦ .

(٦٠) د. يونان لبيب رزق : **الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ ـ ١٩١٤** ص ٢٠ .

(٦١) د. أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٤٥ .

ومن ثم كان طبيعيا أن يكون للأعيان حزبهم السياسى المعبر عن فكرهم ومصالحهم ، فكان قيام حزب الأمة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٠٧، والذى سبق انشائه صدور صحيفتهم «الجريدة» فى مارس من نفس العام ٠

وقد ظل التركيب الاجتماعى للحزب امتدادا للتركيب الاجتماعى للجمعية العمومية لشركة الجريدة ، فأعضاء هذه الجمعية الذين بلغوا فى البداية ستين عضوا ثم وصلوا الى ١١٣ عضوا كانوا جميعا من الاثرياء وذوى المراكز العليا فى البلاد ، فكان من بينهم عدد من أعضاء مجلس شورى القوانين وعدد من كبار الاقباط واثنان من كبار الملاك فى كل مديرية وذلك لضمان انتشار «الجريدة» فى أنحاء البلاد(٦٢) ٠

وهكذا كان التركيب الاجتماعى للحزب تعبيرا عن طبقة كبار الملاك بفكرها ومصالحها ، ويمثل ظهور حزب الأمة نشأة «الاعتدال فى السياسة المصرية » وهو الطابع الذى اتسمت به طبقة كبار الملاك فى الفترة التالية(٦٣) ٠

والى جانب حزب الأمة فان كبار الملاك قد وجدوا فى معظم الاحزاب ، فقد ضم الحزب الوطنى أيضا عددا من كبار الملاك من أمثال ويصا واصف وعمر سلطان ، بالاضافة الى سائر احزاب الفترة(٦٤) ٠

---

(٦٢) د٠ يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٧ ٠

(٦٣) د٠ على بركات : المرجع السابق ص ٤٥٥ ٠

(٦٤) د٠ يونان لبيب : المرجع السابق انظر الفصل الأول لمزيد من التفاصيل ٠

بعد هذا العرض الموجز لنشأة طبقة الأعيان المصريين ، يمكن القاء بعض الضوء على أسرة تنتمى أصولها الاجتماعية والاقتصادية لهذه الطبقة وهى أسرة محمد محمود موضوع البحث وذلك حتى تكتمل صورة الشخصية موضع الدراسة ·

نشأت أسرة محمود سليمان عن أب ينحدر من أصل عربى هو سليمان عبد العال الذى ينتهى نسبة الى قبيلة بنى سليم المشهورة فى الحجاز(٦٥) ·

ويقال أيضا ان والده كان زنجيا ، وقد تزوج من ارملة وريثة اسرة بنى سليم(٦٦) ·

وكان سليمان عبد العال عمدة لقرية ساحل سليم(٦٧) ، وقد وصل الى منصب مدير مديرية قنا فى عهد ولاية عباس باشا الأول ونال رتبة البكوية وأصبح سليمان عبد العال أحد أول أربعة من المصريين نالوا هذه الرتبة(٦٨) ·

وقد اختير نائبا عن ساحل سليم « قسم أبى تيج » فى المجلس النيابى الأول عام ١٨٦٦ ـ ١٨٦٩(٦٩) ·

---

(٦٥) فرج سليمان فؤاد ـ الكنز الثمين لعظماء المصريين ح ١ ص ٢٧٧

(٦٦) F.O. 407/221. No. 25 Revised List of Pseronalities in Egypt, April 16, 1937.

(٦٧) د· على بركات ـ المرجع السابق ص ٢٥٠ ·

(٦٨) السياسة ـ ١٩٢٩/١/٢٨ « شىء من التاريخ » ترجمة لمحمود سليمان ، والأهرام ـ ٢٣ ـ ١ ـ ١٩٢٩ وفاة محمود سليمان ، والثلاثة الآخرون هم ـ اتريبى بك أبو العز ، حسن بك الشريعى ، السيد بك أباظة ·

(٦٩) محمد خليل صبحى ـ المصدر السابق ص ٢٥٠ ح ٦ ·

وامتلكت أسرته ٥٢٨ فدانا من الاطيان الخــــراجية بناحية الساحل عام ١٨٧٩(٧٠) ٠

أما عن محمود سليمان والد محمد محمود فقد أحضر لــه والده عندما بلغ السابعة من عمره بعض الأساتذة لتعليمه العلوم العربية والفقهية فنال نصيبيا كبيرا منها،ثم عهد به الى عمههمام بك عبد العال العضو فى مجلس الأحكام « بمثابة وزارة الحقانية » الذى أخذه معه الى القاهرة حيث درس أيضـــا بعض النحـــو والحساب واللغة التركية(٧١) ، والتحق بالجامع الأزهر لبضع سنين حيث درس العلم الصحيح والأدب(٧٢) ٠

وعندما عاد الى قريته عين عمدة لساحل سليم ثم ناظرا لقسم أبى تيج وديروط ومنح سلطة واسعة ، ثم رقى الى منصب وكيل مديرية جرجا بأسيوط(٧٣) ، وذلك لانه ساعد سعيد باشا بتقديم الميرة للجيش ضد عربان اولاد المصرى الذين ثاروا على الحكومة فى عام ١٨٥٧ (٧٤) ، ثم ترك محمود سليمان وظائف الحكومة لادارة أملاكه التى ورثها عن والده سليمان عبد العال ، وكانت هذه الاملاك تقع فى أسيوط وجرجا وقد استطاع أن يضيف الى أملاكه ٢٠٠ فدان من الأراضى العشورية بناحية تاسا بمديرية أسيوط(٧٥) ٠

وفى انتخابات مجلس النواب لعام ١٨٨١ فى عهد الخديــو

---

(٧٠) د٠ على بركات ـ نفس المرجع ص ٢٥٠ ٠
(٧١) فرج سليمان فؤاد ـ المصدر السابق ص ٢٧٧ ٠
(٧٢) الياس زاخورا ـ مرآة العصر ص ١٥٣ ، والأهرام ١٩٢٩/١/٢٣
(٧٣) السياسة ـ ١٩٢٩/١/٢٨ ، والأهرام نفس العدد ، والسياسة ـ ١٩٢٩/١/٢٣ ٠
(٧٤) السياسة نفس العدد ٠
(٧٥) د٠ على بركات ـ نفس المرجع ص ٢٥٠

توفيق ، رشح محمود سليمان نفسه وانتخب فيه ، واختير عضوا فى اللجنة التى تولت الرد على خطاب العرش حيث ألقى هو الخطاب أمام الخديو فى ٢٩ ديسمبر من نفس العام(٧٦) ٠

ولما قامت الثورة العرابية تجنب محمود سليمان الاشتراك فيها(٧٧) ، وتذكر مجلة الكشكول انه كان ضد الثائرين متضامنا مع صديقه سلطان باشا(٧٨) ٠

وقد كان محمود سليمان من أعيان الوجه القبلى الذين أرسل اليهم محمد سلطان الرسائل بعدم تقديم اية مساعدة للعرابيين ، كما اشترك محمود سليمان مع بعض الأعيان فى تقديم الهدايا لقواد جيش الاحتلال كما ذكرنا من قبل(٧٩) ٠

وقد اعتزل محمود سليمان العمل السياسى بعد الثورة العرابية ، وعاد مرة أخرى الى بلدته عام ١٨٨٢ وظل هناك حتى ١٨٩٥ ٠

ويعلل د٠ هيكل ذلك بأنه « قد عزف عن الاشتراك فى أى عمل تحت النظام الجديد الذى فرضه الانجليز على مصر حين استصدروا من الخديو توفيق قانون مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية(٨٠) ٠

---

(٧٦) السياسة اليومية ١٩٢٨/٩/٢٧ وفيها نص خطاب العرش الذى القاه محمود سليمان ٠

(٧٧) د٠ محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وغربية ٧٥ ـ ١٧٧ ، الاخبار ـ ١٩٢٩/١/٢٣ شيخ مصر الوقور يلقى ربه ، ١٩٢٩/١/٢٧ الرجل الذى لايموت ٠

(٧٨) الكشكول : ١٩٢٩/١/٢٥ وأيضا السياسة ـ ١٩٢٩/١/٢٨ والتى ذكرت انه كان خصما للعرابيين حتى انتهت الثورة ودخل الانجليز مصر ٠

(٧٩) د٠ سمير طه : المرجع السابق ١١٠ ـ ١١١ ٠

(٨٠) د٠ محمد حسين هيكل : المرجع السابق نفس الصفحة ٠

وان كنا نرى أن محمود سليمان ان لم يكن قد وقف ضد الثورة العرابية صراحة ، فهو على الأقل قد رحب بقدوم الاحتلال بدليل « تقديم الهدايا » مما يوضح لنا ان عدم اشتراكه فى النظام الجديد الذى أقامه البريطانيون لم يكن كراهية فى هذا النظام بل لظروف خاصة به قد تكون لادارة أملاكه ، كما أنه قد اشترك بالفعل بعد ذلك فى عام ١٨٩٦ كعضو فى مجلس شورى القوانين تحت هذا النظام ٠

وبالوضع فى الاعتبار أن اجراءات الاحتلال الاقتصادية كانت لصالح طبقة الاعيان التى ينتمى اليها محمود سليمان فقد استطاعت هذه الطبقة بالفعل أن تزيد ملكياتها فى ظل الاحتلال ، حيث بلغت على سبيل المثال « ملكية اثنين من أبناء محمود سليمان هما على محمود ، وحنفى محمود ٢٥٠٠ فدان بمديرية أسيوط ، بينما وصلت ملكية محمد محمود فى عام «١٩١٤»، ١٥٠٨ فدان بمديريتى أسيوط وجرجا »(٨١) ٠

وكانت بداية اشتراك محمود سليمان فى النظام الجديد الذى اقامه الاحتلال عام ١٨٩٦ ، حيث أصبح عضوا فى مجلس مديرية أسيوط(٨٢) ٠

وانتخب عضوا فى مجلس شورى القوانين ثم تجدد انتخابه ١٨٩٩ لخروج اسمه عن طريق القرعة « لتغير نصف أعضاء مجالس المديريات » وعين وكيلا منتخبا للمجلس فى ٢٢ مارس وتم تثبيته فى فبراير ١٩١١ واستمر وكيلا الى أن حل المجلس عام ١٩١٢(٨٣) ٠

---

(٨١) على بركات : المرجع السابق ٢٥١ ٠

(٨٢) فرج سليمان فؤاد ـ المرجع السابق ص ٢٧٧ ، **السياسة** ـ ٢٨ ـ ١ ـ ١٩٢٩ ٠

(٨٣) محمد خليل صبحى ـ المصدر السابق ص ٥٧ ـ ٥٨ حـ ٦ ٠

وبداية فانه بعد عشر سنوات من عمر الاحتلال وفى عهد الخديو عباس حلمى الثانى « ١٨٩٢ ـ ١٩١٤ » بدأت تظهر روح المعارضة فى تلك المجالس(٨٤) ، نتيجة لموقف هذا الخديوى المناوىء للاحتلال كرد فعل لخلافه مع اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر(٨٥) .

ولعوامل أخرى تلك المعارضة التى تأرجحت بين القوة والضعف فى هذه الفترة(٨٦) .

ولم يكن لمحمود سليمان دور ايجابى فى مجلس شورى القوانين بحكم طبيعة تلك المجالس الاستشارية «**فآراؤها غير ملزمة للحكومة** »(٨٧) ، كما أن درجة ثقافة ووعى النواب كانت محدودة بشكل اقتصر فى الغالب على الدفاع عن مسائل تتعلق بمصالحهم الخاصة(٨٨) .

وأيضا بحكم كون محمود سليمان ينتمى الى طبقة الأعيان « **المحافظين** » . وبالنظر لكل تلك الأسباب نستطيع أن نرصد له بعض المواقف سواء فى مجلس شورى القوانين أو فى الجمعية العمومية واضعين فى اعتبارنا تلك الأسباب .

ففى الجمعية العمومية ١٩٠٧ يتقدم محمود سليمان بطلب « **توسيع اختصاصات الهيئات النيابية الحاضرة** »(٨٩) .

---

(٨٤) د. رؤوف عباس ـ المرجع السابق ص ٢٢٠ .
(٨٥) د. يونان لبيب ـ المرجع السابق ص ٨٦ .
(٨٦) د. رؤوف عباس ـ المرجع السابق انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ٢٢٠ ـ ٢٢٦ .
(٨٧) د. يونان لبيب ـ المرجع السابق ص ٩٠
(٨٨) د. أحمد زكريا ـ **حزب الأمة** ٢٤٥
(٨٩) المرجع السابق ـ ٢٤٨ .

وكان هذا الطلب هو الذى نادى به حزب الأمة الذى رأسه محمود سليمان والذى اتفق كذلك مع فكر سلطات الاحتلال سواء كان المعتمد البريطانى كرومر أو جورست ، رغم مطالبة الحركة الوطنية فى تلك الفترة والتى تزعمها الحزب الوطنى بحياة نيابية كاملة(٩٠) وفى عام ١٩٠٨ اشتدت حركة المطالبة بالدستور فى مصر نتيجة للتطورات التى حدثت فى ذلك العام ، سواء لما عرف بسياسة الوفاق بين الخديو عباس وجورست أو لحركة العرائض التى تزعمها الحزب الوطنى ، كذلك لاعلان الدستور فى تركيا ١٩٠٨ ، وايضا كرد فعل لتصريح وزير الخارجية البريطانى ادوارد جراى فى ٣١ يناير عام ١٩٠٨ فى مجلس العموم البريطانى الذى جاء فيه « **اننا نكتفى الآن بتوسيع صلاحيات مجالس المديريات والبلديات ، اما تطوير النظم النيابية فيجب أن يكون بطيئا**(٩١) » ٠

فكان طبيعيا ازاء تلك التطورات ، أن تنتقل حركة المطالبة بالدستور الى مجلس شورى القوانين ، حيث اشتد الجدل حول الموافقة على طلب المجلس النيابى فى جلسة ٣١ اكتوبر سنة ١٩٠٨ ولكن الحكومة تدخلت واستبدلت صيغة طلب المجلس النيابى « **بالاشتراك الفعلى مع الحكومة** » وذلك من خلال الدور الذى لعبه كل من « **محمود سليمان والشواربى** » اللذين تمكنا من تغيير الاقتراح بطلب المجلس النيابى من أساسه(٩٢) ٠

ويعلق سعد زغلول فى مذكراته على ذلك الموقف « **بأن هناك احتمالا بأنهما** قد اتفقا مع بطرس ــ **رئيس الوزراء فى ذلك الوقت** ــ

---

(٩٠) د٠ يونان لبيب ــ المرجع السابق انظر الفصل الثانى وايضا ص ١٦٨ : ١٩٩ نفس المرجع ٠

(٩١) د٠ يونان لبيب : المرجع السابق ص ٩٠ ٠

(٩٢) د٠ أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٢٥٣ ــ ٢٥٤ ٠

على ذلك حيث ان الناس يتحدثون فى القهاوى بأن الطلب والجواب متفق عليهما من قبل(٩٢) ٠

وفى ١٨ فبراير عام ١٩٠٩ يتقدم محمود سليمان بطلب جاء فيه أن مشروع توسيع اختصاصات مجالس المديريات لايحقق رغبات الأمة ولا طلبات الجمعية أو المجلس ، وان الاشتراك الفعلى انما يكون بتغيير مجلس الشورى نفسه فى شكله واختصاصاته وجاء فى الاقتراح الذى قدمه « أن يقرر المجلس مشروع قانون بتعديل نظام الانتخاب على الوجه الذى يتسق مع حال البلد وابلاغ عدد أعضائه المنتخبين الى عدد تتحقق فيه النيابة عن الأمة ، وأن يكون رأيه قطعيا فى القوانين والمسائل المصرية الصرفة حتى يحصل من هذا كله المجلس النيابى التام السلطة بالزمان »(٩٤) ٠

ويتضح من هذا الموقف أنه ورغم تبنى « **الجريدة** » صحيفة حزب الأمة وذلك منذ عام ١٩٠٨ المطالبة بالدستور والحياة النيابية الكاملة أسوة بالحزب الوطنى الا أن محمود سليمان ومعظم الأعيان لم يطوروا أفكارهم بتلك الدرجة التى تجعلهم يطالبون بمثل هذه الحياة ، فنجد محمود سليمان يعارض فى مجلس شورى القوانين « **اقتراحا بتخفيض النصاب المالى الى النصف بالنسبة لحاملى الشهادات العالية** »(٩٥) ٠

وعندما تقدم أحد النواب باقتراح ألا ينتخب لمجالس المديريات أكثر من شخص عن كل عائلة ، يرفض محمود سليمان هذا الاقتراح

---

(٩٣) : المرجع السابق ـ نفس الصفحات وأيضا ـ مذكرات سعد زغلول المنشورة ـ ك ٩ ص ٧٨٣ حـ ٢ ٠

(٩٤) : المرجع السابق ص ٢٥٥ ٠

(٩٥) د٠ أحمد زكريا : المرجع السابق ص ١٥٧ ٠

معلقا على ذلك « **بأنه يشترط دفع خمسين جنيها أموالا أميرية فاذا رفض ولم يوجد اثنان بالمركز يتوفر فيهما هذا الشرط فكيف يكون العمل اذن** » ؟(٩٦) ٠

وقد أوعز محمود سليمان الى ابنه عبد الرحمن محمود بترشيح نفسه فى مركز أبى تيج لانتخابات مجالس المديريات(٩٧) ، وبذلك مثلت الأسرة بشخصين فى المجالس النيابية ٠

ولم يتقدم محمود سليمان نظرا لمرضه للاشتراك فى الجمعية التشريعية(٩٨) ، وهو النظام الجديد الذى أدخله كتشنر المعتمد البريطانى الى مصر فى ٢١ يوليو عام ١٩١٣ كبديل عن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية(٩٩) ٠

وربما يرجع السبب فى عدم اشتراكه أيضا الى وجود ولديه محمد محمود حيث انتخب عضوا فى الجمعية التشريعية(١٠٠) ، وكذلك عبد الرحمن محمود الذى انتخب عضوا عن دائرة أبى تيج فى الجمعية التشريعية فى نفس الفصل التشريعى(١٠١) ٠

وهكذا اشتركت أسرة محمود سليمان فى النظام الجديد ، مما يؤكد على حرص أبنائها على الاشتراك فى المجالس النيابية كبقية

---

(٩٦) د٠ أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٢٥٧ ٠
(٩٧) المرجع السابق ــ ص ٢٤٤ ٠
(٩٨) فرج سليمان فؤاد ــ المرجع السابق ص ٢٧٨ ٠
(٩٩) د٠ يونان لبيب ــ المرجع السابق ٠ لمزيد من التفاصيل عن الجمعية التشريعية ١٨٤ ــ ١٨٩ ٠
(١٠٠) مضابط الجمعية التشريعية ــ **دور الانعقاد الأول** ١٩١٤/١/٢٢ الى ١٩١٤/٦/١٧ ، ص ١٠ ٠
(١٠١) محمد خليل صبحى ــ المصدر السابق . ص ٨٥ ج ٦ ٠

الأعيان ، رغبة منهم فى مزيد من السلطة لزيادة نفوذهم وحماية مصالحهم وأيضا لتأصيل هيبتهم فى مديرياتهم ٠

ولم يختلف موقف محمود سليمان من الخديو عباس حلمى ومن الاحتلال عن موقف غالبية الأعيان ، من العداء للخديو «**السلطة الشرعية**» وتأييد الانجليز « **السلطة الفعلية**»(١٠٢) ٠ وذلك على الرغم من أن محمود سليمان كان من الأعيان الذين أيدوا الخديو عباس ابان الأزمة الوزارية عام ١٨٩٣ ، كذلك ألقى محمود سليمان خطبة أمام الخديو عباس عندما زاره فى منزله عام ١٨٩٣ عبر فيها عن ولائه واخلاصه(١٠٣) ٠

ولم يلتزم الأعيان بتلك السياسة على مختلف المراحل ، وانما تخللها فترات وان كانت محدودة تبدلت فيها المواقع ، وخاصة فى عام ١٩٠٨ بعد مجىء جورست المعتمد البريطانى ، وانتهاجه سياسة الوفاق مع الخديو عباس واهمل الأعيان ، الذين حاولوا بدورهم تحسين علاقاتهم بالخديو ، ورغم ذلك فقد استمرت صـــفة العداء غالبة على وجه العموم(١٠٤) ٠

وفى محاولة للأعيان وخاصة «**أعضاء حزب الأمة** » تحسين العلاقة بينهم وبين الخديو ، يقبل محمود سليمان يد الخديو مرتين فى الجمعية العمومية عام ١٩٠٩(١٠٥) ٠

وان كان قد تخلف عن توديع الخديو عندما سافر الى الحج

---

(١٠٢) د٠ يونان لبيب ــ المرجع السابق ، ص ٧٤ ــ ٧٦ ٠
(١٠٣) أحمد شفيق ــ **مذكراتى فى نصف قرن** ، ص ٨٦ جـ ٢ ٠
(١٠٤) د٠ يونان لبيب ــ المرجع السابق ٠ انظر لمزيد من التفاصيل الفصل الخامس ٠
(١٠٥) د٠ أحمد زكريا ــ المرجع السابق ، ص ١٣٢ ٠

فى ديسمبر ١٩٠٩ فيذكر سعد زغلول فى مذكراته « **أن محمود قد اعتذر أمام أخوانه بالأرض سترا لكسوفه** »(١٠٦) ٠

أما عن علاقة محمود سليمان بالاحتلال ، فكما ذكرنا من قبل كان الأعيان ومنهم محمود سليمان قد رحبوا بقوات جيش الاحتلال، كما استمروا فى تأييده حتى مجىء جورست عام ١٩٠٨ عندما تغير موقفهم نتيجة للوفاق بينه وبين الخديو ٠ وقد ربطت الصداقة بين محمود سليمان واللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر ، وحينما أصدر الأعيان صحيفة «**الجريدة**» فى ٩ مارس ١٩٠٧ قيل انها قامت بوحى من كرومر ، حيث كاشف أنصاره والمترددين عليه ومنهم محمود سليمان بتلك الفكرة فأطلعوه على رغبة الشيخ محمد عبده فى اصدار صحيفة تعبر عن الأعيان ولكن وفاته حالت دون اصدارها(١٠٧) ٠

وتذكر جريدة **المقطم** فى ١٤ ـ ٩ ـ ١٩٠٦ بأن البعض قد تنبأ « **للجريدة** » صحيفة حزب الأمة بأنها ستكون بمنزلة الخطام من البعير يقودها به الاحتلال الى مايريد ، واستدلوا على ذلك بما بين الزعيمين « **زعيم الاحتلال** » كرومر « **وزعيم الجريدة** » محمود سليمان من المودة والموالاة ، وبأن أكثر أعضاء « **الجريدة** » ممن تشغلهم الأمور الزراعية عن النظر فى الشئون الاجتماعية والسياسية(١٠٨) ٠

وان كان الأستاذ لطفى السيد يحدثنا فى مذكراته بأمر مختلف اذ قال « **أنه بعد توقيع الاتفاق الودى فى عام ١٩٠٤ بين انجلترا**

---

(١٠٦) **مذكرات سعد زغلول** ك ١٣ ص ٦٨٥ ٠
(١٠٧) د٠ أحمد زكريا : نفس المرجع ص ٥٦ ٠
(١٠٨) **المقطم** : ١٤/٩/١٩٠٦ ٠

وفرنسا فكرنا فى اصدار جريدة حرة غير متصلة بالخـــديوى او الوكالة البريطانية ، فألفنا شــركة الجريدة فى بيت محمود سليمان وانتخبت انا مديرا لها ورئيسا لتحريرها ومحمود سليمان رئيسا للشركة ووكيلها حسن عبد الرازق »(١٠٩) ٠

وبالاضافة الى ماذكره الأستاذ لطفى السيد فان هناك أسبابا أخرى عجلت بالأعيان الى اصدار جريدتهم فى ٩ مارس ١٩٠٧(١١٠)٠

وبعد عدة شهور أعلن حسن عبد الرازق فى ٢٠ ســبتمبر ١٩٠٧ ، تحويل شركة « **الجريدة** » الى حزب الأمة ، وتم اختيار محمود سليمان رئيسا للحزب وحسن عبد الرازق وعلى شعراوى وكيلين وقد استمر محمود سليمان رئيسا للحزب حتى قيام الحرب الأولى ١٩١٤(١١١) ٠

ومن الواضح أن مكانة محمود سليمان « **السياسية** » قد بلغت حدا جعلته مقبولا من جميع أطراف الخلاف الدينى الذى تفجر فى ذلك الحين ، فعند حدوث الخلاف بين المسلمين والأقباط كان محمود سليمان من الذين تقدموا للقضاء عليه ، فقد كان واكيلا للمؤتمر المصرى الذى عقد فى ١٩١١ من أجل ازالة أسباب هذا الخلاف(١١٢)

وبالنسبة لما يقال ان الانجليز قد عرضوا عرش مصـــر على

---

(١٠٩) احمد لطفى السيد : **قصة حياتى** ، ص ٤٤ ٠

(١١٠) د٠ يونان لبيب : المرجع السابق ٠ انظر الفصل الأول ٠

(١١١) د٠ **يونان لبيب** ـ المرجع السابق ص ٤٦ : **السياسة اليومية** ـ ١٩٢٩/١/٢٣ ـ **محمود سليمان حياته وموته** ٠

(١١٢) د٠ محمد حسين هيكل ـ المرجع السابق ١٧٨ ـ ١٧٩ ٠ وأيضا **الاتحاد** ـ ١٩٢٩/١/٢٣ ، **السياسة اليومية** ١٩٢٩/١/٢٣ ٠

محمود سليمان بعد وفاة السلطان حسين كامل ، ورفض محمود سليمان ذلك العرض لأنه جاء عن رغبة الانجليز(١١٣) ٠

وبغض النظر اذا كان هذا حقيقة أم اشاعة ، فان دلالاتها تشير الى حجم أسرة محمود سليمان على اعتبار أنها من اكبر الأسر المصرية الى حد ترشيح عميدها سلطانا على مصر ، وأيضا تؤكد على مصرية هذه الأسرة لأنه كانت هناك شخصيات أكبر من محمود سليمان غير أن محمود تميز عليها بأنه من أصل مصرى ٠

وعند بداية النهضة الوطنية فى نوفمبر عام ١٩١٨ ، كان محمود سيلمان معتزلا للحياة العامة منذ عام ١٩١٤ معتكفا فى بلدته ساحل سليم ، فقد كان قد جاوز الثمانين(١١٤) ٠

ولكن هذا لم يمنعه من الخروج عن عزلته وأصبح منزله مقرا للحركة الوطنية(١١٥) ٠

وبعد أحداث ثورة ١٩١٩ تكونت لجنة الوفد المركزية التى رأسها محمود سليمان وذلك بعد سفر الوفد الى أوربا(١١٦) ، وأصبح محمود سليمان بمثابة الأب من الجميع يحاول أن يفض كل خلاف يحدث بين أعضاء اللجنة المركزية حفاظا على الاتحاد(١١٧) ٠

وتبدو صحة هذا الكلام من رسالة لعبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٩١٩/٩/١ ، يقول فيها انه « يخشى على عواطف محمود

---

(١١٣) مصطفى أمين ــ من واحد لعشرة ص ١٨ ــ ١٩ ٠ وأيضا حافظ محمود ــ أسرار الماضى ص ١٠٥ ــ ١٠٦ ٠

(١١٤) الاتحاد ــ ١٩٢٩/١/٢٣ ٠ وأيضا محمد حسين هيكل ــ المرجع السابق ــ ١٧٨ ــ ١٧٩ ٠

(١١٥) نفس الدورية والعدد ٠

(١١٦) الأهرام ــ ١٩٢٩/١/٢٣ ٠

(١١٧) الأهرام ــ ١٩٢٩/١/٢٥ ٠

سليمان كثيرا حتى لايتأثر فيمرض ، فتقع رياسة اللجنة ثانية تحت رياسة ابراهيم سعيد وكيل اللجنة »(١١٨) .

ويستمر محمود سليمان فى العمل فى رئاسة اللجنة المركزية . وعند وصول برقية من الوفد الى سليمان برغبة أعضائه فى العودة، على أثر اعتراف أمريكا بالحماية الانجليزية على مصر يعلق قائلا : **« كل من افشى سر هذه البرقية عددته عدوا لهذا الوطن فلينفقوا ما جمعنا له من أموال الأمة فاذا نفدت فليعودوا ، أما الآن فليظلوا يواصلون السعى ذلك هو الجــواب الوحيد الذى يجب ان نجيب به »(١١٩) .**

وقد رفض أن يلزم منزله عندما أمرته السلطة العسكرية الانجليزية وأجاب قائلا **« أنا الذى يحق لى أن أقول لهم اخرجوا من بلدى وليس يحق لهم أن يحرموننى حريتى فى وطنى »(١٢٠)**

ورغم ذلك فقد خضع لأوامر السلطة العسكرية ، حيث أرغمته على مغادرة القاهرة والاقامة فى ساحل سليم(١٢١) .

ثم ساءت حالته الصحية بعد ذلك واضطر الى اعتزال الحياة السياسية العامة(١٢٢) وينبغى أن نوضح أن اشتراك محمود سليمان

---

(١١٨) د. محمد أنيس ـ دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

(١١٩) الأهرام ـ ١٩٢٩/١/٢٥ .

(١٢٠) الأهرام ـ العدد السابق .

(١٢١) البلاغ ـ ١٩٢٩/١/٢٤ ، ٣ ـ أيضا الأخبار ـ ١٩٢٩/١/٢٣ ترجمة لمحمود سليمان « شيخ مصر الوقور » .

(١٢٢) روز اليوسف ـ ١٩٢٩/١/٢٩ .

فى ثورة ١٩١٩ كان امتدادا لاشتراك كبار الملاك فى الثورة ولأسباب عديدة ، سواء كانت اقتصادية أو سـياسية ، دفعت بالأعيان الى الاشتراك فى ثورة ١٩١٩ • ولكنهم تمسكوا بالوسائل السـلمية « للحصول على الاستقلال » وذلك حفاظا على مصالحهم وخشية من ضياع امتيازاتهم الاجتماعية »(١٢٣) •

وبعد اجتماع اللنبى بكبار الملاك ومنهم محمود سـليمان فى ٢٦ مارس ١٩١٩ يوجه الأعيان نداء فى الصحف الى الشعب المصرى يطالبونه بالهدوء ووقف كل أعمال العنف(١٢٤) • مما ترتب بالتالى على ذلك عدم استثمار ثورة ١٩١٩ كما يجب وتوجيهها لصـالح قضية الاستقلال وانتصار فكرة المفاوضات مع الانجليز ، كطريق لحل المسألة المصرية(١٢٥) •

وقد أيد محمود سليمان وأولاده دخول مصر فى المفاوضات الرسمية عام ١٩٢٠ ، حيث يذكر الأستاذ كامل سليم أنهم كانوا من العاملين على دخول مصر هذه المفاوضات(١٢٦) •

وبالاضافة الى الدور السياسى لمحمود سـليمان كان هناك دوره الاجتماعى فقد أوقف قطعة أرض من أجل انشاء مدرسـة صناعية بأسيوط ، حيث تنازل عن هذه المدرسة وما وقف عليهـا لمجلس مديرية أسيوط ليتولى ادارة شئونها بعقد تاريخه ٢٦ يناير

---

(١٢٣) د• عاصم دسوقى ـ كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ص ٢٧٢ •

(١٢٤) نفس المرجع ص ٢٦٧ ـ ٢٦٩ •

(١٢٥) نفس المرجع ـ ص ٢٧٢ انظر المزيد من التفاصـيل حول هذا الموضوع الفصل (٤) من نفس المرجع •

(١٢٦) كامل سليم ـ أزمة الوفد الكبرى ص ٤٧ •

١٩١٢ ، يخوله الحق فى استردادها من المجلس اذا لم يقم بتنفيذ شرط الوقف(١٢٧) .

وقد قيل فى ذلك انه بعد وفاة سليمان عام ١٩٢٩ ، وجد فى أوراقه أنه قد أوصى الى ابنه حفنى محمود بتلك الأرض التى وهبها للمجلس ، مما أدى الى خلاف بين حفنى ومجلس المديرية حيث حاول حفنى استرداد الأرض ، فذهب أعيان المجلس الى محمد محمود وكان وقتئذ رئيسا للوزراء ١٩٢٩ للشكوى من تصرفات شقيقه ، ولكن محمود ظاهر شقيقه(١٢٨) .

وتبدو تلك المسألة بعيدة عن التصديق وذلك لأن محمود سليمان قد أخرج ثروته كلها لأبنائه فى ١٩١٦ أى قبل وفاته بـ ١٣ عاما(١٢٩) وايضا لطول الفترة التى وهبها محمود سليمان للمديرية وهى ١٦ عاما ، كما أنه بحجم أسرة محمود سليمان ونفوذهـــا فى مجلس مديرية أسيوط كان بامكان الأسرة استردادها دون أية مشكلة ، وايضا فان سعد زغلول عندما كان وزيرا للمعارف قد زار مدرسة محمود الصناعية فى ٦ يناير ١٩٠٧ فى أبى تيج ويذكـــر ذلك فى مذكراته(١٣٠) .

ومن ثم يتضح لنا أن محمد محمود قد خرج من أسرة تنتمى جذورها الى طبقة الأعيان **«وهى من الأسر المصرية القليلة التىتولت ملصب الادارة فى مصر منذ وقت مبكر حيث لم يكن يصل فى ذلك**

---

(١٢٧) فرج سليمان فؤاد ـ المصدر السابق ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩ .
(١٢٨) روز اليوسف ـ العدد ١٧٥ ١٩٣٠/٦/٣ .
(١٢٩) الأهرام ـ ١٩٢٩/١/٢٣ ، والسياسة ١٩٢٩/١/٢٣ .
(١٣٠) مذكرات سعد المنشورة ـ ك ٥ ص ١٨٧ .

العهد المبكر الى مناصب الحكم من المصريين الا قليل » وذلك على حد قول الشيخ مصطفى عبد الرازق(١٣١) ٠

وأيضا هى أسرة تشتغل بالعمل السياسى ، مما انعكس كل ذلك بحكم النشأة والطبقة التى خرج منها محمد محمود بالاضافة الى تعليمه العصرى فى ذلك الوقت على شخصيته واشتغاله بالعمل السياسى ٠ وكان لذلك بالغ الأثر على توجهاته السـياسية فيما بعد ٠

(١٣١) زكى مجاهد ـ الاعلام الشرقية ـ جـ١ ص ١٦٥ ـ ١٦٦ ٠

الفصل الثانى

محمد محمود ــ صناعة معتدل !

ولد محمد محمود فى ٤ ابريل عام ١٨٧٨ فى ساحل سليم مركز ابى تيج بأسيوط ونال الشهادة الابتدائية من مدرسة أسيوط عام ١٨٩٢ ، والتحق بعد ذلك بالمدرسة التوفيقية بالقاهرة حيث أتم دراسته بها فى عام ١٨٩٧(١) .

ثم أرسله والده محمود باشا سليمان الى انجلترا ، حيث درس فى كلية باليول جامعة اكسفورد وحصل على الدرجة الثانية فى التاريخ أى دبلوم فى علم التاريخ الحديث ، وذلك رغم صعوبة

(١) دار المحفوظات المصرية ــ ملف خدمة محمد محمود رقم ٤٥٣٣٠ محفظة رقم ٣٨٥٧ دولاب ٣٧٦ ليس دقيقا ماذكره فرج سليمان فى المرجع السابق وزكى مجاهد ــ والمصدر السابق والسياسة الأسبوعية على أنه ولد فى ١٨٧٧ .

الدراسة باللاتينية التى لم يتعلمها قبل دخوله الكلية ومطالعة أشياء كثيرة معتاد عليها الطلبة الانجليز(٢) • ويعتبر محمد محمود أول مصرى تخرج من جامعة اكسفورد(٣) •

وقد كان لأصول محمد محمود الاجتماعية تأثير كبير على تكوينه السياسى الذى انعكس بعد ذلك على حياته السياسـية من احساس بالتميز والرغبة فى اعطاء هذه المكانة الاجتماعية قدرا من السلطة(٤) ، ويتضح ذلك من عدة مواقف :

فعندما عرض سعد زغلول فى ٢٠ فبراير عام ١٩١٩ على زملائه فى الوفد أن يأذنوا له فى أن ينفذ ما يقررونه من ارسـال أوراق الى الخارج بطريقة سرية يباح له ألا يذيعها فيهم ، امتعض لذلك محمد محمود وقال غاضبا ان شرفه وشرف الأعضـاء يأبى ذلك ويعلق سعد على ذلك بقوله فلم يكـن الا أن عـدلت عن الاقتراح متأسفا(٥) •

كما يروى سعد أيضا عن أن محمد محمود قد رفض أن يساكن بعض أعضاء الوفد عند مفاوضات ملنر لأنهم ليسوا من طبقته(٦) •

كما انه أثناء النفى فى مالطة كان كلما حضر ضابط السجن اليهم « **يتحدث محمود معه من غير أن يكلف نفسه عناء ترجمـة مايدور بينهما من الحديث الذى يختص فى الاغلب بحاجتنا ، ويلوح**

---

(٢) ملف خدمة محمد محمود ـ نفس المصدر والمحفظة •
(٣) المقطم ـ ١ ـ ٢ ـ ١٩٤١ •
(٤) د• أحمد زكريا ـ حزب الاحرار الدستوريين ص ١٠٩ •
(٥) مذكرات سعد زغلول ـ كراس ٣٤ ص ١٩١٩ •
(٦) د• أحمد زكريا ـ نفس المرجع والصفحة •

لى انه يفعل ذلك حتى يظهر أمام الضابط بأنه لم يكن مترجما بــل رئيسا »(٧) ٠

ومازال الحديث لسعد زغلول اذ يروى أنهم قد اتفقوا أثناء النفى على تقديم مساعدة لبعض الأسر المصرية الفقيرة ، فما كان من محمود الا أن كتب هو الامر ومضاه وأرسله الى بعد ذلك من قبيل الاحاطة، مع اننا لم نتفق على أن يكون الامضاء منه(٨) ٠

وأنهم اذا جلسوا لقراءة الجرائد خصوصا المصرية منها ، وتولى أحد غيره (أى محمود) القراءة ينشغل عنهم بالقراءة وحده ويغضب اذا دعى للاستماع كالباقى(٩) ٠

وأنه أيضا اذا تناول جريدة انجليزية ليترجمها يغضــــب اذ غمضت على السامعين ترجمته ويغضب اذا شاركه اسماعيل(*) فيها(١٠) ٠

وعندما كان محمد محمود فى لندن عام ١٩٢٩ ، حجز على باخرة ايطالية للعودة الى مصر ، وتصادف ان الملك فؤاد قد حجز على نفس الباخرة ، وبهذه المناسبة سأله أحد الصحفيين الانجليز عما اذا كان سيسافر فى صحبة الملك فؤاد ، فكان جوابه كـــلا بل اختار جلالة الملك الباخرة التى قررت أنا السفر عليها ليعود الى مصر !(١١) ٠

---

(٧) مذكرات سعد ـ كراس ٣٥ ص ١٩٣٢ ٠

(٨) نفس المصدر والكراس والصفحة ٠

(٩) مذكرات سعد : كراس ٣٥ ص ١٩٣٢ ٠

(*) يقصد اسماعيل صدقى ٠

(١٠) المذكرات : نفس المصدر والصفحة ٠

(١١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ١ ص ٣٠٨ ٠

حقيقة انه كان هناك دائما خلاف بين الملك فؤاد ورئيس وزرائه محمد محمود ١٩٢٨ : ١٩٢٩ ، وهو ما سيرد فى حينه ٠

الا أن الاستاذ أحمد شفيق يعلق على هذا الخلاف بأن صلابة الرأى عند محمود هى التى أحدثت الجفاء بينه وبين الملك فؤاد . فقد كانت الجفوة وصلابة الرأى خلقين فى محمود يضعهما فى موضع وفى غير موضع حتى ولكأنه يحسبها ظاهرة من مظاهر العز والجاه(١٢) ٠

وأيضا فان فى اجابة محمد محمود هذه كثيرا من الاعتزاز بالنفس وهى صفة لازمته طوال حياته كما أنها أصدق تعبير عن شعوره بانتمائه الاجتماعى وآخر هذه المواقف عندما علم محمد محمود وكان رئيسا للوزراء فى ١٩٣٩ ان رئيس نادى محمد على وكان من الامراء ، قد منع رئيس مجلس الشيوخ من دخول احدى غرف النادى بحجة أنها مخصصة للامراء فقط ، فما كان من محمود الا أن ذهب الى النادى وفتح الغرفة وتناول الغداء فيها(١٣) ٠

كما انتصر محمد محمود لأسرة مصرية أرادت الاشتراك فى عضوية نادى الفروسية ، فرفض طلبها بدعوى انهم فلاحون ، وصرح محمود وقتئذ وكان رئيسا للوزراء ، أنه فلاح ابن فلاح ، وأن حكومته لن تسمح بعودة نظام الطبقات فى مصر(١٤) ، أنه لايسمح أن يكون فى مصر من يحتقرون الفلاحين(١٥) ، ولايعنى هذا أنه

---

(١٢) أحمد شفيق : الحولية السادسة ص ١٥٨٨

(١٣) مصطفى أمين : ليالى فاروق ص ١١١ : ١١٢ ٠

(١٤) آخر ساعة : العدد «٣٣٣» ٩ ـ ٢ ـ ١٩٤١ ومصطفى أمين المرجع السابق ١١٢ ـ ١١٤ ٠

(١٥) السياسة الأسبوعية : ٨ ـ ٢ ـ ١٩٤١ ٠

مجرد فلاح من سواد المصريين بل من أعيان الفلاحين(١٦) ٠

وكان لثقافة محمود الانجليزية تأثير أيضا على حياته السياسية وتوجهاته بعد ذلك الموالية للانجليز ، مما يتضح من المواقف الآتية :

يتضح هذا التأثير من تدرج محمود السريع فى الوظائف الحكومية ، فمن وكيل تفتيش غير دائم فى المالية الى نائب مفتش فى نفس الوزارة من عام ١٩٠١ الى ١٩٠٣ ، ومن سكرتير خاص لمستشار الداخلية الانجليزى فى نوفمبر عام ١٩٠٥ الى مدير للفيوم فى عام ١٩٠٦(١٧) ٠ وقد امتدح جورست المعتمد البريطانى محمد محمود عندما كان مديرا للفيوم ، ووصفه بأنه « **جنتلمان ونحب مساعدته وان كان صغير السن** »(١٨) ٠ ويبدو ذلك متمشيا مع سياسة الاحتلال فى احتضان الأعيان واعطائهم الوظائف الحكومية(١٩) ٠

ويشير سعد زغلول في مذكراته فى ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ عن تأثير الثقافة الانجليزية على محمود فيقول : « **أن الوفد قد قرر استدعاء مكرم عبيد للقيام بترجمة الأعمال الانجليزية ، فعارض محمود بشدة قائلا ان القصد من هذا الاستدعاء مكايدته هو لا العمل ، ورغم حاجة الوفد الشديدة لمترجم لكثرة الأعمال الانجليزية من قراءة الصحف والرد على المراسلات وغير ذلك ، فان محمد باشا لايمكن مهما تفرغ أن يقوم بكل هذه الأعمال ولكنه غير متفرغ لها**

---

(١٦) د٠ أحمد زكريا : المرجع السابق ص ١٠٩ ٠

(١٧) دار المحفوظات المصرية : ملف خدمة محمد محمود رقم ٤٥٢٣٠ محفظة رقم ٣٨٥٧ دولاب ٣٧٦٠

(١٨) مذكرات سعد زغلول المنشورة ـ ك ١٢ ص ٤٧٧ ٠

(١٩) د٠ أحمد زكريا ـ المرجع السابق لمزيد من التفاصيل حول احتضان الاحتلال لأبناء الأعيان ٢٣ ـ ٢٦ ٠

من جهة ولاصبر له على الشغل من جهة وفى كثير من الأحوال يرفض العمل ، اما لأنه ليس من رأيه أو لعناد شخصى »(٢٠) .

كما عارض محمود فكرة ارسال مكرم الى أمريكا ، الا اذا تعذر سفره ، ويواصل سعد تعليقه بقوله « ومن هذه الحوادث تأكد لى أن محمود غيور جدا ومعجب بنفسه ، وأنه يريد أن يحتكر فى شخصه اللغة الانجليزية وكل عمل له صبغة انجليزية »(٢١) .

وبعد القبض على عبد الرحمن فهمى ، يقترح محمود على سعد زغلول تعيين محام انجليزى للدفاع عنه ويغضب محمود من سعد لأنه استعظم المبلغ الذى طلبه المحامى ، ويعلق سعد على موقف محمود هذا بقوله : « ماكان بصاحبه ولايعرفه وكل مافى الأمر أنه متزوج من احدى كريمات ناظر المدرسة التى تخـــرج منهـا هذا المغضوب »(٢٢) .

كما يذكر المدير السابق للفيوم أن محمود كان يتحدث الانجليزية كرجل من أبنائها ، ويسلك سلوك الرجل الانجليـــزى ، وأنه يملك شعبية كبيرة بين الانجليز وهو ذو نوايا حسنة تجاههم(٢٣) .

وكنتيجة لدراسة محمود الانجليزية فقـــد اعتبره الموظفون الانجليز شخصا يستطيع أن يتحدث لغتهم(٢٤) . ويوضح صدقى فى مذكراته الأسباب التى أدت الى تجاهله ، بعد أن كان مرشحا فعلا لمنصب رئيس الوزراء فى ١٩٢٨ خلفا لحكومة النحاس ، من أن

---

(٢٠) مذكرات سعد : كراس ٣٥ ص ١٩٤٨ .
(٢١) المصدر السابق ـ نفس الكراس ص ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ .
(٢٢) مصطفى أمين ـ الكتاب الممنوع جـ١ ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ ، ٢٤٥ ـ ٢٤٦ .
(٢٣) Harris, Murry — Egypt under the Egyptian. P. 153.
(٢٤) عفاف لطفى السيد ـ تجربة مصر الليبرالية ص ١٧١ ـ ١٧٢ .

اللورد لويد المندوب السامى البريطانى قد فضل محمد محمود وذلك بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الواحدة(٢٥) ·

ويظهر كذلك تأثير الثقافة الانجليزية الى جانب بالطبع عوامل اخرى من التأييد الصحفى من الجرائد الانجليزية لوزارة محمد محمود الأولـــى ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ، فى أى خطوة تتخذهـــا حتى لو كان تعطيل البرلمان أو عزل ١٣ مستشارا ·

ففى جريدة « ديلى نيوز » مقال لعضو من لجنة ملنر يقول فيها « ان تولى محمد محمود الحكم فى مصر ٢٨ : ٢٩ ، يتيـــح الفرصة لظهور نوع جديد من الزعماء السياسيين ، فقد كان جميع من سبقه من الزعماء الذين نشأوا نشـــأة فرنســـية ، ويتحدثون الفرنسية ، أمـــا محمد محمود فقد نشأ نشـــأة انجليزية ويتحدث الانجليزية »(٢٦) ·

وتعلق جريدة جلاسجو هرالد على قرار حكومة محمد محمود بتعطيل البرلمان ١٩٢٨ بقولها « ان الاشخاص الذين نشأوا نشأة ديمقراطية حقة ، ويعرفون نظم الدساتير حق المعرفة ، يدركون ان حق الاقتراع العام الذى حصلت عليه مصر لم يكن مرغوبا فيه ، وعلى كل حال فان التجارب الأخيرة قد أثبتت بوضوح ودون أى شك أن الشعب المصرى ليست لديه المقدرة السياسية الكافية حتى يستطيع أن يجنى من النظام البرلمانى أحسن ثماره ، ويلوح أيضا أن العناصر التى كان يتألف منها مجلس النواب المنحل لم تكن لتمثل حقيقة الشعب المصرى »(٢٧) ·

---

(٢٥) اسماعيل صدقى ـ مذكراتى ص ٣٨ ـ ٣٩ ·
(٢٦) السياسة اليومية ـ ١٩٢٨/٧/٣١ ·
(٢٧) السياسة اليومية ـ ١٩٢٨/٧/٢ ·

كما نشرت جريدة أيريش تايمز مقالا جاء فيه « انه من المحتمل ان تنتهى مهزلة الحكومة البرلمانية فى مصر بالقرار الأخير الذى اتخذته الوزارة المحمودية وعطلت به الحياة النيابية ثلاث سنوات . فقد يستطيع محمود أن يذبه الناس الى الشعور بالمسئولية السياسية، حتى اذا مامرت الثلاث سنوات يصبحون أكثر تعقلا مما دلت عليه التجربة فى السنوات الأخيرة »(٢٨) .

وايضا فقد علقت مجلة نيرايســـت انديا عن تعطيل الحياة النيابية فى وزارة محمود ٢٨ : ٢٩ بالتأييد أيضا حيث قالت « ان الثلاث سنوات التى تعطل فيها الحياة النيابية فى مصر ستكون كبيرة الفائدة . وسوف تجنى منها البلاد أكثر مما جنته أو كان ممكنا أن تجنيه تحت حكم الوفد وسوف يدرك الشعب المصرى تلك الفوائد فيقدر قيمة الادارة الأمنية العادلة »(٢٩) .

ونشرت التيمز برقية لمراسلها أيدت فيها أعمـــال الحكومـــة المحمودية ٢٨ : ٢٩ بقولها ، ان اعمال الحكومة فى سبيل الاصلاح تتقدم ، وان الخطوات قد اتخذت لتنفيذ برنامجها الذى وضعته لانشاء المستشفيات وتنقية مياه الشرب ، واصلاح طرق الرى ، وبناء مساكن للعمال الخ .

وقرار الحكومة الذى صدر اخيرا باحالة ١٣ مستشارا من مستشارى محكمة الاستئناف الى المعاش هو خطوة أولى لمشروع واسع النطاق يقصد به ترقية الادارة والقضاء بادخال عناصـــر أمنية . أما برنامج الحكومة بمنع الطلبة من الاشتغال بالسياسة فقد ظهرت نتيجته فى التدابير التى اتخذتها وزارة المعارف لحفظ النظام

---

(٢٨) السياسة اليومية ـ ١٩٢٨/٧/٢٦ .

(٢٩) السياسة اليومية ـ ١٩٢٨/٧/٢٦ .

وتمكين ابتعاد الطلبة عن الاشتغال بالأمـــور الســـياسية والتفرغ لدروسهم ٠ وقد أثمرت هذه التدابير فلم تشترك أغلبيتهم فى حفل تأبين سعد(٣٠) ٠

وآخر هذه المواقف تمثل فى المقابلة التى جرت فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٠ بين محمود ومستر سيسل كامبل أحد موظفـى الســـفارة البريطانية ، أوضح كامبل لمحمود خطورة تنكره لماضـــيه باتخاذه موقفا معاديا للبريطانيين ، وهذا سوف يدمر مكانته ، ويجعله مجرد تابع للزعامات « المتطرفة » وبناء على تلك المحـــادثة رفض محمد محمود الانضمام للنحاس فى بيانه المعادى للبريطانيين بمناسبة افتتاح البرلمان ٠

ويعلق لورين المندوب السامى على تلك المقابلة بقولـــه « ان **لمحمود رغبة قوية فى تجنب أى خلاف معنا ، وفى تأكيد الصداقة تجاهنا ، وآمل بالبقاء على روابطنا معه ذات الطبيعة الاجتماعية فى الأساس ، أن نبقى قادرين على ابعاده عن سياسة التطرف »(٣١) ٠**

ويبرر د٠ حسين هيكل علاقة الود بين محمود والساســـة البريطانيين فى مصر وانجلترا ، بأنها ليس كمـا يظـــن البعض لاعتبارات سياسية ، لأن كثيرا ما اشتد الخلاف بينه وبين الساسة الانجليز الى حد كبير ، والدليل على ذلك من وجهة نظره انه قد ظل مبعدا عن الحكم من ١٩٢٩ ــ ١٩٣٧ ، وهذا الابتعاد مرجعه هذا الاختلاف أكثر منه الى أى سبب آخر »(٣٢) ٠

---

(٣٠) السياسة اليومية ــ ١٩٢٨/١٠/٢٨ ٠

(٣١) F.O. 407/214 No. 82 Loraine to simon Dec. 19, 1931.

(٣٢) السياسة الأسبوعية ــ ١٩٤١/٢/٨ ٠

اما عن شخصية محمد محمود فقد كان للمكانة الاجتماعية التى تمتع بها بالاضافة الى تعليمه العصـــرى تأثير على حيـــاته الخاصة · كان منزل محمود الكائن بشـــارع الفلكى والذى بلغت مساحته ١٩٦٤ مترا[٣٣] ، مكانا للاجتماعات السياسية ، حيث عقدت فيه اجتماعات لجنة الوفد المركزية ، وقد شبه د· هيكل المنزل بأنه كان مسرحا لخطباء الوطنية ، فقد شهد المؤتمر الوطنى برياسة سعد زغلول ١٩٢٦ ، وأيضا هو المنزل الذى صدرت منه الدعوة لتأليف الجبهة الوطنية فى عام ١٩٣٥[٣٤] ·

واعتبر هذا المنزل أكبر صالون أدبى فى عصره[٣٥] ، عقد محمد محمود فيه ندواته كل ليلة وكان يأتى اليه سماره وحواريوه وهو بينهم أشبه بصاحب الأمر قلما رد سائلا أو كشر فى وجـــه محتاج · فقد سلك محمود فى القاهرة سلوك أهل الصعيد وأبناء البيوتات الكبيرة ، حيث مزج السياسة بالبيوتات ، ونظر اليها وكأنها وجاهة قبل أن تكون لباقـــة ، وفروســـية قبل أن تكون مـــداورة ومداهنة[٣٦] ·

وجمع محمود أيضا حوله الشعراء والأدباء كمحمود حسن اسماعيل ، وكامل الشناوى وحافظ ابراهيم[٣٧] ، الذى أعانه بمبلغ من المال لنشر قصيدته العمرية[٣٨] ·

---

(٣٣) ملف خدمة محمد محمود ـ المصدر السابق ·
(٣٤) السياسة الأسبوعية : ١٥ ـ ٢ ـ ١٩٤١ ، العدد ٨ ـ ٣ ـ ١٩٤١.
(٣٥) السياسة الأسبوعية ـ ٨ ـ ٣ ـ ١٩٤١ ·
(٣٦) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ص ١٧١ ـ ١٧٢ ·
(٣٧) السياسة الأسبوعية : ١٥ ـ ٢ ـ ١٩٤١ ·
(٣٨) زكى مجاهد : الاعلام الشرقية جـ١ ص ١٦٢ ـ ١٦٣

وكان محمود يروى الشعر ويقص القصص ويتحدث فى العلم والدين والسياسة(٣٩) .

وأجمعت الجرائد الحزبية على نزاهة محمود وعفة لسانه حتى لقب بالزعيم النبيل ، فلم يكن يسمح لنفسه فى اغلب الأحوال بقول كلمة نابية فى حق خصومه(٤٠) .

وقد انعكست تلك الشخصية على تصرفاته المالية ، فعندما أصبح وزيرا للمالية عام ١٩٢٧ وصله شيك مكافأة له ، بوصفه عضوا فى مجلس ادارة ترام الرمل بمقتضى منصبه ، فما كان منه الا أن رفض قبول المبلغ ، لانه لم يشهد جلسة واحدة من جلساته رغم أن العادة قد جرت على صرف المكافأة لوزير المالية ، ولكنه أصر على عدم قبولها طوال مدة تقلده الوزارة(٤١) .

وحين عرضت على القضاء قضية القذف التى رفعها اسماعيل صدقى عندما كان رئيسا للوزراء فى عام « ١٩٣٢ » ضد محمد محمود » ، طلب محمود تأجيلها قائلا « **ان التهمة الموجهة الى تقتضى أن أمس شخص خصمى ، وكان صدقى مريضا لايملك الدفاع عن نفسه ، فأجلوا القضية أو احكموا على بغير دفاع** »(٤٢) .

كما جرت العادة أن يوافق البرلمان على الاعتمادات غير المنظورة ، من غير أن يبحث فى أوجه صرفها ، ولكن محمود وضع تقليدا حينما طلب فى عهد وزارته الموافقة على اعتماد خمسين الف

---

(٣٩) الأهرام : ١٢ ـ ٢ ـ ١٩٤١ مقال لكامل الشناوى .
(٤٠) الأهرام : ٤ ـ ٢ ـ ١٩٤١ .
(٤١) المقطم : ١٦ ـ ٢ ـ ١٩٤١ .
(٤٢) المقطم : ١٩٤١/٢/٩ .

جنيه وقبل أن يوافق البرلمان وقف محمود وبين للبرلمان الاوجه الذى سينفق فيها المبلغ(٤٢) ٠

وعندما سافر محمود الى لندن للمفاوضة بشأن الثكنات عام ١٩٣٨ ، جاءه أحد سكرتيريه طالبا نقودا وظن السكرتير أن محمود سيأمر له بمبلغ من المصاريف السرية جريا على العادة المتبعة ، ولكنه فوجيء عندما أخرج « محمود » دفتر الشيكات وحرر له مبلغا من المال فلما تمنع السكرتير ، قال له انى لا أستطيع التصرف الا فى اعتماداتى الخاصة التى أملك التصرف فيها(٤٤) ٠

وعندما كان مريضا فى عام ١٩٤١ أراد أن يستقيل من مجلس النواب ، لانه يتقاضى مرتبه وهو لم يدخله منذ عشرة شهور ، ولكن ابنه أقنعه بالبقاء ، فوافق على شرط التبـــرع بالمرتب للجمعيات الخيرية(٤٥) ٠

وقد رفض محمود طوال حياته الاشتراك فى آية شـــركة من الشركات أو عضوية أى بنك ، لأنه رأى أن فى هذا الاشتغال ما قد يكون مثارا للشبهة والرجل الذى يحمل أعباء الحكم من وجهة نظره يجب أن يتنزه عن كل شبهة تثور فى الناس بالحق أو على غير حق ٠، لذلك رفض طوال حياته أن يكون له أى عمل مالى غير ثروتـــه الخاصة(٤٦) ٠

وكان هذا صحيحا بدليل ما بينه ملفه من أن مساحة أرضه

---

(٤٣) روز اليوسف : ١٩٤١/٢/٧ العدد ٦٧٤

(٤٤) المصدر السابق : نفس العدد ٠

(٤٥) السياسة الأسبوعية : ١٩٤١/٣/١٥ ٠

(٤٦) السياسة الأسبوعية : ١٩٤١/٢/٨ ٠

البالغة ١٥٠٨ فدان قد ظلت ثابتة من ١٩٠٢ حتى(*) وفاته عام ١٩٤١ ، كما أنه بالفعل لم يشترك فى أى عمل آخر بخلاف عمله السياسى ·

كما مال محمود الى الاتصال بالصحفيين وكان له أصدقاء عديدون من بينهم يترددون عليه ·

ويعلق محمود عزمى وهو صحفى على ذلك بقوله « **ان محمد محمود كان يعرف كيف يتحدث اليهم ، وكيف يقرب المسافة بينه وبينهم ، فيشعرهم بضرورتهم له وباعتماده عليهم** »(٤٧) ·

وفى حديث صحفى بين محمود واحدى الصحفيات الاجنبيات عام ١٩٢٨ عن المرأة يظهر تفكيره المحافظ تجاهها ، فقد رفض اعطاء المرأة حق التصويت فى الانتخابات ، كما استنكر مايسمى بحركة تحرير المرأة فى ذلك الوقت بقوله انه لايثق فى هذا التحرير المزعوم وكل واجبه هو المساواه بين الفتى والفتاة فى وسائل التعليم ، وفى هذا نسعى الى تقرير التعليم الاجبارى لكلا الجنسين ، وما عدا ذلك من المطالب فعلى المرأة أن تسعى لنوالها بنفسها على أن يكون ذلك نتيجة لتطور طبيعى(٤٨) ·

(*) يذكر ملف محمد محمود ان أملاكه كانت ٦٧٠ فدانا مركز منفلوط ـ مديرية أسيوط ، ٢٢٠ مركز أبى تيج ، ٣٠٠ فدان مركز البدراوى و ٣١٠ مركز جرجا والبلينا و ٨ أفدنة جنينة بأبى تيج المجموع ١٥٠٨ فدان انظر **ملف خدمة محمود فى دار المحفوظات المصرية** « رقم ٤٥٣٣٠ محفظة رقم ٣٨٥٧ دولاب رقم ٣٧٦ ·

(٤٧) محمود عزمى : **خبايا سياسية** ص ١٣٦ ·

(٤٨) محمد محمود : **اليد القوية خطب وأحاديث** ص ١٩٠ : ١٩١ « حديث مع دلوتا انترنياخ عن صحيفة نيوس فنير » ·

وعن رأيه فى الاصلاحات المراد ادخالها فى قانون الطلاق ، اجاب محمود انه ليس فى طريقة الطلاق غبن على المرأة(٤٩) ٠

عنما بأن السيدة هدى شعرواى قد أرسلت له خطابا على صفحات جريدة السياسة تتسـاءل فيه عن الأسباب التى أدت الى تراجع وزارته عن مسألة تعدد الزوجات والطلاق ، وأعربت عن استيائها لاهمال الوزارة المحمودية جانب المرأة وحقوقها(٥٠) ٠

وعن رأى أحد المعاصرين لمحمد محمود فيه قال « **انه قد جمع بين القديم والجديد ، عاش عمره متزنا بين هذا وذاك متوخيا الحد الوسط بين المحافظة والتجديد ، فأبطل حجة الذين لايرون المدنية الغربية الا استهتارا ونبذا للفضائل فقد جمع بين التقاليد الوطنية وطيبات الحياة الغربية** »(٥١) ٠

واخيرا فان الوثائق البريطانية تصف شخصية محمود بأنه كان لايرى أن هناك أى مصرى يملك ما يملكه هو من الذكاء الى حد ادارة شئون البلاد بدون الانجليز ومن ثم فهو يريد الابقاء عليهم حتى يتمكن من المناورة والوصول الى الامساك بزمام الأمور ٠ وهو محب للمؤامرات ولديه قدر من الشجاعة ولكن لايعتمد عليه على الاطلاق(٥٢) ، وانه شخصية مؤثرة ذكى ونشـــيط ومتقلب وغيور ويستجيب بسرعة للمسات الشخصية وعلاقات الصداقة ورد فعله سريع عدوانى لكل مايتصوره من قبيل التحقير أو السخرية(٥٣) ٠

---

(٤٩) نفسه : المصدر السابق والصفحة أيضا ٠

(٥٠) **السياسة اليومية** : ١٩٢٨/٨/٣١ مقال هدى شعراوى الى محمد محمود رئيس الوزارة ٠

(٥١) **المقطم** : ١٩٤١/٣/١٣ كلمة توفيق دوس عن محمد محمود ٠

(٥٢) F.O., 407 — 203 No. 3 Lioyd to Chamberlain : July 4 — 1926 Notes on Dembers of the new Egyptian Cabinet.

(٥٣) F.O. 407 — 217 No. 65 list of Leading personalities

ننتقل بعد ذلك الى تتبع تاريخ محمود فى العمل الادارى ٠

وهل كانت لاصوله الاجتماعية تأثير على عمله ، وما مدى علاقته بالسلطتين الشرعية «الخديو عباس» والفعلية « **الانجليز** » فى ذلك الوقت ٠

تدرج محمود سريعا فى العمل الحكومى وذلك بتأثير أصوله الاجتماعية ، فقد قيل ان والده محمود سليمان قد استدعاه من أوروبا قبل اتمام تعليمه لتولى وظيفة مهمة فى احدى النظارات(٥٤) ، وأيضا كنتيجة لسياسة « كرومر » الانجليز فى احتضان أبناء الاعيان واعطائهم الوظائف الحكومية كما ذكرنا من قبل ٠

فحين عاد محمود من انجلترا عين وكيل مفتش تحت الاختبار بوزارة المالية فى ١٩٠١/١/١ ورقى الى وكيل مفتش بنفس الوزارة فى ١٩٠٢/١٢/١ حيث ثبت فى هذه الوظيفة ٠ ثم انتقل الى وزارة الداخلية وعين مساعد مفتش بها فى ١٩٠٤/١/١ ثم سكرتيرا خصوصيا لمستشار وزير الداخلية الانجليزى مستر ميتشل ١ – ١١ – ١٩٠٥(٥٥) ، الذى اختار له هذه الوظيفة ، كما حظى محمود برعايته واهتمامه(٥٦) ، ونال الرتبة الثانية فى ٤ مارس ١٩٠٦(٥٧)

وأصبح محمود مديرا للفيوم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٠٦ ، واستمر مديرا لها حتى ٢٨ فبراير ١٩١٠(٥٨) ٠

---

(٥٤) المقطم – ١٩٠٦/٩/١٤ العدد ٥٣٠٩ « حظ مصر من المدنية ، الجريدة الجديدة » ٠

(٥٥) ملف خدمة محمد محمود – نفس المكان والمصدر ٠

(٥٦) F.O. 407/22 No. 25 List of Leading Personalities Egypt 1937.

(٥٧) ملف خدمة محمود : نفس المصدر والمكان ٠

(٥٨) نفس المصدر ٠

ومن خلال عمله كمدير من ١٩٠٦ الى ١٩١٧ ، نـلاحظ أن محمود كان شديد الاعتزاز بنفسه لاحساسه الدائم بالتميز ، وبحكم انتمائه الاجتماعى الذى أثر لاشك فى توجهاته بعد ذلك ، فقد اصطدم بالخديو عباس فى عام ١٩٠٦ ، وتطورت علاقته بالانجليز الى حد الاصطدام ثم اجباره على الاستقالة عندما كان مديرا للبحيرة١٩١٧٠

فكثيرا ما أغضب محمود المفتشين والمستشارين الانجليز ، فتذكر المقطم ان حوادث محمود مع مفتش وزارة الداخلية كثيرة ومتنوعة ، أشهرها حادث ذلك المفتش الذى دخل عليه بكبرياء ، فلم يكن من محمود الا أن دعا اليه الحكمدار وقال له « من **فضلك كلف مساعدك أن يرافق جناب المفتش فى تفتيشه** »(٥٩) ٠

وتعلق الوثائق البريطانية على ذلك بقولها ان محمود كثيرا مادخل مع صغار الموظفين البريطانيين فى منازعات نتيجة أنه كان يعاملهم « **بوقاحة** »(٦٠) ٠

وتضيف أخرى « عن أن محمود لم يكن ذا شعبية فى عمله كمدير ، نتيجة لما اتسمت به معاملته للمفتشين الانجليز بل والموظفين المصريين وكبار الملاك « بوقاحة أيضا »(٦١) ٠وأنه كان يســـتقل بالرأى حيثما كان ، ويرفض أن يظهر على رأيه أى انسان ولو كان المفتش أو المستشار(٦٢) ٠

---

(٥٩) المقطم ـ ٣ ـ ٢ ـ ١٩٤١ ٠

(٦٠) F.O. 141/68 No. 575 — May 13, 1919

(٦١) F.O. 407, 302 No. 3 — Lioyd to Chamberlain — July 4 — 1926.

(٦٢) عبد العزيز البشرى : فى المرآة ص ١٢٩ ٠

وأكثر ما كان يعاب فى تاريخه الادارى هو وصفه الدائم ، بأنه يتخذ مواقف متناقضة ومتطرفة(٦٣) .

وان كان سعد زغلول فى وقت أن كان وزيرا للمعارف قد وصفه « بأن المدير أى محمود كان محترما بين الأهالى »(٦٤) .

محمد محمود مديرا للفيوم من ٢٩ نوفمبر ١٩٠٦ الى ٢٨ فبراير ١٩١٠ :

وقد اصطدم محمود خلال عمله كمدير للفيوم من الخديو عباس حيث كانت تتنافس عائلتان على منصب العمودية ، وفازت احداهما مما أغضب العائلة الأخرى التى كانت على صلة ودية بالخديو ، وقد اتهمت المأمور برشوة ومساندة العائلة الاخرى ضدها .

وفى أثناء احدى التشريفات الخديوية ، أخبر الخديو محمود بفساد ذلك المأمور ولكن محمود دافع عنه ونفى هذه التهمة ، مما اغضب الخديو ، وتدخل المعتمد البريطانى لارضائه وأوقف المأمور ١٥ يوما بدون مرتب(٦٥) .

ويبدو أن هذا الخلاف الى جانب أسباب اخرى قد أثرت على الخديو عباس فتجاهله أثناء حركة الترقيات عام ١٩٠٩ حتى ان محمود قدم استقالته وكاد الخديو ان يقبلها لولا تدخل الوكالة البريطانية وانتهت المسألة ببقائه(٦٦) .

---

(٦٣) Lord Lloyd — Egypt since Cromer — P. 176.

(٦٤) مذكرات سعد زغلول المنشورة ـ ك ٧ ـ ص ٣٨٢ .

(٦٥) مذكرات سعد المنشورة ـ ك ٧ ص ٣٨٢

(٦٦) السياسة ـ ٣١ ـ ٧ ـ ١٩٢٨ .

وكذلك يرجع عدم ترقية محمود رغم احقيته بهذه الترقية الى ما تذكره جريدة مصر الفتاة بأن السبب فى عدم ترقيته « هو ما تكتبه الجريدة صحيفة حزب الأمة بشأن طلب المجلس النيابى ، واتفاقها مع الحزب الوطنى فى بعض المسائل »(٦٧) ٠

ويبدو هذا الرأى صحيحا اذا ما عرفنا أن محمود كان عضوا فى الجريدة وهو ما سيتضح فى حينه ، كما انه حين عرضت على الخديو حركة المديرين ١٩١٠ ، ووجد فيها اســـم محمد محمود محافظا للقنال كاد ان يسقط هذا التعيين ولكنه عدل بعد أن أظهـــر المعتمد البريطانى عدم ارتياحه(٦٨) ٠

وقد وصف سعد زغلول محمود عندما كان مديرا للفيوم أثناء زيارته لها بأنه لاحظ « ان المدير كان محترما عند الاهالى ، نافـــذ الكلمة واذا استمر على ما رأيت من النهضـــــة فلا يبعد أن تتقدم المعارف على عهده تقدما ملحوظا(٦٩) ٠ ومن نشاطه فى الفيوم ، كان محمود وراء انشاء مدرسة للبنات فى عام ١٩٠٨ ، وأقـــام احتفالا بهذه المناسبة،حيث أعلن فيه أنه استطاع أن يحصل على منحة من ديوان الاوقاف تبلغ الف جنيه كل عام لهذه المدرسة(٧٠) ، كما حصل محمود على رتبة المتمايز فى ٣ فبراير ١٩٠٧(٧١) ٠

---

(٦٧) د٠ أحمد زكريا ـ **حزب الأمة** ص ١٣١ ٠
(٦٨) **مصر الفتاة** ٢ ـ ١ ـ ١٩٠٩ ٠
(٦٩) **مذكرات سعد المنشورة** ـ ص ٣٨٢ نفس الكراس ٠
(٧٠) **مذكرات سعد المنشورة** ـ ك ٧ ص ٣٨٢ ٠
(٧١) **مصر الفتاة** ـ ٨ ـ ٢ ـ ١٩٠٨ ٠

٢ ـ محمد محمود محافظا للقنــال من ١ ـ ٣ ـ ١٩١٠ حتى ٣ ـ ١ ـ ١٩١٤ ٠ (٧٢) ٠

يقال ان محمود وهو محافظ للقنال قد تدخل فى أمور شــركة قناة السويس لحماية مصالح العمال المصريين حيث عمل على زيادة رواتبهم وتحسين معاشهم والتقليل من ساعات العمل لهم ، ومساواتهم بالموظفين الاجانب فى شركة القناة(٧٣) ٠

وحدث أن تصادف مرور ملك انجلترا قاصدا الهند ، عندما كان محمود محافظا للقنال فاستقبله محمود بصفة رسمية ، ورحب به أشد الترحيب ، كما أقام له الزينات على حسابه الخاص ، ويقال انه بسبب هذا الاستقبال الحافل ، رقى محمود الى مدير من الدرجة الاولى فى مديرية البحيرة(٧٤) ٠

٣ ـ محمد محمود مديرا للبحيرة من ٣ يناير ١٩١٤ ـ ٤ اغسطس ١٩١٧(٧٥) ٠

وقد بدأ احتكاك محمود بالانجليز فى هذه المديرية ، حيث يتهم تقرير بريطانى فى ٣ مارس ١٩١٥ محمود بالعداء لهم ، لأنه لم يستطع ان يجمع المبلغ المطلوب للسلطات العسكرية على مديريته

---

(٧٢) دار المحفوظات المصرية ـ ملف خدمة محمد محمود رقم ٤٥٢٣٠ محفظة رقم ٣٨٥٧ دولاب ٣٧٦٠
(٧٣) المقطم ـ ٧ ـ ٢ ـ ١٩٤١ ٠
(٧٤) فرج سليمان فؤاد ـ المرجع السابق ص ٢٨٢ ٠
(٧٥) دار المحفوظات المصرية ـ ملف خدمة محمد محمود ـ المصدر السابق ٠

لعدم اهتمامه بأى شىء يخص الانجليز ، ويذكر التقرير أيضا ، انه عندما تم تخويفه حاول ولكنه فشل لأنه ليس له أية سلطة على العمد واعتذر بقوله « **ان الفلاحين لايستطيعون دفع أى شىء ، ومن غير المرغوب اجبارهم على ذلك لما قد يؤدى اليه من اضطراب سياسى** » ، رغم ان هذا الاضطراب قائم بالفعل نتيجة لوجوده وسوف يستمر طالما بقى محمود مديرا فقد زادت الجريمة فى البحيرة ، كما أن تعصب محمود ضد الانجليز يظهر بوضوح فى حيـــاته اليومية ، ومعاملته للمفتشين الانجليز ليست فى حاجة الى تعريف ، وقد كانت أولى الخطوات لدى وصوله دمنهور هو الغاء اللغة الانجليزيـة كمادة تدرس فى مدارس المديرية وتدمير ملعب التنس الذى يستخدمه الانجليز بحجة حاجة البلدية اليه(٧٦) .

ويستمر التقرير فى اتهام محمود بانه يستخدم مكانته لنشر ارائه الخاصة التى تمثل خطرا كبيرا ، وانه واقع تماما تحت تاثير رجال الحزب الوطنى فى البحيرة مثل الصوفانى ـ ومحمد لبيب ويكاد يكون هؤلاء الرجال هم الذين يلتقى بهم بانتظام(٧٧) .

واثناء تعرض مصر للهجوم التركى من ناحية قناة السويس، كان اهل البحيرة من أشد المديريات تعاطفا مع الاتراك وحدث بهـا اضطرابات اكثر من المديريات الأخرى نتيجة لنشاط عناصر الوطنيين ولم يبذل محمود أى جهد لوقف هذا النشاط بل ربما يكون قد ساعده وان كان من رأى صاحب التقرير « **أنه ليس مواليا للاتراك ، وان كان من المؤكد انه أداة من أدوات الوطنيين ، ففى كل مناسبة يردد محمود على اسماع « صاحب التقرير » عن الخطأ الذى ترتكبه الحكومـــة**

---

(٧٦) F.O. 141, 681. Mohamed Mahmud — Behera, Mar, 3. 1915

(٧٧) Ibid

باعلان الاحكام العرفية وقيام السلطنة دون اعطاء الدستور »(٧٨) .

واخيرا دعا صاحب التقرير الى اقالة محمود ، خاصة أن النشاط المتزايد الذى عرفته البحيرة خلال الأربعة أو الخمسة شهور هو نشاط لم يقم به الوطنيون فى أية مديرية اخرى ، وأنه اذا ما جرد من سلطته فهو لن يمثل أى خطر ، وليس هناك خوف من أن يتحول الى داعية سياسى خطير(٧٩) .

ولم يكن محمود فى البحيرة يمثل تلك الخطورة على الانجليز التى صورها هذا التقرير ، لأنه لو كان بالفعل كذلك لاقيل فور وصول التقرير ، خاصة وأن الحرب العالمية الأولى كانت مشتعلة ، والاحكام العرفية قائمة فى البلاد ، ولكن محمود ظل شاغلا منصبه حتى ٤ أغسطس ١٩١٧ ، مما يدعونا الى البحث عن أسباب أخرى لهـذه الاقالة .

فتشير احدى الوثائق البريطانية عن عزل محمود من منصبه فى البحيرة بأنه نتيجة لسوء ادارته فيها ، وأيضا يرجع الى اكتشاف حادثة تعذيب المتهمين المصريين حيث عاملهم البوليس بقسوة شديدة بهدف الحصول على أدلة لاحدى القضايا المعروفة ، واذا كان محمود غير مسئول بشكل مباشر فى هذه القضية فقد كان مذنبا لاهماله هذا الموضوع ، كما انه فى خلال فترة توليه لمنصبه فى هذه المديرية ، دارت حوله الشبهات بالاتصال مع العرب السنوسيين بتحالف مع الاتراك الالمان ، وذلك رغم عدم العثور على دليل ضده فى هذا الشأن غير أنه لم يكن بعيدا عما كان يحدث على حد قول الوثيقة(٨٠).

---

(٧٨) F.O. 141/681 Mohamed Mahmud Behera Mar, 3. 1915.

(٧٩) المصدر السابق : نفس التقرير وكاتبه هو A.L.P. weeden

(٨٠) F.O. 407 — 185/ No. 204 cheetham to curzon, Oct. 1919. Tel. No. 1461.

وتتعدد المصادر التى تشير الى اتصال محمود بالاتراك وانه مصدر امداد لهم بالمعلومات(٨١) وانه كان يساعد على تموين طرابلس فى حربها مع ايطاليا وايضا مساعدته للضباط الاتراك بالمال(٨٢) ٠

أما الاستاذ احمد شفيق فيذكر أن سـبب اقالة محمود من منصبه فى البحيرة ، يرجع الى أن السلطة العسكرية الانجليزية أرادت القـاء القبض على زعماء الحزب الوطنى فى البحيرة مثل « **الصوفانى وعمار** » ، فرفض محمود التسليم بهذا الأمر وأخذ على عاتقه حماية المطلوب القاء القبض عليهـم ، وحدثت بينه وبين مستشار الداخلية « **الانجليزى** » اذ ذاك مشادة ، كانت نتيجتها اقالة محمود من منصبه ، ويعلق الاستاذ شفيق على ذلك « **خرج المدير المصرى منتصرا بالاحتفاظ بكرامته** »(٨٣) ٠

ويبدو أن هذا السبب الاخير اقوى الاسباب لخروج محمود من البحيرة فى ٤ أغسطس ١٩١٧ ، بالاضافة الى سوء معاملة محمود للموظفين الانجليز ، والدليل على ذلك دهشة سعد زغلول عندما علم باجبار الانجليز لمحمود على تقديم استقالته من منصبه(٨٤) ، فلو كانت تلك العلاقة على هذه الدرجة من السوء لمـا كان هناك داع لدهشة سعد زغلول وخاصة فى تلك الظروف التى فرضها الانجليز على مصر فى الحرب الاولى ٠

ونال محمود عندما كان مدير البحيرة نيشان الكوماندور فى

---

(٨١) F.O. 407/203, No. 3. Lloyd to chamberlain — July 4 — 1926.

(٨٢) السياسة اليومية ـ ١٩٤١/٢/١٥ ٠

(٨٣) أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٦٦٣ ٠

(٨٤) مصطفى امين : من عشرة لعشرين ص ٨ ٠

الكفاءة الزراعية من الحكومة الفرنسية فى ٢٣ مارس ١٩١٤ ، **ايضا** حصل على رتبة الباشوية فى ١٣ يوليو ١٩١٥(٨٥) ·

وكانت بداية اشتراك محمود فى العمل السياسى قبل عـــام ١٩١٩ ، من خلال مساهمته فى تأسيس صحيفة الجريدة « **قيـــام حزب الأمة** » ، حيث كان يعمل وقتذاك سكرتيرا لمستشار الداخلية ، **فقد** اشترك محمود فى المشاورات التى سبقت اصـــدار « **الجريدة** » فى عدة لقاءات دارت بينه وبين لطفى السيد ·

ويذكر الأخير انه حضر اجتمـــاع الكونتنتال (لاصـــدار « **الجريدة** » وشارك أيضا فى الاجتماع الأول الذى عقد فى منزل والده محمود سليمان من أجل هذا الاصدار(٨٦) ·

وقد امتنع محمود عن الاشتراك فى عضـــوية مجلس ادارة الجريدة ، رغم اشتراكه فى الجمعية العمومية للصحيفة وذلك لأن القانون فى ذلك الوقت كان يمنع أن يساهم الموظفون فى العمـــل السياسى ، وعمل مجلس الادارة من الاعمال السياسية على اعتبار أن مؤسسى الشراكة قد هدفوا الى السعى لدى الحكومة ولدى الأمة لتحقيق مطالبهم التى ستظهر على صفحات جريدتهم ، وسوف يقوم بذلك أعضاء مجلس الادارة ، وكان محمود وقتذاك موظفا لـــدى الحكومة حيث كان مديرا للفيوم(٨٧) ·

كذلك يذكر الاستاذ « عبد العزيز البشرى « انه عندما تكون حزب الأمة كان لمحمود دور كبير من وراء الستار(٨٨) · ، وذلك بحكم انه موظف ·

---

(٨٥) **ملف خدمة محمد محمود : نفس المصدر السابق ونفس المكان** ·
(٨٦) أحمد لطفى السيد : **حياتى** ص ٤٤ ــ ٤٥ ·
(٨٧) د· أحمد زكريا : **حزب الأمة** ص ٦٥ ــ ٦٦ ·
(٨٨) عبد العزيز البشرى ــ **فى المرآة** ص ١٢٨ ·

وقد نبه الخديو عباس بأنه موظف ولايليق اشتغال الموظفين بالسياسة(٨٩) اذ استوقفه فى احـــدى التشريفات الخديوية قائلا له « **ان فتحى زغلول** » يقول بأنك أنت المشغول بالجريدة ، وانك تحضر من الفيوم غالبا للاشتغال بها » ، فأنكر محمود قائلا « **انه لايشتغل بالسياسة واذا كنت أريد ذلك فانى استعفى من وظيفتى** » ، وقد غضب محمود من فتحى نتيجة هذا التصرف حيث شكاه الى شقيقه سعد زغلول(٩٠) ويعلق د· أحمد زكريا على ذلك بأن محمود لم يرتدع ، بل شكاه ناظر الداخلية للخديوى مرة أخرى وذكر انه يشـــتغل بالسياسة مع لطفى السيد وانه جمع العمد ليحضروا خطبة لطفى السيد ··

وقد عوقب محمد محمود على هذا الاجراء فعندما صدرت حركة تنقلات المديرين فى ٢٤ ديسمبر ١٩٠٨ عين كمال بك مديرا للبحيرة رغم أحقية محمود لاقدميته · فلم ير بدا من تقديم استقالته التى أوشك الخديوى على قبولها أو نقله الى بور سودان ، ولكن المسألة انتهت باستبقائه(٩١) ·

---

(٨٩) **مذكرات سعد زغلول المنشورة** ـ ك ٣٠ ص ٣١٠ ·
(٩٠) المصدر السابق ـ ك ٧ ص ٣٤٩
(٩١) د· أحمد زكريا ـ **حزب الأمة** ص ١١٦ ·

الفصل الثالث

محمد محمود فى زعامة حزب الاعتدال

انقسم أعضاء الوفد الى فريقين ، فريق سعد « النحاس ــ ويصا واصف ــ غالى » وأغلبية الشعب المصرى فى جانب ، وفريق محمد محمود ولطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ــ وعلى شعراوى ــ علوبه ــ عبد العزيز فهمى ــ حافظ عفيفى » فى جانب آخر ٠

وقد عبر محمود عن هذا الخلاف(*) الذى وقع بينهم وبين سعد بقوله ، « ان الأمة كانت متشددة على أن يتفق الوفد والحكومة العدلية ، لأن أخبار السوء كانت تذاع فى أرجاء البلاد ، وكان هناك تيار قوى يسعى للتفريق والخلاف ، وهو تيار الوطنية الجديد فى

(*) الخلاف فى باريس ولندن بل حتى فى مالطة أثناء المنفى ثم فى القاهرة حول اعلان الثقة بوزارة عدلى ، والخلاف الذى حدث حول قيامها بالمفاوضات الرسمية ٠ انظر الفصل الأول ٠

١٩٢١ ، وطنية المرتزقين ، وطلاب الجاه والمناصب ، فكان عند سعد مال وافر ، وكان لسعد جاه عظيم ، وكان اصطدامه مع الحكومة ، قد يؤدى الى اعتزالها ، وهم يعلمون أن عدلى أزهد الناس فى الحكم وأرغبهم عن المناصب ، اجتمع هؤلاء الثلاث لتعمل عملها ، وانساب الشر بين الناس وانقسمت البلاد شيعا وأحزابا ، وترك سعد أصحابه الاقدمين »(١) ٠

وواصل محمود رؤيته قائلا « انه لو استمر الوفد كتلة واحدة، **وترك الحكومة المصرية (يقصد وزارة عدلى) تتفاوض مع الانجليز ، على قواعد وأسس متفق عليها بينها وبين الوفد فاذا نجحت الحكومة فى المفاوضات ، فما كانت الأمة لتبخس الوفد حقه ، وان لم تنجح فكتلة الوفد باقية ووحدتها لم تمس »(٢) ٠**

وقد وقف فريق محمد محمود وراء عدلى يؤيده فى خلافه مع سعد ، بل يحرضه على البقاء فى الحكم وتشكيل وفد المفاوضات وذلك ليقوى به جانبهم فى خصومتهم لسعد(٣) ٠

ونشروا بيانا فى الصحف فى ١٢ يونية ١٩٢٠ ، يشيدون فيه بمقدرة عدلى السياسية ، ويعلنون تأييدهم له أثناء قيامه بالمفاوضات(٤) ، سافر عدلى يكن ووفده الرسمى(*) فى أول يوليو

---

(١) **السياسة** : ١٩٢٣/٧/١ من خطبة لمحمد محمود ٠

(٢) نفس الدورية والعدد ٠

(٣) د٠ رمضان ــ المرجع السابق ص ٣٣٥ ، الرافعى ــ المرجع السابق ص ١٦ ٠

(٤) محمد على علوبه ــ المرجع السابق ص ٢٣٦ ــ ٢٣٧ ــ وانظر كذلك نص البيان ٠

(*) وفد عدلى يكن ضم ــ حسين رشدى ــ اسماعيل صدقى ــ أحمد طلعت ــ يوسف نحاس ٠

١٩٢١ ، واستغرقت مفاوضاته أربعة شهور ظل خلالها على صـلة مستمرة بأصدقائه السياسيين « **محمد محمود وزملائه** » . ويذكر الأستاذ يوسف نحاس ان محمد محمود ولطفى السيد كانا يرغبان فى الحضور مع عدلى ، ثم اضاف أن محمود على سعة ثرائه ولكى يزيل ما بنفس عبد العزيز فهمى من حرج لاقناعه بالسفر مع عدلى ، كاشفه بأنه لا يأنف من أن يتقاضى من الحكومة بدل اغتراب ونفقات اقامة ، حيث ان عدلى كان يود دعوة فهمى معه حتى لو استلزم الأمر دعوة « **محمود ـ ولطفى** » وذلك ليحمل فهمى على القبول ، وان كان فى نفس الوقت يعتقد أن بقاءهما فى مصر أنفع(٥) » .

وعندما تعقد جو المفاوضات فكر عدلـى مرة أخـرى ، فى استدعاء محمد محمود وزملائه المنشقين الى لندن رغبة منـه فى تحميلهم المسئولية معه(٦) .

وعلى العموم فقد قطع عدلى مفاوضاته مع كيرزون عندما أيقن أنه لن يستطيع الحصول على تسوية مشرفة ، وخاصة بعدما تراجعت بريطانيا عما سلمت به لمصر خلال مفاوضات « **سـعد ـ ملنر**» دلالة على أثر انقسام الوفد فى تراجع الموقف البريطانى(٧) .

---

(٥) يوسف نحاس ـ صفحة من **تاريخ مصر** ص ١٢ ـ ١٤ .

(٦) د. أحمد زكريا ـ **الأحرار الدستوريون** ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ ـ ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(٧) د. رمضان ـ المرجع السابق ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨ ـ انظر أسباب أخرى لتراجع الجانب البريطانى :

(*) شعبية سعد وبالتالى فان المصريين سيرفضون أى تسوية يعقدها عدلى .

(*) تقرير « **هارى بويل** » الذى ادعى فيه أن الغـالبية العظمى من المصريين غير الرسميين يرغبون فى دوام الحكم البريطانى ، ولكن أحدا لا يجرؤ على القول بذلك فى تلك الظروف .

عبر محمد محمود عن رأيه فى مفاوضات عدلى بقوله « **تفاوض عدلى مع الانجليز فرفع شأن مصر فى تلك البلاد ، وانتهت بأن قطع المفاوضات محتفظا بحقوق بلاده كاملة غير منتقصة** قطع عدلى المفاوضات ولكنه ترك أثر الوطنية المصرية الصادقة ، وأفهم الانجليز ، وهو صادق أن مصر ان انقسمت شيعا وأحزابا ، فهى مصممة أن تعيش حرة مستقلة ، وان مصر لا يمكن أن تحكم على غير ما تختار »(٨) ٠

وعندما عاد عدلى الى مصر قدم استقالته الى السلطان فى ٥ ديسمبر ١٩٢١ ، ثم تبع ذلك وقوع اضطرابات بعد نفى سعد الثانى الى جزيرة سيشل ، والتى انتهت بصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وقبول عبد الخالق ثروت تأليف الوزارة فى مارس من نفس العام ، وقيامه باعداد لجنة لوضع الدستور ضمت ممثلين عن طوائف الأمة المختلفة(٩) ٠

وكان موقف محمود من تصريح ٢٨ فبراير ، أنه لم يحقق كل آمال الأمة المصرية ، لأنه يحتوى على مسائل أربع تعوق تمتع المصريين بالاستقلال من الوجهة الفعلية ، وانهم لا يرتضون باستقلال قانونى دون الاستقلال الفعلى ، ولكنه مع ذلك خطوة كبرى خطتها الأمة للوصول الى غرضها الأسمى ، وهو من جهة أخرى نقطة ارتكاز قوية نستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها للمفاوضات(١٠) » وكان قد بدىء فى التفكير فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين فى ٣٠ أغسطس ١٩٢١ ، فأثناء مفاوضات عدلى فى

---

(٨) السياسة ــ ١٩٢٣/٧/١ ٠
(٩) د٠ هيكل ــ مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ١٣١ ٠
(١٠) السياسة : ١٩٢٣/٧/١ ٠

لندن علم من المكباتى أنه قد تلقى برقية من رفاقه ، محمد محمود وزملائه المنشقين عن الوفد ، يطلبون منه العودة الى مصر ، لأنهم بصدد « تجديد هيئة أخرى للوفد تشرع فى العمل والجهاد » ، كما أنهم ــ محمود وزملاءه المنشقين ــ قد عرضوا على ثروت فى ٢١ نوفمبر رغبتهم فى تأليف حزب ، الذى عرض بدوره الفكرة على عدلى الذى تخوف فى البداية على اعتبار أن هذا الحزب سيكون وسيلة لاستمرار النزاع بين السعديين والعدليين ، ولكنه عاد وقبل بعد ذلك(١١) أى أنهم أعدوا أنفسهم كحزب ، ولم يكن ينقصهم سوى شخصية تستطيع أن تواجه سعد زغلول(١٢) ٠

ويؤكد هذا ما كتبه اللنبى الى حكومته فى ١٧ نوفمبر ١٩٢١ بأن هناك حركة نشطة بين الأعيان فى سائر أنحاء البلاد تسعى الى اقامة حزب جديد حول المنشقين الخمسة من الوفد « محمد محمود ــ المكباتى ــ لطفى السيد ــ عبد العزيز فهمى ــ حافظ عفيفى »(١٣) واستطرد قائلا انه من المتوقع أن يلقى الحزب الجديد تأييد الملاك الزراعيين ، وخاصة كبارهم كذا الفئة الأفضل من المثقفين ، ومثل هذه المعونة مشروطة بأن يتولى عدلى قيادة الحزب بشكل واضح وقوى ، وفى هذه الحالة سيكون للحزب تقدير حقيقى ، وبالامكان استخدام هذا النفوذ فى الانتخابات القادمة(١٤) ٠

وكان الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة اصداره فى

---

(١١) د٠ أحمد زكريا ــ المرجع السابق ص ٤٨ ٠

(١٢) نفس المرجع والصفحة ٠

(١٣) F.O. 407/191. No. 33-Allenby to Curzon-Nov. 17. 1921.

(١٤) F.O. 407/195. Enc in. No. 27 Report on the general situation in Egypt for period from Oct. 1 to 10, 1922.

مقدمة أغراض الحزب وقادته(١٥) ، وخاصة أن محمد محمود وزملاءه الدستوريين رأوا فى تصريح ٢٨ فبراير فائدة كبرى ، تقتضى منهم تنظيم صفوفهم والاعلان عن أنفسهم فى شكل حزب سياسى ، بدافع عن الأوضاع الجديدة التى تنشأ فى ظله(١٦) ويدفع كذلك التهم الباطلة عنهم ، لمقاومة أثرها فى أذهان الشعب ، وكانت هذه الحملات قد بدأت منذ خلافهم الأخير مع سعد على أيدى الكتاب المؤيدين له(١٧) ٠

كما كان للعقبات والصعوبات التى أثارها الملك فى وجه وزارة ثروت ولجنته « **لجنة الدستور** »(*) مما هدد مشروع الدستور بالمسخ والتشويه أثرها فى دفع انصار عدلى « **محمود وزملائه الدستوريين** » الى التعجيل باعلان حزبهم ، وخاصة أن الملك فؤاد لم يرحب بانشاء حزب الأحرار ، وكان يعمل من أجل انشاء حزب جديد يسمى « **حزب المحافظين** »(١٨) ، الى جانب حرصهم ايضا على الاستفادة من وجود وزارة ثروت الصديقة لهم ، وخاصة مع تزايد الأمل فى صدور الدستور واجراء انتخابات فى ظل وزارته مما قد يكفل لهم الفوز بأغلبية تتيح لهم السلطة التى رغبوها(١٩) ٠

---

(١٥) د٠ هيكل ــ المرجع السابق حـ١ ص ١٤٤ ٠

(١٦) د٠ أحمد زكريا ــ المرجع السابق ص ٥٠ ، علوبه ــ المرجع السابق ص ٢٧٤ ذكر كذلك ان صدور التصريح أدخل مصر مرحلة أخرى هى استكمال الاستقلال والخلاص من التحفظات لهذا فكروا فى انشاء حزب الأحرار ٠

(*) وقد انضم معظم أعضاء اللجنة لحزب الأحرار ٠

(١٧) د٠ هيكل المرجع السابق ص ١٤٨ ٠ حـ ١ ٠

(١٨) F.O. 407/195, Enc., in. No. 30 Remarks by sarwat pasha sept. 8, 1922.

(١٩) د٠ أحمد زكريا ــ المرجع السابق ص ٥٤ ٠

كان لمحمد محمود موقف من الشخصيات التى ستنضم الى الحزب ، يظهر ذلك من خلال حديثه مع لطفى السيد الذى اقترح أن ينضم الى عضوية الحزب كل من ثروت رئيس الوزراء واسماعيل صدقى وزير المالية حتى تكون الوزارة القائمة وزارة حزبية يؤيدها الحزب ، واذا استقالت استفاد الحزب من كفاية هذين الرجلين بنوع خاص ، لكن محمد محمود عارض هذا الاقتراح بكل قوته وبنى معارضته على عدم استطاعته التعاون مع صدقى على وجه التحديد(٢٠) .

وقد علق اللنبى كذلك على موقف أعضاء الحزب الجديد ومنهم محمد محمود فى ١٥ أكتوبر ١٩٢٢ بقوله « **بأن نواياهم غير واضحة بدرجة كافية ، وخاصة محمد محمود فمع أنه من جناح عدلى الا أنه لا يكف عن انتقاد أعمال وزارة ثروت** »(٢١) .

أعلن عن تأسيس حزب الأحرار الدستوريين فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، تحت رئاسة عدلى يكن الذى حظى بتأييد مجموعة من كبار الشخصيات وعلى رأسهم أحمد حشمت نائب رئيس لجنة الدستور ، وعدد من الوزراء السابقين ومحمد محمود وغيرهم من المنشقين عن الوفد الزغلولى(٢٢) .

وقد تمت دعوة حوالى ٧٠٠ شخص الى حفل أقامه الأحرار

---

(٢٠) د. هيكل ـ المرجع السابق ص ١٤٥ جـ١ . عفاف لطفى السيد ـ تجربة مصر الليبرالية ص ١٠٤ ـ ١٠٥ ولذلك لم ينضم صدقى للحزب رسميا .

(٢١) F.O. 407/195 No. 30-Allenby to Curzon Oct. 15, 1922.

(٢٢) F.O. 407/195 En. in No. 10 Report on general situation in Egypt for the Period from Oct. 21 to 31, 1922.

الدستوريون فى فندق شبرد (٢٣) ، ولم يحضر سوى ٥٠٠ شخص الذين انتخبوا باعتبارهم أعضاء الجمعية العمومية للحزب مجلس ادارة من ثلاثين عضوا (٢٤) ، وبعد أن القى عدلى خطابه ، نودى به رئيسا للحزب ، وأعلن محمد محمود مبادىء الحزب الثمانية عشرة (٢٥) .

ويذكر د. هيكل ان نظرية الحزب منذ اليوم الأول تقوم على أن لنشاط مصر فى سياستها الداخلية أثرا كبيرا فى سـياستها الخارجية ، وأن السياسة الخارجية لايصح الاختلاف عليها بينما يجب أن تنقسم السياسة الداخلية الى ناحيتين ، ناحية لا يقع عليها خلاف جوهرى وهى الناحية القومية التى يجب أن يتضافر الجميع على النهوض بها ، وناحية يمكن الخلاف عليها فى حدود المبادىء الاقتصادية والسياسية المعروفة فى غير مصر ، وكان محمد محمود يؤمن بهذا التقسيم ، ويرى أن ميدان العمل فيما لا يقع عليه خلاف فسيح جدا (٢٦) .

وفى ١٠ نوفمبر انتخب مجلس ادارة حزب الأحرار مدحت يكن – ومحمد محمود نوابا للرئيس ، ومحمد على سـكرتيرا ، ودسوقى أباظة مساعد سكرتير – والمكباتى أمينا للصندوق (٢٧) ، كما أصدر الحزب كذلك جريدة يومية « **السياسة** » ، ثم أصدر بعد

(٢٣) Deep, Marius, party politics in Egypt PP. 76 — 77.

(٢٤) Deep Marius, **party politics in Egypt** PP. 76 — 77

(٢٥) د. أحمد زكريا – المرجع السابق ص ٥٧ .

(٢٦) د. أحمد زكريا – نفس المرجع ص ٦٦

(٢٧) Deep Marius — Op. Cit., PP. 76 — 77 وعلوية – المرجع السابق ص ٢٧٤ .

ذلك صحيفة أسبوعية « **السياسة الأسبوعية تبحث فى العلم والأدب والفن** »(٢٨) ٠

وبالنسبة لدور محمد محمود فى حزب الأحرار وهو الدور الذى لعبه منذ كان الحزب فى طور التكوين وحتى الاعلان عن قيامه فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، ثم اختياره وكيلا للحزب فى ١٠ نوفمبر ١٩٢٢ يمكن تقسيم هذا الدور الى مرحلتين متمايزتين ٠٠٠ تمتد أولاهما منذ نشأة الحزب واختياره وكيلا له حتى عام ١٩٢٩ ، وتشمل الثانية الفترة بين هذا العام الأخير وبين وفـــاة محمود ١٩٤١ ٠

وبينما لعب محمد محمود بعضا من الدور الهام فى صنع سياسة الحزب خلال المرحلة الأولى حيث شاركه فى صنع هذا الدور عدد من الشخصيات القيادية فى حزب الاعتـــدال ، الأحـــرار الدستوريين فيمكن القول انه قد لعب كل الدور فى صنع هذا الدور خلال الفترة التالية ، والحقيقة أن اليد الحديدية لمحمد محمود التى استخدمها ١٩٢٨ ــ ١٩٢٩ لم تمتد الى الوزارة فقط وانما امتدت الى الحزب أيضا ٠

وتؤكد متابعة هذا الدور تلك الحقيقة ٠

اولا : محمد محمود والأحرار الدستوريون ١٩٢٢ ــ ١٩٢٩ :

استقالت وزارة ثروت الصديقة للاحرار الدستوريين فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ لعدم رضاء الملك والانجليز عنها(*) ٠

---

(٢٨) علوبه ــ المرجع السابق ص ٢٨٢ ٠

(*) الملك فؤاد ــ محاولة زيادة سلطاته على حســـاب الأمة واعتبار الدستور هبة منه الخ ، والانجليز ، بخصــوص الســـودان ولقب مصـــر والسودان انظر تفاصيل ذلك د٠ هيكل ــ المرجع السابق ص ١٥٥ ٠

وكان ثروت قد استشار أصدقاءه الدستوريين فى هذا الوضع فاجتمع عدلى بمجلس ادارة الحزب بمن فيهم وكيله محمد محمود ، وتناقشوا فى هذا الموضوع ، وانتهوا الى التمسك بنصوص المشروع الذى وضعته اللجنة ، وأبلغوا قرارهم هذا الى ثروت(٢٩) ٠

وأوضح محمود أيضا موقف حزبه من الدستور ولجنة الثلاثين فقال : « **اقتضى تصريح ٢٨ فبراير أن يكون للبلاد دستور على نمط الدساتير الحديثة ، فتشكلت لجنة الثلاثين ، أعضاؤها من أصدقائنا السياسيين ، وكان دستورها من أحسن ما خرج للناس** »(٣٠) ثم هاجم الوفديين واتهمهم بمحاولة خنق الدستور فى مهده(٣١) ، متجاهلا الأسباب الحقيقية « **اطماع الملك وموقف الانجليز من السودان** » والتى انتقصت من مزايا دستور ١٩٢٣ ٠

وعندما قامت وزارة نسيم التى تلت وزارة ثروت فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ، حظيت هذه الوزارة برضاء الملك وتأييد الوفد لها بينما كان موقف الأحرار الدستوريين ، ما عبرت عنه صحيفتهم « **السياسة** » عن أملهم فى اصدار الدستور متضمنة كل النصوص التى وضعتها لجنته فى مشروعها ولكن عندما شرعت الوزارة فى محاولة النيل من الدستور هاجمتها« **السياسية** » بعنف(٣٢) ٠

---

(٢٩) د٠ هيكل ــ المرجع السابق ص ١٥٥ ــ ١٥٦ حـ ١ ٠

(٣٠) السياسة ــ ١٩٢٣/٧/١ ٠

(٣١) السياسة ــ نفس العدد وقد اتهم محمود الوفديين بأنهم أثاروا حربا عنيفة ، وقاوموه بكل ما أوتوا من قوة ، متظاهرين بأن هذا الدستور لا يحقق مطالب الأمة ، وهم فى الواقع لا يريدون الا أن يخنقوا هذا الدستور فى مهده الخ ٠

(٣٢) د٠ هيكل ــ المرجع السابق ، نفس الجزء ص ١٥٦ ٠

وكان محمد محمود ومحمد على علويه قد سبق وقاما بمقابلة نسيم باشا رئيس الوزراء فى ٢٦ ديسمبر وطلبا اليه أن يعمل على ألا يمس مشروع الدستور بتغيير أو تبديل أو الانتقاص من مواده(٣٣) .

وعلى العموم قدم توفيق نسيم استقالته فى يناير ١٩٢٣ بعد أن مسخ الدستور ، وتألفت وزارة يحيى ابراهيم فى ١٥ مارس ١٩٢٣ التى صدر الدستور فى عهدها فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ ، ثم اصدرت الحكومة قانون الانتخابات ، وبدأت الأحزاب جميعا بمن فيها حزب الأحرار تستعد لخوض المعركة الانتخابية ، وخاصة أن سعد لكان قد عاد من منفاه .

بدأت الجولة الانتخابية الأولى لحزب الاحرار بخطاب لمحمد محمود وكيل الحزب ألقاه فى القاهرة نيابة عن رئيس الحزب عدلى باشا ، ووصف هيكل هذا الخطاب بقوله : «كان كله حزم وترفع عن مقابلة الاتهام بمثله ، وفند التهم التى كانت تكال للأحرار الدستوريين ، وهاجم السياسة التى يجرى عليها الوفد »(٣٤) .

وقد تساءل الدكتور هيكل عن السبب الذى جعل محمد محمود هو الذى يلقى خطاب الحزب دون عدلى بقوله « أكان هذا لأن عدلى لم يكن يريد أن تتناول جرائد الوفد شخصه بمطاعنها ، أم لأنه لم يكن خطيبا مطبوعا كسعد فلم يرد أن يرى الناس ما بينهما من فرق فى هذا الشأن لعل شيئاً من هذا لكله السبب » ، « أو لعل عدلى سئمت نفسه هذا النوع من النضال ايمانا منه بأن

---

(٣٣) د. رمضان ـ المرجع السابق ص ٣٨٧ .
(٣٤) د. هيكل ـ المرجع السابق ص ١٧٢ جـ ١ .

انقسام الأمة لا سبيل معه الى تحقيق أغراضها بعد الذى كان من عدم نجاح مفاوضاته مع كيرزون(٣٥) » ٠

وقد يكون هذا السبب الأخير هو الذى نأى بعدلى عن القاء خطابه لأن عدلى قد استقال من الحزب بعد ظهور نتيجة الانتخابات ، وكان يرغب فى الاستقالة قبلها لولا أنه لم يشأ أن يترك الحزب أثناء الانتخابات(*) ٠

ولكن ما أسباب اختيار محمود بالذات لالقاء خطاب الحزب دون أى شخصية أخرى أو وكيله الآخر « **مدحت يكن** » ، لاشك ان محمود برصيده السياسى السابق منذ أن كان مديرا للبحيرة وحتى اشتراكه فى ثورة ١٩١٩ ، بالاضافة الى شخصية محمود نفسها : اعتزازه بنفسه ـ مصريته ـ ابن أحد كبار الملاك المصريين المشتركين فى ثورة ١٩١٩ زميل سعد فى المنفى ـ وفى مباحثات الوفد فى لندن وباريس ، وبالتالى فان هذا التاريخ السياسى الطويل يغطيه القدرة على مواجهة الجماهير والثقة والشعور بنديته لسعد عكس « **مدحت يكن** » الوكيل الآخر لحزب الاحرار وذلك اذا افترضنا أن يحل أحد الوكيلين محل الرئيس ، فهو أرستقراطى المنشأ من الطبقة التركية القديمة ، كما أنه رجل مال وأعمال وليس رجل سياسة ، وبالتالى فلن تكون لديه المقدرة السياسية التى عند محمد محمود ٠

كما كان محمود يعتبر نائب رئيس الحزب الفعلى الذى يحل

---

(٣٥) نفسه ـ نفس المرجع والصفحة والجزء ٠

(*) استقال عدلى فى ١٧ يناير ١٩٢٤ انظر د٠ أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ٧٧ الذى ذكر انه اعتزل حزب الأحرار ، ولم يعتزل العمل بالسياسة بعد ذلك ٠

محل رئيسه فى كل نشاطات الحزب وهذا ما سيتضح اثناء الدراسة ٠

بدأ محمود حملة الحزب الانتخابية فى دائرته فى أسيوط ، حيث رشح نفسه عن دائرة البربا عن حزب الاحرار ، باجتماع انتخابى فى ٣٠ يونية تحت رئاسته باعتباره نائب رئيس الحزب ، وقد حضر الاجتماع نحو ألف من ممثلى الناخبين ، وشرح محمود فى هذا الاجتماع سياسة حزبه وانتقد الوفد(٣٦) ، الذى انسلخ عنه فى العام الماضى ، كما أوضح موقف حزبه المؤيد للدستور قائلا : **« انه صدر بطريقة لا تكفى اطماعنا ، ولكنه جاء على كل حال حاميا لحقوق الفرد ، وضامنا لحريته وجاعلا الأمة مصدر كل سلطة »**(٣٧) ٠ وفى موضع آخر من خطابه أعلن دفاع حزبه عن الدستور فقال **« ندفع عن الدستور كل يد تحاول مسه بأذى ، فقد حاول خصومنا السياسيون وصفه طوراً بأنه متطرف ، وطورا بأنه رجعى ، ثم عاونوا نسيم فمسخه وشوهه(*) ، وانتهت بأن أضاع السودان ، ثم استقال وهو فى نظر خصومنا يستحق تقدير الوطن »**(٣٨) ٠

---

(٣٦) F.O. 407/197 No. 24, Allenby to Curzon, July 8, 1923, No. 466.

(٣٧) **السياسة** ــ ١٩٢٣/٧/١ ٠

(٣٨) **السياسة** ــ نفس العدد ٠

(*) لقد وقف نسيم موقفا طيبا من المادة ١٤٥ الخاصة بالسودان ، حيث بين أنها لاتنطوى على شىء ما يخالف الحالة السائدة فى ذلك الحين فى السودان من جهتى الواقع والقانون ورفض نسيم ادخال التعديل الذى طلبه الانجليز ، ولكنه امام الانذار البريطانى نصح نسيم الملك بقبول النصين ، وتأجيل اطلاق لقب ملك مصر والسودان الى وقت الفصل النهائى فى نظام السودان ، وان تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان ثم استقال ــ انظر د٠ رمضان ــ المرجع السابق ص ٣٨٣ ــ ٣٨٤ ٠

ومن الغريب أن محمد محمود الذى يدافع عن الدستور هو الذى سيعطل العمل به بعد ذلك ، ثم يلغى الحياة النيابية لمـــدة ثلاث سنوات تحت دعوى طغيان الأغلبية ويؤيده حزبه الذى كون أعضاء لجنة الدستور أغلبيته ، بدعوى أن الشعب غير مؤهل بعد لاختيار حكامه ·

وأوضح محمود كذلك موقف حزبه من القوانين الاستثنائية التى أصدرها يحيى ابراهيم ، فأعلن أنه لا يرحب بصدورها بقوله « **كنا نود ألا تكون تلك القوانين الاستثنائية التى وضـعت حديثا لأننا نقدس الحرية ولا نريد أن يكون علينا سلطان غير القـانون العام** ، على أن ما يخفف وقع هذه القوانين انها مصرية بحتة لا أثر لأجنبى فيها ، فهى خير من الاحكام العرفية الاجنبية التى كانت هادما لاستقلالنا ، كما أن هذه القوانين الجديدة سـوف تعرض قريبا على الأمة ممثلة فى مجلس نوابها فتقول فيها قولها » · وأعلن عن أمله فى ألا يطبق رئيـــس الوزارة المصـــرية هـذه القوانين(٣٩) على أن محمود عندما يتولى رئاسة الوزارة أيضـا سيمنع الاجتماعات بالقوة ، وسيقيد الحريات بمنع اشتغال الطلبة والموظفين بالسياسة كذلك ·

وأوضح محمود برنامج حزبه بالنسبة للمسائل المحتفظ بهـا للمفاوضات قائلا ، « **ان الاتفاق لا يجوز فى أى حال من الأحوال أن يمس استقلال مصر ، ولا أن يعطل مظهرا من مظاهره ، كما أننا نرفض كل حل يؤدى الى الاحتلال العسكرى ، أو ما فى معنـــاه التدخل الأجنبى فى شئون بلادنا داخلية كانت أو خارجية(٤٠)** » ·

وكان محمود قد تعرض لبعض الصـــعوبات فى دائرتـه فى

---

(٣٩) نفس الدورية والعدد ·

(٤٠) نفس الدورية والعدد ·

اسيوط ، حيث قدم شكوى الى رئيس الوزراء اتهم فيها الادارة هناك بالانحياز لمنافسه الوفدى ، وقد وصلت أخبار تلك الشــكوى الى الصحف ، وتبنت جريدة الأحرار الدستوريين (السياسة) ، الدفاع عن محمد محمود وكذبت ما يدعيه مدير الادارة فيها »(٤١) ٠

وفى اطار الحملة الانتخابية لحزب الأحرار كذلك قام محمد محمود بمساعدة اسماعيل صدقى فى حملته بطنطـــا فى محافظة الغربية ، حيث قام بزيارتها معه ، وألقى خطابا باعتباره نائبا عن رئيس الحزب عدلى يكن ، مما يدل على أن محمود باعتباره وكيلا للحزب كان ينوب عن رئيسه فى بعض مهام الحملة الانتخابية(٤٢) ٠

انتهت تلك الانتخابات بفوز ساحق للوفد ، حيث أعلن فى ١٢ يناير ١٩٢٤ عن فوزه بـ ١٥١ مقعدا من مقاعد البرلمان ، ولم يفز من حزب الأحرار سوى ستة أعضاء فقط كان منهم محمد محمود وكيل الحزب عن دائرة البربا بأسيوط(٤٣) ، وان كان مجلس النواب قد طعن فى انتخابه بعد ذلك فى ابريل ١٩٢٤ وقبل الطعن(٤٤) ٠

---

(٤١) انظر السياسة أعداد ١٩٢٣/١٠/١٢ ، ١٩٢٣/١٠/١٤ وأيضــا الفصل السابع ٠

(٤٢) **السياسة** ـ ١٩٢٤/١/١٠ فى هذه الخطبة أشار محمود انه نائب عن الرئيس عدلى يكن ٠

(٤٣) الرافعى ـ **فى أعقاب الثورة المصرية ـ ثورة ١٩١٩** ـ حـ١ ص ١٠٨ ، والستة أعضاء الفائزون هــم محمد محمود ـ محمود عبد الرازق عبد الله أبو حسين ـ عبد الجليل أبو سمرة ـ عبد الحليم العلايلى ـ توفيق اسماعيل ٠

(٤٤) د٠ عفاف لطفى السيد ـ **تجربة مصر الليبرالية** ٠ ص ١١١ ـ وليس دقيقا ما ذكرته الدكتورة أن محمود عبد الرازق قد سقط فى هذه الانتخابات ، كما أن عدد الذين فازوا من الأحرار سته وليس سبعة كما ذكرت ٠ انظر المرجع السابق ص ١١٠ ، وأيضا انظر الرافعى ـ المرجع السابق والجزء والصفحة وكذلك د٠ رمضان ـ المرجع السابق ص ٣٩٨ ٠

والواضح انه كان وراء فوز محمود عصبيته الاجتماعية حيث موطن عائلته التى كانت من اكبر عائلات الصعيد ، والتى لم يخرج مقاعد المجالس النيابية لاسيوط مجالس المديريات أو مجلس شورى القوانين أو الجمعية التشريعية عنها(*) ٠

وبعد ظهور تلك النتيجة عقد محمد محمود وزعماء حـــزب الأحرار فى ٢٨ يناير اجتماعا بهدف اعادة تنظيم وتقوية الحزب(٤٥) ٠

وقد علقت وثيقة بريطانية على فشل حزب الأحرار فى انتخابات ١٩٢٤ بقولها ، « ان مصدر من مصادر ضعف العدليين أنهم لا يكونون حزبا حقيقيا فهم ليسوا أكثر من مجموعة من الشـــخصيات لهـا اقتناعاتها الخاصة بها ، والتى لا تستطيع أن تعبر عنها بشكل علنى بدرجة كافية ، كما انهم ليس لديهم قائد ذو شخصية متميزة مما يعتبر من العناصر الأساسية فى الشرق ، ومحاولة استبدال عدلى باشا بمحمد محمود فى رياسة الحزب لن يؤثر كثيرا فى مكـــانته أو هيبته »(٤٦) ٠

ومع أن محمد محمود كان من القلة من الأحرار الدستوريين التى فازت فى انتخابات ١٩٢٤ ، فقد أبطل مجلس النواب الوفدى صحة هذا الانتخاب ٠

(*) انظر محمد خليل صبحى ــ المصدر السابق فوز محمود سليمان عن أبى تيج فى مجلس شورى القوانين ص ٣٧ ، وفوز والده سليمان عبد العال ــ عن ساحل سليم ابى تيج ص ٢١ ، وايضا فى عام ١٩٢٥ فوز على محمود عن أبى تيج ، ومحمد محمود فى ١٢ ــ ٣ ــ ١٩٢٥ ص ١١٧ ، المصدر السابق ص ٦ ٠ وفى ١٩٢٦ فاز محمود بأغلبية مطلقة ، وعلى محمود عن أبى تيج وكان قد حل محله آخر ــ نفس المصدر والصفحة ٠

(٤٥) F.O. 407/198 Enc. in No. 61, Reporton the Genenral situation in Egypt for the Period from Jan 23 to Feb. 5. 1924.

(٤٦) F.O. 407/198 Enc. in 48-Report on the General situation in Egypt for the perold from Jan. 9 — 22, 1924.

بعد ظهور نتيجة انتخابات ١٩٢٤ بخمسة أيام فقط قدم عدلى يكن استقالته من الحزب فى ١٧ يناير ١٩٢٤ وقد عزا ذلك الى انه كان ينوى اعتزال العمل بالسياسة من قبل الانتخابات ، ولكن تأخر تنفيذ هذا التصميم لاعتبارات دقيقة زالت »(٤٧) • وان كان الآخرون قد أرجعوا أسباب هذه الاستقالة الى أن عنف الخصومة الحزبية لا يتفق مع هدوء طبيعة وسكينة نفسه(٤٨) •

وقد ظل الأحرار الدستوريون بلا رئيس طوال عام ١٩٢٤ ، رغم أن الاشاعات(*) كانت ترشح محمود ليحل محل عدلى ، لأنـــه كان يعتبر الوكيل الاول للحزب ، ولقيامه كذلك بمهام رئيس الحزب فى شئون عديدة وخاصة ابان المعركة الانتخابية •

الا أن اختيار الحزب قد وقع على عبد العزيز فهمى ، فاختير رئيسا للحزب فى ٤ يناير ١٩٢٥ بناء على مسعى قام به عدلـــى وثروت حيث أقنعاه بقبول الرئاسة ، كما قام محمد محمود وحافــظ عفيفى بمسعى آخر حتى اضطر للقبول على استحياء(٤٩) •

وربما ترجع أسباب اختيار فهمى دون محمد محمود الى طبيعة تكوين حزب الأحرار الدستوريين كحزب للصفوة يتكون من كبار

---

(٤٧) محمد على علوبة ـ المرجع السابق ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨ ، ويذكر كذلك ان عدلى لم يرشح نفسه للانتخابات ، وانه خشى أن يستقيل ابـــان المعركة الانتخابية خوفا من تأثيرها السيىء على حزب الأحرار •

(٤٨) نفسه ـ ص ٣٣٧ ، هيكل ـ المرجع السابق ص ١٩٤ حـ ١

F.O. 407/198-Enc-in-No. 61. Report on the General situation, Jan. 23, to Feb. 5, 1924.

(*) انظر الوثيقة •

(٤٩) د• أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ٧٧ ـ ٧٨ انظر أسباب اختياره نفس المرجع والصفحة •

الملاك والمثقفين ، فربما تغلب هذا الجناح الأخير فرجح اختيار فهمى ، بالاضافة الى أنه زميل سعد فى لقاء ١٣ نوفمبر ولكبر سن عبد العزيز فهمى عن محمود وتاريخه القديم مما يعتبر معه نـدا لسعد زغلول ، بينما كان محمود ما زال شابا بالنسبة لهما ٠

حلت وزارة زيوار محل وزارة سعد ١٩٢٤ عقب استقالتها بعد حادث مقتل السردار(*) فأجلت انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم أصدرت أمرا بعد ذلك بحل مجلس النواب ، وأعلنت اعتزامها على اجـــراء انتخابات جديدة مع العودة الى طريقة انتخاب ١٩٢٣ أى طريقة المندوبين الثلاثينيين وبالفعل أجريت انتخابات جديدة فى ١٢ مارس ١٩٢٥ ، ورغم تدخل الحكومة بشتى الوسائل للضغط على الناخبين ، الا أن الوفد قد حصل على ١١٦ مقعدا ، وفاز بالأغلبية بينما فـاز المستقلون ومنهم الأحرار الدستوريون بـ ٨٧ مقعدا(٥٠) ، وكان محمود من الفائزين من الاحرار الدستوريين فى هذه الانتخابات عن دائرة « الغنايم قبلى(٥١) » ، الا أن المجلس قد حل فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ أى يوم انعقاده مما عد خروجا صريحا على الدستور(**) ٠

وكان سعد قد اتصل بكل من عدلى ورشدى ومحمد محمود

(*) اغتيل حاكم عام السودان السيرلى ستاك فى القاهرة ، وحملت بريطانيا مسئولية اغتياله لوزارة سعد وقدمت اليها انذارا بعدة شـروط فاستقالت الوزارة السعدية احتجاجا على تدخل الحكومة الانجليزية ـ انظر الرافعى ـ المرجع السابق ـ ص ١٤٧ ـ ١٤٩ ٠

(٥٠) الرافعى ـ المرجع السابق نفس الجزء ص ١٦٣ ـ ١٦٩ ، د٠ رمضان ـ المرجع السابق ص ٥٧٧ ـ ٥٧٩ ٠

(٥١) محمد خليل صبحى ـ المصدر السابق جـ ٦ ص ١١٧ ٠

(**) اعتبر حل المجلس النواب ١٩٢٥ خروجا على الدســتور ، لأن الدستور يمنع حل البرلمان مرتين فى دورة واحدة لنفس السبب ٠

ودعاهم للانضمام اليه فى الحفاظ على الدستور ومعارضة الملك ، وجدد سعد دعوته لكل من عدلي ومحمد محمود بعد انتخابه رئيسا لمجلس النواب المنحل ١٩٢٥(٥١) ، ويبدو أن تلك الدعوة لم تستجب فى تلك الفترة ، لأن الأحرار الدستوريين كانوا شركـاء فى وزارة زيوار منذ ١٢ مارس ١٩٢٥ ، وذلك بعد التعديل الذى أدخله زيوار على وزارته باشراك الدستوريين والاتحاديين معه فى الحكم لمواجهة الوفد • كما أن جريدة « السياسة » استمرت فى مهاجمة الوفد ، وحذرت النواب من الانحياز الى سعد فى البرلمان(٥٢) • كما تقدم ايضا الأحرار الدستوريون لمساعدة زيوار وذلك بعد مشاورات جرت بين الملك ورشدى وثروت بالاضافة الى محمد محمود(٥٤) • ولكن لم يدم هذا التعاون والتأييد بين الوزارة الزيورية والأحرار طويلا ، فسرعان مانشب خـلاف بينهمـا ، وذلك عندما حـاول الوزراء الدستوريون الاعتراض على بعض المخالفات ، كتنمية ثروة الملـك بطريقة غير شرعية ، وتدخل رجال السراى فى شئون الحكم ، حتى أخذت الصحف تتناقل أنباء الخـلاف فى الوزارة بين الأحـرار والاتحاديين ، وانتشرت الشائعات حول اعتزام الوزراء الدستوريين تقديم استقالاتهم(٥٥) • وربما يرجع ذلك الى ان مجلس ادارة حزب الأحرار عقد اجتماعا فى بداية يونية ١٩٢٥،طالب فيه عبد العزيز فهمى بضرورة تقديم استقالته من الوزارة ، بل أن سعد زغلول يذكر

---

(٥٢) F.O. 407/200-No. 48 Allenby to Chamberlain, April 26 1925, No. 203 Conf.

(٥٣) د• رمضان ـ المرجع السابق ـ ص ٥٧٩ •

(٥٤) F.O. 407/200-No. 48 Allenby to Chamb, April 26, 1925, No. 203 Conf

(٥٥) د• أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩ وتشير السياسة كذلك الى مقابلة بين الملك ومحمد محمود وكيل الحزب فى ١٩٢٥/١/١٤ •

انه فى ٧ يونية وسط محمد محمود لطفى السيد فى أن يقنع الوزراء الدستوريين بالاستعفاء ، والا فان الحزب سوف يفصلهم من عضويته(٥٦) ·

ويظهر من هذا الموقف أن محمد محمود لم يعد راضيا عن ائتلاف حزبه مع الاتحاديين ، بل يذكر هندرسون القائم بأعمال المندوب السامى فى القاهرة أنه فى أوائل يوليو ، حضر وفد من قادة الدستوريين الى الاسكندرية ، وطالبوا وزراء حزبهم باتخاذ موقف نهائى ضد تدخل الملك أو ترك الوزارة أو الانفصال عن الحزب وانه علم أن محمد محمود نائب رئيس الحزب فى حالة سخط دائم وهذه الحالة زادت حدتها بعد عدم حصوله على منصب وزارى فى الحكومة وهو سبب من أهم العوامل المؤثرة فى الموقف ، ولكن الوزراء الدستوريين نجحوا فى اقناع ممثلى الحزب بأن نشاطهم لم يكن مناقضا لسياسة الحزب ، وبهذا تأجل حسم الأزمة مؤقتا ، وان كان هناك اصرار على عقابهم بالبتر(٥٧) ·

وأخيرا تجسد ذلك الخلاف القائم فى الأزمة التى قامت حول كتاب «الاسلام وأصول الحكم » للشيخ على عبد الرازق ، والتى أدت فى النهاية الى طرد عبد العزيز فهمى رئيس الاحرار الدستوريين من الوزارة ، فرد الحزب على ذلك باستقالة الوزراء الدستوريين الآخرين(*) ، والاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد

---

(٥٦) د· لاشين ، المرجع السابق ص ٤٥٤ ويذكر كذلك انه دار الخلاف بين الاحرار والاتحاديين حول التعيين فى مجلس الشيوخ ـ قصر الزعفران ـ قانون العقوبات ، وانتهت بأزمة الاسلام وأصول الحكم ·

(٥٧) F.O. 407/201, No. 11. Henderson to chamberlain July 12, 1925.

(*) محمد على علوبة ـ وتوفيق دوس · انظر أسباب استقالتهم هيكل ـ المرجع السابق نفس الصفحة ·

السياسية باقالة رئيس الحزب من الوزارة · وباتخاذ هذا القرار من جانب حزب الأحرار أخذت الأحزاب السياسية فى التقارب من جديد لمواجهة خطر الأوتوقراطية الملكية والعمل على عودة الدستور(٥٨) ·

وأثناء ذلك الخلاف كان محمود فى أوربا لقضاء العطلة الصيفية(٥٩) ، وعند عودته الى الوطن أجرت صحيفة حزبه (السياسة) معه حديثا حول الأزمة وقرار الحزب ، فوافق محمود على الخطوات التى قام بها حزبه ، وأعلن أنه يشارك حزبه فى كل قراراته ، وان هذا أقوى موقف وقفه الحزب منذ تكوينه(٦٠) ·

وعندما سئل عن رأيه فى التمسح بالدين مما بدا على لسان رجال الحكومة ، اجاب « بأن المسلمين من الأحرار الدستوريين هم أشد غيرة على الاسلام ، ومنا أعضاء لجنة الدستور الذين وضعوا فى مشروعه ان الاسلام دين الدولة ، وأهلنا وعشائرنا هم القائمون فى طول البلاد وعرضها بشعائره والعاملون على خدمته وتأييده »·

أما الاتجار بالدين والدس باسمه فمن الدنايا التى نربأ بأنفسنا أن ننزل الى مناقشة من يقومون عليها ويتخذونها ديدنا »(٦١) ·

وعن رأيه فى الدعوة التى وجهتها وزارة زيوار لحزبه بأن تظل الصداقة قائمة بينهما فقال « انه ولكى تضمن الحكومة هذا التأييد فلابد أن تحترم الدستور والحرية وأن تترك الناس أحرارا يعتنقون مبادىء أى حزب يريدون ، ولا تسمح بجباية الضرائب

---

(٥٨) د· رمضان ـ المرجع السابق ص ٥٩٠ ، د· هيكل ـ المرجع السابق ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠ حـ ١ ·
(٥٩) د· هيكل ـ المرجع السابق ص ٢٤٤ حـ ١
(٦٠) السياسة ١٠/٥/٥ ١٩٢٥ ·
(٦١) السياسة ـ نفس العدد ·

الحزبية بواسطة رجال الادارة ، بطريقة لا يجدر بحكومة أن تسلكها والدستور قائم ، فهذا انتهاك لروح الدستور فى البلاد ، وافساد لأخلاق الناس وخروج عن مهمة الحكومة الحقيقية الا وهى ضمان حرية الأفراد على سائر صورها ، وهى فضلا عن هذا تبعد البلاد عن الغرض الأسمى التى تصبو اليه »(٦٢) ٠

أى أن محمود رأى أن الاحرار الدستوريين مستعدون لتأييد الحكومة اذا ما أعادت العمل بالدستور والحياة النيابية ، وهذا لم يحدث بالطبع فكان انضمامهم الى الوفد والوطن لخوض الصراع ضد الحكومة من اجل اعادة الحياة النيابية ، وهذا ما أراده محمود منذ تجربة اشتراكهم مع الاتحاديين فى الحكم ، مما يتضح من تأييده للائتلاف مع الوفد ، حتى وصفه هيكل « بداعية الائتلاف ومؤيده بكل قوته »(٦٣) ، وذلك لأنه كان أحد العناصر الرئيسية فى صنع الائتلاف بين حزبه « الأحرار » والوطنى وبين الوفد »(٦٤) ٠

كما يذكر الدكتور هيكل كذلك ان حفنى محمود شقيق محمد محمود ، وكان فى ذلك الوقت وفديا ومن المقربين لسعد ، قد فاتحه فى امكان التفاهم بين الاحرار والوفد وذلك بعد انفصالهم عن الاتحاديين(٦٥) وان كانت مذكرات سعد تشير الى محاولات أخرى تمت قبل ذلك الوقت عن طريق حفنى أيضا الذى أبلغ سعد فى العاشر من يونية ١٩٢٥ ، بأن شقيقه محمود يرغب فى « أن تتألف لجنة لحماية الدستور من جميع الاحزاب ما عدا حزب الاتحاد وتحت

---

(٦٢) نفس الدورية والعدد ٠

(٦٣) د٠ هيكل ـ المرجع السابق ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ حـ ١

(٦٤) F.O. 407/203 — No. 3. Lioyd to Chamberlain, July, 4. 1926.

(٦٥) د٠ هيكل ـ نفس المرجع والجزء ص ٢٤٣ ٠

رئاسة سعد ، الذى رأى أن من الأفضل أن يجىء محمود ليتحادثا فى هذا الموضوع معا ، فانصرف لاحضار أخيه(٦٦) ٠

ويبدو أن حفنى لم يستطع عقد هذا اللقاء بين شـقيقه وبين سعد ، ربما لما كان سيترتب على زيارة محمود لسعد فى منزله من نتائج سياسية فى ذلك الوقت(٦٧) ٠

وفى ١٢ يوليو ١٩٢٥ كانت هناك محاولة أخـــرى فى نفس الشأن ، اذ قام حفنى بابلاغ سعد بأن أخاه محمود يريد الاجتماع به عند الشيخ الشرقاوى للمحادثة فى الاتفاق ، فرفض سعد ذلك موضحا « انه لا يريد أن يعرض كرامته لأى مساس فمن أراد شيئا منى فليحضر عندى ، ومن لم يرد فلا أهمية عندى » فوافقه حفنى على ذلك(٦٨) ٠

وعلى أية حال فانه عندما انفجرت أزمة الخلاف بين الاحرار وبين الوزارة من جراء كتاب « **الاسلام وأصول الحكم** » استؤنفت الاتصالات مما حدث فى حديث حفنى مع هيكل ، وزيارة حافظ عفيفى لسعد فى السابع من سبتمبر ١٩٢٥ ، حيث جرى كلام بينهما حـول مسلك الوزارة وانتهاكاتها الدستورية(٦٩) ٠

وعند عودة محمود من الخارج فاتحه حفنى بأنه فى الامكان اقناع سعد بالائتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لانقاذ الدستور والحياة النيابية ، ثم كان رسولا بينــه وبين ســـعد فى أمر هذا الائتلاف(٧٠) ٠

---

(٦٦) **مذكرات سعد** ــ ك ٥٢ ص ٢٩٠٥ ٠
(٦٧) د٠ لاشين ــ المرجع السابق ص ٤٥٧ ٠
(٦٨) نفس المرجع ــ ص ٤٥٨ ٠
(٦٩) نفسه ــ ص ٤٥٩ ٠
(٧٠) د٠ هيكل ــ نفس المرجع ص ٢٥١ جـ ١

وقد لعب محمود الدور الرئيسى فى اغراء الاحرار الدستوريين على التعاون مع الوفد فى الائتلاف الحزبى الذى تكون من جميع الأحزاب ضد حزب الاتحاد ، والملاحظ انه فى دوره كضابط اتصال بين الأحرار والوفد كانت ميوله وفدية أكثر من ميوله تجاه الاحرار، وكان يسعى من وراء ذلك أن يتولى هو قيادة الأمـــة بعد وفـــاة زغلول(٧١) ٠

ويتضح دور أسرة محمد محمود الواضح من الائتلاف وتأييدهم وتحمسهم له ، من الدور الذى لعبه كل من محمد محمود وحفنى محمود لاقناع الدستوريين وسعد بالموافقة على الائتلاف ، « كما تدخل قبل ذلك محمود سليمان للضغط على والديه للانضمام لسعد »(٧٢) ٠

وقد تكلم محمد محمود مع كل من ثروت ، وعدلى ، وحافظ عفيفى ، فلقى منهم تأييدا للفكرة التى اخذت تقوى شيئا ، وظـــل محمود يتعهدها ويغذيها بوسائله ، حتى اذا نضجت واتفق الكل عليها وتحدثت الصحف بشأنها ، لم يبق الا أن تعلن على الملأ بصورة رسمية تضع الحكومة القائمة معها أمام الأمر الواقع(٧٣) ٠

وقد أخذت الجرائد الحزبية تخفف من وطأتها رويدا رويدا تجاه خصومها الحزبيين ، واتجهت الى الوزارة تهاجمها بكل قوة(٧٤) ،

---

(٧١) F.O. 407/221. Inc. in No. 25, Revised list of Personalities in Egypt Jan. — June 1937.

(٧٢) د٠ أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ٣٣٨ ٠

(٧٣) د٠ هيكل ـ المرجع السابق ص ٢٥١ ٠ حـ ١

(٧٤) د٠ رمضان ـ المرجع السابق ص ٤٩٥ ، د٠ هيكل ـ المرجـــع السابق ص ٢٤٨ ـ نفس الجزء ٠

كما فعلت صحيفة « السياسة » والصحف الوفدية دون أن يتعرض أى منهما للآخر مما كان يمكن أن يعرقل نمو فكرة الائتلاف(٧٥) .

وألقى عبد العزيز فهمى خطابا هاجم فيه الوزارة بكل قوتــه فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ ، كما اجتمع حزب الأحرار الدستوريين برئاسة فهمى وبحضور أعضاء مجلس الادارة ومنهم محمد محمود وكيــل الحزب(٧٦) ، بناء على دعوة وجهها أمين الرافعــى فى الأخبار فى الثامن من نوفمبر الى الأحزاب جميعا بوجوب انعقــاد البرلمـــان بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وذلك من غير حاجة الى دعوة الملك استنادا الى المادة ٩٦ من الدستور(٧٧)(*) .

وبعد فشل محاولة الوفد والأحرار والوطنى عقد برلمان ١٩٢٥ فى دار البرلمان ، قرروا أن يجتمع النواب والشيوخ فى الكونتنتال فاجتمع فى هذا اليوم ١٨٤ من النواب ، و ٥٦ من الشــيوخ ممن ينتمون لتلك الأحزاب(٧٨) .

ثم وقف أحد النواب ودعا الزعماء الى الاتحاد لانقاذ البلاد وطلب اليهم أن يتصافحوا ، فاستجاب أولا محمد محمود الذى نهض وصافح سعد زغلول وتلاه حافظ رمضان ثم تتابع الزعماء وصافح

---

(٧٥) على شلبى ـ مصطفى النحاس ـ الانقلابات الدستورية فى مصر ص ٥٤ .

(٧٦) السياسة ـ ١٩٢٥/١١/٢١ .

(٧٧) د. رمضان ـ المرجع السابق ص ٥٩٥ ، على شلبى ومصطفى النحاس ، المرجع السابق ٦١ .

(*) وقد قضت هذه المادة بأن يدعو الملك البرلمان الى عقد جلســاته العادية قبل السبت الثالث من نوفمبر . فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور .

(٧٨) Lord Lloyd-Egypt since cromer P. 98.

بعضهم بعضا(٧٩) ، وأصدروا عدة قرارات منها الاحتجـــاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بالقوة المسلحة ، واعتبار دور الانعقاد موجود قانوناً مع استمرار اجتماعات المجلسين فى الأمكنة التى يتفق عليها(٨٠) ٠

وبعد ذلك انسحب الشيوخ من القاعة وبقى النواب وحدهم ، ثم أعلن افتتاح الجلسة وطلب انتخاب مكتب المجلس فانتخب سعد رئيسا للنواب ، ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد وكيلين للمجلس ، وقد روعى فى هذا الاختيار أن يمثل الحزبين الوطنى والدستورى وقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة ، وندب وفد من فتح الله بركـات ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد لتبليغ القرار للملك فؤاد(٨١) ٠

ثم شارك محمود فى الكلمات التى ألقيت بعد ذلك فقال « **واننا نتعهد أمام الله والوطن أنا واخوانى أن ننقذ الدستور أو نموت فى سبيله** »(٨٢) ٠

وقد علق لويد على أن أهم ما فى هذا الاجتماع تأكيد الحقيقة انه لأول مرة يجتمع ممثلون من الحزب الوطنى والدستوريين والوفد ويتخذون موقفا واحدا من قضية عامة(٨٣) ٠

---

(٧٩) د٠ رمضان ــ المرجع السابق ص ٥٩٦ ٠

(٨٠) على شلبى ومصطفى النحاس ــ المرجع السابق ص ٦٠ ــ ٦١ ، الرافعى ــ المرجع السابق ص ١٨٧ نفس الجزء ، أحمد شفيق **الحولية الثانية** ٩٣٧ ٠

(٨١) أحمد شفيق ــ **الحولية الثانية** ص ٩٣٧ ، الرافعى ــ المرجـــع السابق ص ١٨٩ جـ ١

(٨٢) على شلبى والنحاس ــ المرجع السابق ص ٦١ ٠

(٨٣) Lord Lioyd-Egypt snice cromer P. 98.

وربما يرجع اختيار محمود كوكيل لمجلس النواب ممثلا عن الأحرار الدستوريين لدوره الرئيسى فى حدوث الائتلاف بالاضافة الى كونه نائب رئيس حزب الأحرار ·

وقد أرسل عمد أسيوط برقيات تأييد لنجاح النواب فى عقد برلمان الكونتنتال ١٩٢٦ ، وذلك بحكم ولائهم الاقليمى لمحمد محمود « الزعيم الدستورى » فاعتبرت الحكومة هؤلاء خارجين على لوائح الحكومة التى تحكم وظائفهم وقدمتهم الى المحاكمة(٨٤) ·

كما قصد وفد من طلبة دار العلوم الى محمد محمود وكيـــل مجلس النواب مهنئين باختياره لهذا المنصب فشكرهم قائـــلا أن « الخلاف الذى حدث فى الماضى « يقصد مع سعد » كان لأن كل فريق رأى خدمة وطنه بطريقة مختلفة ، ولم يكن فى ذلك عيب ، والآن عندما وجدوا الخطر يحيط بالدستور حتى كاد يضيع رأى كل من الأحرار والوفد والوطنى بأنهم يجب عليهم الاتحاد والتضامن لانقاذ الدستور ، فأقسمنا نحن الأحرار الدستوريين على أن نضحى فى سبيل انقاذه بكل شىء ، فاطمئنوا على هذا التضامن فليس للمصلحة الشخصية سبيل الى قلوبنا انما هى مصلحة الوطن التى هى قبل كل شىء »(٨٥) وعلق لويد على موقف محمود فى تلك الفترة بقوله « انه واحد من الثلاثة المرشحين لخلافة زغلول وهو سعيد بما فعله مؤخرا بتوحيد الأحزاب ، ومما كان يحدث من قيام الطلاب بزيارته بعد زغلول »(٨٦) ·

---

(٨٤) حافظ محمود ـ أسرار الماضى ص ١١٦ ـ وقد اجتمـع لهؤلاء العمد أقطاب المحاماة من كل الأحزاب متطوعين للدفاع عنهم وبالفعل حكم لهم بالبراءة ·

(٨٥) السياسة ـ ١٩٢٥/١/٢٥ ·

(٨٦) F.O. 407/203 No. 3 Lloyd to chamberlain July 4. 1926.

وقد استمر محمود يلعب دوره باعتباره الممثل الرئيسى للاحرار فى الائتلاف الحزبى المناهض لحكومة زيوار ، فقد دعا سعد الأحزاب الثلاثة (الوفد ــ الاحرار ــ الوطنى) الى حفل شاى فى ١١ ديسمبر فى النادى السعدى خطب فيها محمد محمود وسعد زغلول وعبد الحميد سعيد وامتلأت خطبهم حماسة للائتلاف(٨٧) ٠

وعلى أثر فشل المحادثات بين الأحزاب وبين المندوب السامى ، عقد رؤساء الأحزاب اجتماعا ضم سعد وعدلى ومحمد محمود بمنزل الأخير فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، قرروا فيه التمسك بقرار الاحزاب المؤتلفة القاضى بعدم الثقة بالوزارة(٨٨) ، كما التقى هذا الفريق كذلك فى حفل شاى فى دار محمود فى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، وكان اللقاء موفقا أعرب فيه زغلول « عن رغبته فى أن يرى حكومة تدافع عن الدستور ، وانه يرغب فى اعادة دعوة برلمان ١٩٢٥ ، ولو أنه لا يستطيع الوعد بتأييد الوزارة فى كل أمر »(٨٩) ٠

وألفت الأحزاب المؤتلفة لجنة تنفيذية فى يناير ١٩٢٦ ، مثل فيها كل حزب من الأحزاب بأربعة من أعضائه وذلك لتنظيم الجهود السياسية بينهم ولتنفيذ ما يقررونه،وكان من أعضاء تلك اللجنة ممثلا عن حزبه محمد محمود(٩٠) ٠ كما أصدروا قرارا مشتركا بمقاطعة

---

(٨٧) احمد زكريا ــ المرجع السابق ص ٣٤٨ ٠

(٨٨) على شلبى ــ مصطفى النحاس ــ المرجع السابق ص ٧٠ ٠

(٨٩) F.O. 407/203, No. Lloyd to charberlain, Jan, 29. 1926, Desp, No. 4.

(٩٠) أحمد شفيق ــ الحولية الثالثة ص ٢١ ــ ٢٣ ، على شلبى ــ المرجع السابق نفس الصفحة ــ الرافعى ــ المرجع السابق ص ١٩٥ وكان من أعضاء اللجنة التنفيذية كذلك من الدستوريين محمود عبد الرازق ــ حافظ عفيفى ــ أحمد عبد الغفار ٠

الانتخابات الجديدة وعقد مؤتمر وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها وذلك لبحث الحالة الجديدة وعقد مؤتمر وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها وذلك لبحث الحالة الشاذة التى تعيشها البلاد وتقرير ما يرونه مناسبا للخروج من تلك الحالة ، وقد وقع على البيان أيضا مندوبون عن الأحزاب الثلاثة كان محمود من ضمنهم ، كما أقام كذلك حزب الأحرار فى ٤ فبراير حفلا كبيرا للأحزاب المؤتلفة حضره محمد محمود وعدلى وثروت لسماع خطبة الهلباوى(٩١) فى فبراير ١٩٢٦ قبلت وزارة زيوار اجراء الانتخابات ، وفى ظل هذا الجو انعقد المؤتمر الوطنى(*) فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ فى فناء منزل محمد محمود بناء على اقتراحه وذلك لأن الوزارة الزيورية كانت تمنع الاجتماعات العامة وتفرقها بقوة البوليس(٩٢) ، وقد شهد هذا الاجتماع أعنف الجلسات والمناقشات بشأن « قبول حكومة زيوار قرار الانتخاب » حيث مالت الأغلبية الى قبول فكرة الدخول فى الانتخابات ، بعد أن حمل لواء الدفاع عنها سعد نفسه ومكرم والهلباوى واستطاعوا أن يستميلوا الأعضاء الى الفكرة(٩٣) ·

وقرر المؤتمر عدة قرارات منها انتخاب لجنة لتنفيذ قراراته ،

---

(٩١) نفس المرجع ـ ص ٥٠ ـ ٥٣ ـ وقد خطب فى هذا الحفل كذلك فتح الله بركات وحافظ رمضان ·

(*) المؤتمر الوطنى ضم أعضاء مجلس النواب ٢٤ ، ٢٥ وأعضاء مجالس المديريات ومجلس الشيوخ بالاضافة الى أعضاء مجالس ادارة الأحزاب المؤتلفة الوطنى ـ والأحرار والوفد والوزراء السابقين انظر الرافعى ـ المرجع السابق ـ ١٩٧ ـ ١٩٨ ·

(٩٢) د· هيكل ـ المرجع السابق ص ٢٥١ حـ ١ ·

(٩٣) د· رمضان ـ المرجع السابق ص ٦٠٦ وانظر الأسباب التى اقتنع بها المجتمعون للموافقة على قانون الانتخاب ·

وبحث الاقتراحات التى تقدمت أو تقدم بحثا دقيقا وعرضها على المؤتمر مع قول رأيها فيها فى الوقت الذى تختاره وتحدده ، وتألفت تلك اللجنة من محمد محمود وعبد الخالق ثروت ، وفتح الله بركات وواصف غالى وآخرين(٩٤) ٠

وقد مثل محمد محمود حزبه فى كل اللجان التى انبثقت عن الأحزاب المؤتلفة ، دلالة على أنه كانت له اليد الطولى فى ائتلاف الأحزاب واشتراك حزبه فيه الى الحد الذى وصل بالحزب الى « التضحية برئيسه عبد العزيز فهمى على مذبح الائتلاف مع الوفد فى ٤ مارس ١٩٢٦ ، وكان فهمى راغبا عنه(٩٥) ، كما تدل كذلك على أن محمود ظل منذ استقالة فهمى وحتى رئاسته رسميا للحزب فى فبراير ١٩٢٩ القائم بعمل رئيسه بصفته نائب رئيس الحزب ٠

وفى ٣٠ ابريل ١٩٢٦ وافقت الأحزاب المؤتلفة على تقسيم الدوائر فيما بينها وقد وقع محمود بالنيابة عن رئيس حزبه هذا الاتفاق حيث ان عبد العزيز فهمى كان قد استقال من رئاسة الحزب فى ٤ مارس ١٩٢٦ ٠

---

(٩٤) الرافعى ــ المرجع السابق حـ١ ص ١٩٧ ــ ١٩٨ ، على شلبى مصطفى النحاس ــ المرجع السابق ص ٧٣ ــ ٧٦ ٠

ــ القرارات التى أصدرها المؤتمر منها (١) تأييد الأحزاب المؤتلفة فى الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التى صدرت منها مخالفة للدستور (٢) دعوة الأمة الى الدخول فى الانتخابات مع أساس قانون الانتخاب المباشر ١٩٢٤ ، وأسباب أخرى انظر الرافعى ٠ المرجع السابق ص ١٩٨ حـ ١ ــ أعضاء اللجنة ــ علوبة ــ علمى الشمس ــ حافظ عفيفى ــ أحمد عبد الغفار ــ عبد الحميد سعيد ــ احمد لطفى ــ احمد وجدى ــ محمد زكى على ٠

(٩٥) د٠ أحمد زكريا ــ المرجع السابق ص ١٥٥ ٠

وبعد اجراء الانتخابات(*) وأثناء مفاوضات الأحزاب من أجل تشكيل وزارة ائتلافية جرت عدة محاولات من جانب عدلى ومحمود للتقريب بين سعد والملك فقد طلبا اليه أن يسجل اسمه فى التشريفات، فرفض سعد معربا عن أنه لا يمانع فى زيارة الملك اذا ما دعاه الى ذلك(٩٦) ·

لعب أيضا محمود دورا فى الأزمة السياسية التى أعقبت ظهور نتائج الانتخابات ، فقد رفض الانجليز تولى سعد رئاسة الوزارة باعتباره صاحب الأغلبية فى مجلس النواب ، ففكر سعد أن يكون تراجعه بطريقة كريمة تليق بزعيم أمة ، فرأى أن يطلب النواب منه فى حفل الشاى المزمع اقامته فى ٣ يونية الامتناع عن قبول الوزارة ، ووضع رجاء بهذا المعنى ، وقام سعد بعرضه على محمد محمود ، على أن يقدمه هو أو واحد من النواب ففرح به وأخذه وانصرف ، حيث ذهب الى النادى السعدى وعرضه على النواب الذين كانوا موجودين به على انه اقتراحه هو ، فوافقوا عليه الا النحاس ، وفى مساء ذلك اليوم حضر الى سعد كل من الهلباوى وويصا ورجواه فى قبوله فقبله(٩٧) ·

ألف عدلى يكن الوزارة الائتلافية الأولى فى ٧ يونية ١٩٢٦ ، وقد مثل محمود حزبه فى هذه الوزارة كوزير للمواصلات ، وبعد استقالة عدلى رأس عبد الخالق ثروت الوزارة فى ١٩٢٧/٤/٢٥ واستمر محمود أيضا ممثلا للحزب فى الوزارة الثروتية كوزير

(*) كانت نتيجة الانتخابات فوز الوفد ١٦٥ نائبا ، والأحرار ٢٩ نائبا و ٥ من الوطنى و ١٠ من المستقلين ·

(٩٦) د· لاشين ــ المرجع السابق ص ٤٧٤ ، **مذكرات سعد** ــ ك ٥٢ ص ٢٩٧٦ فى ١٨ مايو ١٩٢٦ ·

(٩٧) **مذكرات سعد** ــ ك ٥٢ ص ٢٩٩٦ فى ٢ يوليو ١٩٢٦ ·

للمالية بدلا من المواصلات(*)(٩٨) ، وكاد محمود ألا يشـــترك فى الوزارة الثروتية ولكن أصـدقاءه اســتطاعوا اقناعـــه بقبـول الوزارة(٩٩) .

فى بداية تشكيل وزارة ثروت ، أخذ محمود موقفا مختلفا عن حزبه ، عندما أدخل ثروت جعفر والى الحر الدستورى وزيرا للحربية فى وزارته دون الرجوع الى حزبه ، وذلك بعد أن رفض الملك تعيين حافظ عفيفى ، الأمر الذى أدى بالحــزب الى أن يعقد اجتماعا تقرر فيه بأغلبية كبيرة أن يطلب من جعفر والى الاستقالة احتجاجا على عمل الملك غير الدستورى ، ولم يكن محمود الذى يصعب الاستمرار فى توصيفه بأنه دستورى حاضرا الاجتماع ، وقد عبر على الفور عن عدم موافقته على القرار وانه طالما أن ثروت باشا قد أذعن ، وان جعفر والى قد قبل المنصب فانه من الخطأ استقالة جعفر ، الذى لم يكن ميالا للاستقالة ، وقد رفض قبول قرار الأحرار وقال انه متفاهم مع رئيس الوزراء الذى ينبغى أن يبقى القرار فى يده(١٠٠) .

ومن ثم فان الحزب عجز عن تنفيذ قراره حيــث وضـــع فى اعتباره رفض والى الاستقالة وتأييد محمد محمود له الأمر الذى يهدد وحدة الحزب(١٠١) ، وعلق لويد على الحادثة بقوله « بأنهـــا

(*) بالاضافة الى محمد محمود مثل حزب الأحرار الدستوريين كذلك جعفر والى وزيرا للحربية .

(٩٨) د. يونان لبيب رزق ـ تاريخ الوزارات المصرية وانظر كذلك أسباب استقالة عدلى ٣٠٤ ـ ٣٠٥ .

(٩٩) أحمد شفيق ـ الحولية الرابعة ص ١٢١ .

(١٠٠) F.O. 407/204 No. 47. Lioyd to chamberlain, May. 6, 1927.

(١٠١) د. أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

سوف تعجل بتحلل الأحرار الدستوريين ، ويبدو أن كلا من ثروت ومحمود فى طريقهما للخروج من الحزب لينضما للجناح اليمينى للوفد(١٠٢) » .

وعندما توفى سعد زغلول فى أغسطس ١٩٢٧ أصدر محمود بيانا باسم حزبه أكد حـــرص وتأييد الأحـــرار على اســـتمرار الائتلاف(١٠٣) ، وارتاب الكثيرون من حزب الأحرار فى سلوك محمود باعتباره نائب الرئيس نتيجة لازدياد مودته تجاه أعضاء الوفد . ونتيجة لمعارضته لثروت بينما كان المفروض أن يسانده ، ولذلك كان البعض يبحث عن رئيس للحزب اعتقادا منهم أنه لو علم محمود أنهم نجحوا فى ترشيح رئيس غيره فلربما استقال من حزب الأحرار ولكان من المحتمل أن ينضم الى الوفد(١٠٤) .

وبدا وكأن محمد محمود لم يستمر فى الأحرار الدستوريين الا لتحقيق أحلام الزعامة ، مما يبدو معه أن الأحرار كانوا حريصين على الابقاء عليه أكثر مما كان هو حريصا على البقاء فى الحزب .

يؤيد هذا الرأى ما ذكره مؤرخ الأحرار الدستوريين « الدكتور أحمد زكريا » ، بأن محمود كان ميله صوب الوفد قويا وواضحا،لذا نشأت رغبة قوية فى صفوف الحزب لوضع نهاية لكونه يقاد برئيس وفدى أكثر منه دستورى ، ولكن الاقدام على اجراء، ما معه سوف يجعله يستقيل من الحزب مما يعرض الحزب لازمة جديدة لا تقدر

---

(١٠٢) F.O. 407/204. No. 47. Lloyd to chamberlain, May. 6, 1927.

(١٠٣) انظر كوكب الشرق ـ ١٩٢٧/٩/٢٣ بيان حزب الاحرار الى الأمة .

(١٠٤) عفاف لطفى السيد ـ المرجع السابق ص ١٥٨ .

نتائجها ، وهكذا وقع الاحرار الدستوريون بين نارين ، الائتلاف الذى يؤيده محمود طمعا فى رئاسة الوزارة ، والوقوف ضد الائتلاف صراحة مضحيا بوكيله القائم بعمل الرئيس وهو ليس مجرد فرد بذاته(١٠٥) .

وقد وقف محمود ضد رغبة بعض أعضاء حزبه مدافعا عن الائتلاف ، فقد حدث أن نشرت « **السياسة** » مقالا لهيكل « **نريد ائتلافا خالصا وأساس الائتلاف الصراحة** »،وكان هيكل قد كتب مقالهبناءعلى اتفاق مع بعض أعضاء الحزب،حيث حضر اليهحافظعفيفيوأخبرهأنه اتفق مع اسماعيل صدقى ومحمود عبد الرازق بأن الوقت قد حان لنكاشف الناس بحقيقة الموقف فى أمر الائتلاف ، وان لديهم معلومات بأن مكرم كان يحرض الناس يوم عودة ثروت لافتتاح الدورة البرلمانية ليسيئوا استقباله ، وان الائتلاف يأبى مثل هذه المناورات كما يأبى بعض المظاهر التى تبدو فى جلسات البرلمان وفى مقالات الصحف المنتمية للوفد ، وان استمرار هذا الحال يعرض الائتلاف للاضطراب(١٠٧) .

وبعد أن تأكد محمد محمود من أن هيكل قد كتب مقاله بناء على اتفاق مع حافظ عفيفى وبعض قيادات حزبه ، سارع محمود بنشر رد على مقال هيكل فى جريدة الأهرام ، ذكر فيه أن هذا المقال « **لا يعبر عن رأى الحزب** »(١٠٨) ، وذلك بعد رفض هيكل نشر رد محمود على مقاله فى السياسة مهددا بالاستقالة ، وكان قد رجا

---

(١٠٥) أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨ .
(١٠٦) د. محمد حسين هيكل ـ المرجع السابق حـ١ ص ٢٨٠ ـ ٢٨١ ، د. رمضان ـ المرجع السابق ص ٦٦٥ .
(١٠٧) نفس المرجع والجزء والصفحة .
(١٠٨) الاهرام ـ ١٩٢٧/١٢/٢٣ .

محمود الا ينشر هذا الرد فى أية صحيفة أخرى حرصا على الحزب ، وطلب منه كذلك أن يجمع مجلس الادارة لاتخاذ قرار فى هذا الشأن ، ولكن محمود أصر على موقفه ونشر رده فى الأهرام(١٠٩) • ورغم أن لويد يذكر ان تبرؤ محمود من المقال بنشر بيانه فى « **الأهرام** » كان مبادرة شخصية لم يوافق عليها(١١٠) الا ان لها دلالتها وهـى انفراد محمود برأى آخر غير رأى حزبه وعدم التزامه برأى هذا الفريق منه ، كما تدل كذلك على قوة نفوذ محمود فى حزبه بل أن الفريق الذى أوحى لهيكل بالمقال « **عفيفى ــ عبد الرازق ــ صدقى** » ، رغم حرصه على الرد على بيان محمود مرة أخرى ، الا أن هيكل قد وصف الرد فى مذكراته بأنه قد حرص بأن يكون فى حدود ما يكون بين أعضاء الحزب الواحد من مودة وان اختلفوا فى الرأى ، ولم يثر أحد الموضوع بعد ذلك خوفا على انقسام الحزب مما يضـره ضررا بليغا(١١١) •

خلف النحاس ثروت فى رئاسة الوزارة الائتلافية ، وتبددت أحلام محمود فى الزعامة مؤقتا ورغم ذلك وقف محمود الى جانب اشتراك حزبه فى وزارة النحاس استمرارا للائتلاف ، وعبر لويد عن دوافع محمود فى اشتراك حزبه فى الوزارة بأنه مارس كل نفوذه لضمان استمرار الائتلاف ، واشتراك الاحرار الدستوريين فى الوزارة الجديدة ، وكانت دوافعه فى هذا شأنه شأن جميـع السـياسيين شخصية وهو كما رأى لويد يتطلع أن يصبح رئيسا للوزارة فى أقرب وقت ممكن ، ويرى أن الفرصة أكبر فى تحقيق هذا الأمل بجر الأحرار وراءه الى معسكر الوفد ، حيث يمكن أن يكون الشخصية الرئيسية

---

(١٠٩) د• هيكل ــ المرجع السابق ص ٢٨٢ جـ ١ ، د• رمضان ــ المرجع السابق ص ٦٦٦ •

(١١٠) د• احمد زكريا ــ المرجع السابق ص ٣٥٧ •

(١١١) د• هيكل ــ نفس المرجع ص ٢٨٣ جـ ١

أفضل من الاستمرار فى حظيرة الأحرار حيث سيستمر فى الظل وراء ثروت وصدقى . » ولو انه فسر موقفه لأحد أعضاء دار المندوب السامى بشكل مختلف حيث قال انه لو رفض الأحرار دخول الوزارة فسوف ينتهى الائتلاف ، وانه اذا ما حدث صـــدام بين الحكومتين البريطانية والمصرية فسوف يتهم الأحرار بأنهم تخلوا عن مواقعهم وخانوا الأمة ـ وانهم اذا ما ألفوا الوزارة بعد ذلك فسوف يثبت عليهم هذا الاتهام(١١٢) » .

على أى الأحوال فقد نجح محمد محمود فى اجتماع عقده حزب الأحرار يوم ١٤ مارس برئاسته (*) فى الحصول على أغلبية ضئيلة « ١٧ مقابل ١٤ »(١١٣) تؤيد اشتراك الأحـــرار فى الوزارة الجديدة(١١٤) وقد أيده بقوة الهلباوى ، وان كان جديرا بالملاحظة ان قيادات الحزب كانت ضده مثل « **صدقي ومحمود عبد الرازق ـ وعبد الفتاح يحيى ـ والدكتور هيكل ، وعبد الغفار ، وطراف على ، وحافظ عفيفى** » ، أضف الى ذلك أن ثروت باشـــا الذى وان لـــم يكن عضوا رسميا فى الحزب الا انه مارس نفوذا كبيرا ليمتنـــع عن الاشتراك فى الوزارة ، وكان نصر محمد محمود انجازا كبيرا فى

---

(١١٢) F.O. 407/206. IVO C2. Lioyd to cyamberlain, March 23, 1928.

(*) تذكر المراجع ان فريق محمود المؤيد لاشتراك الحزب فى الوزارة قد فاز بصوت واحد فقط . انظر هيكل بالمرجع السابق ص ٢٨٥ ج ١ ، د. رمضان السابق ص ٦٦٨ ، د. أحمد زكريا ـ المرجع السابق ٣٥٩ .

(١١٣) أحمد شفيق ـ **الحولية الخامسة** ص ١٧٣ يذكر انه فى هذا الاجتماع قد ايد الاحرار جميعا استقرار تاييد الائتلاف بين الأحزاب باجماع الآراء أما اشتراك الحزب بالوزارة فلم يكن بالأغلبية كما ذكرنا .

(١١٤) نفس المرجع ـ والجزء ص ١٧٢ ـ ١٧٥ حول مزيد من التفاصيل عن اجتماع الاحرار لمناقشة الائتلاف .

حزبه »(١١٥) حيث تغلب رأيه بالاشتراك فى الوزارة النحاسية ، وأصبح محمود وزيرا للمالية وبذلك اشترك الدستوريون بوزيرين فقط هما « **محمود وجعفر والى** » ، وقد أشارت المذكرة البريطانية الى ضعف هذا التمثيل أكثر من ذلك فانها رأت غلبة الميول الوفدية على الوزير القوى منهما محمد محمود(١١٦) ٠

ولكن سرعان ما انهار الائتلاف الوزارى وكان بطله أيضا محمد محمود ، فقد أدى نجاح النحاس باشا فى اجتياز « أزمة قانون الاجتماعات والمظاهرات » الى تشقق الائتلاف وانهياره بعد ذلك ، ذلك أن جناح الأحرار الدستوريين الذى حبذ الدخول فى الائتلاف الوزارى والذى تزعمه محمد محمود قد انهارت آماله ، فقد كان محمود وجناحه يريان الفرصة سانحة لانتزاع زعامة الحزب الكبير بعد وفاة زغلول ، وتصوروا ان سبيلهم لهذا هو استغلال ضعف الزعامة الجديدة والاطاحة بها ، والذى بدا فيما فرضه محمد محمود من شروط فى تشكيل الوزارة الجديدة ، وكان رد فعل محمود ازاء ذلك سريعا حيث بادر بتقديم استقالته فى ٤ مايو ١٩٢٨ بعد يومين فقط من قبول الحكومة البريطانية لمذكرة النحاس ، وهنا التقت رغبة محمود مع رغبة الملك فؤاد الذى سعى أيضا للتخلص من الوزارة النحاسية ، وفى بداية اللقاء طلب الملك من محمود سحب استقالته على اعتبار انها اذا قبلت فى ظروف نجاح النحاس ، فلن يترتب عليها سوى استئثار الوفد بالسلطة مما لن يحقق أيا من أهداف القصر أو جناح محمد محمود ، الا أن سحب محمود الاستقالة لم يكن الا اجراء مؤقتا يستطيع بعده هو والملك تدبير الامور على

---

(١١٥) F.O. 407/206, No. 62, Lloyd to Chamberlain, March, 23, 1928.

(١١٦) د٠ يونان لبيب ـ تاريخ الوزارات المصرية ص ٣١٤ ٠

نحو يسمح بسقوط الوزارة النحاسـيـة(١١٧) وهو ما حـــدث بعد ذلك(١١٨) ·

وهكذا قاد محمد محمود حزبه لتحطيم الائتلاف الذى طالما دافع عنه وذلك بعد يأسه فى الوصول الى الحكم وفى نفس يـوم اقالة وزارة النحاس فى ٢٥ يونية عهد الملك الى محمود بتأليف الوزارة ، وبالتالى بدأت فترة جديدة من حياة محمود السياسية ، كما بدأت المرحلـــة الثانية فى قيـــادة محمد محمود للأحـــرار الدستوريين ·

محمد محمود رئيسا للأحرار الدستوريين ١٩٢٨ ـ ١٩٤١ :

شكل محمود وزارته الأولى فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ ، ومثـــل الدستوريون فى وزارته بوزيرين محمود للرئاسة والداخلية وحافظ عفيفى للخارجية وآخرين من الدستوريين المستقلين أى من ليسوا أعضاء بالحزب وهما جعفر والى للحربية والبحرية ، ولطفى السيد للمعارف(١١٩) ·

---

(١١٧) نفس المرجع ـ ص ٣١٥ ـ ٣١٦ ·

(١١٨) انظر أحمد شفيق ـ الحولية الخامســة ـ حول بيان هيكل للاهرام حول رأيه فى اشتراك الحزب فى الوزارة والائتلاف ص ١٧٥ ـ ١٨٠ وهجوم جريدة كوكب الشرق الوفدية على مقالات لجريدة السياسة بشــأن المذكرة البريطانية ص ٤٣٤ ـ ٤٣٩ ومقال الاستاذ العقاد فى البلاغ يدافع عن موقف الوزارة من الانذار البريطانى ويرد على السياسة ص ٤٤٠ ـ ٤٤٦ أو رد حكومة النحاس على مقال السياسة الخاص بشكر الحكومة البريطانية ص ٤٥٧ والأمثلة عديدة على تبادل الهجوم الصحفى بين السياسة والصحف الوفدية كبداية لانهيار الائتلاف ·

(١١٩) د· أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ٣٦٥ ·

وبالنسبة لعلاقة محمود بحزبه فى تلك المرحلة ، فبالاضافة الى اشتراك هؤلاء الدستوريين فى الوزارة فقد أصبح محمود رئيسا للحزب فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩ حيث ظل الاحرار بدون رئيس منذ استقالة عبد العزيز فهمى ٠

ورغم أن محمود كان بمثابة الرئيس الفعلى للحزب منذ ذلك الوقت الا أنه لم يصبح رئيسا الا بعد توليه رئاسة الوزارة(١٢٠) ، ويبدو أن طبيعة تكوين الحزب من الصفوة أدت الى عدم الحاجة لوجود رئيس فعلى للحزب،لأن القرار فى نهاية الأمر تأخذه المجموعة الاكبر والأقوى على التأثير(*) ٠

كما أن محمود لم يكن فى نظر الدستوريين فى تلك الفترة ، ونعنى بها فترة الائتلاف ، حرا دستوريا صرفا ، بل أرتآه البعض وفديا أكثر ما هو دستورى ، فقد وصفته وثيقة انجليزية فى تلك الفترة بأنه قد انضوى تحت الجناح اليمينى للوفد ، وهو كلام يبدو صحيحا الى حد كبير نتيجة لاحلام محمود فى الرئاسة بل وقبل ذلك طمعه فى أن يخلف سعد كرئيس للوفد ، كما أراد الدستوريون فى وقت من الأوقات أيضا البحث عن رئيس ليس وفدى الميول مما يدل على حاجتهم الى رئيس ٠

ورغم أن الدكتور أحمد زكريا مؤرخ الاحرار الدستوريين ، قد أرجع عدم وجود رئيس لحزب الاحرار فى تلك الفترة ٢٦ـ١٩٢٨ بأن الائتلاف كان يسير تحت رئاسة سعد ، والدليل على ذلك أن

---

(١٢٠) نفس المرجع ص ٧٨ ـ ٧٩ وانظر أحمد شفيق الحولية الثالثة ص ١٢٤ أسباب أخرى لاستقالة فهمى وان ذلك بناء على رغبة الحزب فى التخلص من هذا الرئيس المثقيل ٠

(*) انظر نفس المرجع ـ لمزيد من التفاصيل حول شخصية الرئيس فى حزب الاحرار الدستوريين ص ١٥٥ ـ ١٥٧ ٠

الحزب لم يجتمع منذ بدء الائتلاف وحتى ٨ نوفمبر ١٩٢٧ ، **الا أن** هذا السبب أيضا لم يكن يمنع من حاجة الحزب الى من يقوم بعمل الرئيس وهى الأمور التى كان يقوم بها محمود بصفته نائب الرئيس ٠

على أية حال طلب محمود عندما أصبح رئيسا للوزراء أن يتولى رئاسة الحزب وأعلن استعداده لبذل كل جهده وماله من أجل الحزب ، وعند سماع هيكل ذلك أجاب بأن رئاسة محمود للحزب أصبحت أمرا طبيعيا بعد أن تولى رئاسة الوزارة برضاء زملائه أعضاء الحزب جميعا ، فلقد خطب له صدقى مهنئا اياه بالرئاسة كما أشرك معه حافظ عفيفى « **فلا محل لأى تردد فى أن يكون الرجل رئيسا لحزبنا باختيارنا ، بعد أن اضطلع بمسئولية الحكم برضائنا وتأييدنا** »(١٢١) ، ٠ وبالفعل اجتمعت اللجنة الادارية لحزب الاحرار الدستوريين فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩ ، وانتخب محمود رئيسا له وكان محمود باعتباره نائب رئيس الحزب يتولى هذا المنصب من الناحية الفعلية وأعيد انتخاب حافظ عفيفى نائبا ثانيا٠

وقد علق لويد على هذا الانتخاب بقوله « ان أهميته توضح تأثير الحكومة الحالية على حزب الاحرار فرئيس الوزارة أصبح الرئيس الرسمى للحزب ، ثم أن واحدا من أهم زعماء الحزب المتشددين وهو محمود عبد الرازق أصبح نائبا للرئيس ، اما لطفى السيد وجعفر والى وكلاهما يشغل منصبا وزاريا ولم يكونا أعضاء رسميين للحزب فقد أصبحا جزءا من تنظيمه بتمثيلهم فى اللجنة الادارية ، وقد نجح الحزب فى هذا لمواجهة مناورات الملك لبث

---

(١٢١) د٠ هيكل ـ المرجع السابق ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ حـ ١

الفرقة بين صفوفه والتى نجحت خلال صيف ١٩٢٥(١٢٢) ٠

وهكذا ظل محمود رئيسا للحزب حتى وفاته فى ٣١ يناير ١٩٤١ ، فالاقتران بين رئاسة الوزارة ورئاسة الحزب بالنسبة لمحمد محمود جعله اقوى رؤساء الأحرار الدستوريين وأبقى على رئاسته له طوال حياته ٠

وقد أعيد تشكيل مجلس ادارة جديد على عهد رئاسة محمود للحزب ، كما بدأ الحزب فى تأليف لجان له فى المديريات على عهد وزارته الأولى ، حيث شرعت قيادته فى استكمال النقص الواضح بقانونه الأساسى فكلف علوبه « بوضع مشروع لائحة لتنظيم لجان الحزب واعماله على منوال ما هو متبع فى الاحزاب الاوربية ونشر المشروع فى جريدة « **السياسة** »(١٢٣) ٠

وابان وزارة محمود الأولى وقف الحزب يؤيد كل قرارات الحكومة المحمودية من خلال صحيفته « السياسة » حتى قانون تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات وافق الحزب عليها باستثناء بعض كتاب جريدة « **السياسة** » وهما « محمود عزمى وتوفيق دياب » وهو الحزب الذى تألف للدفاع عن الدستور والحياة النيابية وقد

---

(١٢٢) F.O. 407/208, No, 24, Lioyd to Chamberlain, Feb, 28, 1929.

انظر ايضا بقية تشكيل الحزب فى هذه الوثيقة (تشكيل اللجنة الادارية والتنفيذية كما تشكل مجلس ادارة جديد فى عهد محمد محمود انظر د٠ احمد زكريا ــ المرجع السابق ص ١٨٢ ٠

(١٢٣) د٠ احمد زكريا ــ المرجع السابق ص ٩٠ ولمزيد من التفاصيل كذلك انظر ص ٩٠ ــ ٩١ من وجود لجان مهنية كلجنة العمال والشباب الى أنصار المعاهدة التى تكونت للدفاع عن مشروع محمود ــ هندرسون ، وعلق الدكتور أحمد على تلك اللجان بأنه بعد عام ١٩٣٠ اختفت تقريبا اخبارها وكأنها جميعا كانت مؤلفة لهدف معين ومناسبة محددة ٠

أيد الحزب مشروع معاهدة « **محمود ـ هندرسون** » اذ دعا مجلس الادارة لجانه العامة والمركزية لدراسة المشروع وارسال رأيهـا لسكرتير الحزب ، ثم عقد الحزب اجتماعا كبيرا فى ٣١ أغسطس ١٩٢٩ ألقى فيه محمود خطابا أعقبه صدور قرار الحزب بالموافقة على المشروع(١٢٤) ٠

ولم نجد فى المصادر والمراجع ما يشير الى أن محمد محمود كان يستشير أو يناقش حزبه ، أو حتى زملائه الوزراء من أعضاء حزبه فى الموضوعات التى تطرح على مجلس الوزراء ، ولا يوجد كذلك ما يشـــير الى اجتماعات محمود رئيس الحزب بحزبه خلال تلك الفترة ٠

وبعد استقالة وزارة محمود الأولى فى ١٩٢٩ ، ألف عدلى يكن وزارة محايدة لاجراء انتخابات ١٩٣٠ ، فمنع محمود حزبه من دخول الانتخابات ، وقد كتبت جريدة « **الثغر** » الموالية لمحمد محمود عن أسباب امتناع الدستوريين عن دخول الانتخابات ، بأن محمد محمود كان قد استقال فى ١٩٢٩ وهو واثق أن المعاهـــدة ستكون محور الانتخابات وان المعركة ستدار عليها ، ولكن أمام اصرار الوفد على اجراء انتخابات حرة من كل قيد ، فاضطر حزب الاحرار الى أن يتنحى عن المعركة الانتخابية التى قدر لها أن تدور على الشخصيات ، وترك لحزب الوفد أن يضطلع بأعباء الموقف ، ثم هاجمت الصحيفة عدلى ، واتهمته بانه يريـد رئاســـة مجلس الشيوخ(١٢٥) ٠

وعلى العموم فان جريدة « **السياسة** » دافعت عن قرار حزبها بانه طالما ان الوفد أعلن عن أمله فى أن يصل الى مزيد من المزايا

---

(١٢٤) د٠ أحمد زكريا ـ المرجع السابق ـ ص ١٧٨ ٠

(١٢٥) الثغر اليومية ـ ١٩٣٠/١/٢ ٠

للمعاهدة بين مصر وبريطانيا أفضل من معاهدة محمود ، فقد رأى الدستوريون اتاحة الفرصة للوفد للحصول على مزيد من المكاسب لمصر ، لذلك امتنعوا عن دخول الانتخابات لتحقيق ذلك ، وحتى تكون الانتخابات هادئة لا يتخللها مظاهرات وما يحدث من تنافس حزبى ابان الانتخابات(١٢٦) ٠٠ وهذا ما أشار اليه الدكتور هيكل فى مذكراته « بأنه قد أشار على حزبه بالامتناع عن خوض معركة الانتخابات ، على أساس انه لا يريد أن يقيم أية عقبة فى سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه الأحرار الدستوريون(١٢٧) »٠

وفى خطاب لمحمد محمود فى ١٩٢٩/١١/١٩ بمناسبة افتتاح نادى الأحرار الدستوريين ، أوضح أسباب امتناعهم عن دخول انتخابات ١٩٣٠ ، بأنه نتيجة لامتناع الوفد عن قول رأيه فى المشروع سواء بالقبول أو حتى بالرفض ، وبما أن ذلك المشروع هو لصلحة الوطن وهو السبيل لاستقرار العلاقة بين مصر وانجلترا علىقاعدة المساواة فى الحقوق والواجبات ، لذلك رأى الأحرار الامتناع عن دخول الانتخابات ليسهلوا على الوفديين قبول المعاهدة التى هى فى صالح مصر ، فتركوا لهم ميدان الانتخاب ، كما تركوا أيضا الوزارة لعل ذلك يرضيهم فيخشوا من فشل المشروع(١٢٨) ٠

وان كانت الديلى هرالد قد علقت بأن قرار محمود بالا يدخل

---

(١٢٦) انظر اعداد السياسة ــ ١٩٢٩/١١/٥ ، ١٩٢٩/١١/١٩ ، ١٩٢٩/١١/٢٢ ، ١٩٢٩/١٢/١٨ ، وانظر كذلك الدكتور هيكل ــ المرجع السابق ح ١ ص ٣١١ وهو نفس الرأى انهم قد امتنعوا عن الدخول فى الانتخابات لترك الوفد يحصل على مزايا أكثر لمصر كما صرح له بذلك أحد الوفديين ومن هنا جاءت الفكرة للدكتور هيكل بعدم الدخول فى الانتخابات لهذا السبب ٠

(١٢٧) د٠ هيكل ــ المرجع السابق ــ نفس الصفحة والجزء ٠

(١٢٨) السياسة ــ ١٩٢٩/١١/١٩ ــ خطاب محمد محمود

حزب الأحرار الدستوريين الانتخابات معقول جدا ، لأن نتيجة دخوله الانتخابات لا يشك أحد فيها ، وسوف يكون من دواعى الاذلال لنفسه أن يرى البلاد تنبذه بعد عهد ديكتاتورى ظل ١٨ شهرا ، ولا ريب كذلك فى أن كرسيه نفسه يكون غير مأمون اذ انتخب من حزبه ستة أعضاء فقط(١٢٩) ٠

ويبدو ان هذا الكلام صحيح لأن محمود ظل يحس بالمرارة نتيجة اجباره على الاستقالة ، ومع توقع فشل حزبه كذلك فى الانتخابات تكون الهزيمة أصعب الأمر الذى جعله يتخذ هذا القرار بمنع حزبه من دخول الانتخابات وعقب ظهور نتيجة انتخابات مجلس الشيوخ ابان الوزارة النحاسية الثانية ، قامت مشاحنة بين محمد محمود وبين محمد على علوبه حول نتيجة انتخابات مجلس الشيوخ ، وكان فى لهجة محمود شيء من الشماتة لأن دخول الحزب فى هذه الانتخابات كان ضد رغبته ، وانقلبت المشاحنة الى خناقة وانسحب مهددا بالاستقالة من الحزب ورئاسته ، وسويت المسألة باعتذار محمد على لمحمود(١٣٠) ٠ وفى هذا الاعتذار دلالة على مكانة وشخصية محمود فى حزبه ٠

غير أنه من الملاحظ أن الاحرار الدستوريين خاصة فى أعقاب استقالة الوزارة المحمودية الأولى قد اتخذوا أحيانا من المواقف ما يعارض اتجاهاته ، وقد حدث هذا عندما اقترح محمود عبد الرازق نائب رئيس الحزب ، وأحد الشخصيات الهامة به رفع عريضة للملك ضد وزارة النحاس ووافقه على ذلك لطفى السيد٠وقد خالفهما فى ذلك محمد محمود وحافظ عفيفى وبعدمناقشة طويلة انتصر الرأى الأول وكلف لطفى السيدبكتابة العريضةثم اختلفوا

---

(١٢٩) البلاغ ـ ١٩٢٩/١١/٢ ٠

(١٣٠) روز اليوسف ١٩٣٠/٥/١٧ العدد ١٧٧ ٠

فيمن يحمل العريضة الى السراى ، وخاصة انه قد اقترح أن يحملها رئيس الحزب محمد محمود ولكنه رفض وقال ، « آنه لا معنى لذهابه الى السراى فى هذه المرة ، بعد أن امتنع عن دخولها من استقالته وانه ما دام الملك مريضا وليس من المنتظر مقابلته ، فليس ثمة ما يمنع من ارسالها مع أى عضو الى الديوان الملكى » وعلقت الجريدة على ذلك بقولها « وهنا تعالت أصوات الاعتراض ونزل محمود لأول مرة على حكم الاغلبية وقبل أن يحمل العريضة الى الملك »(١٣١) ٠

توجه محمود الى عابدين حيث قدم الى الملك شكوى حزب الاحرار الذى يقول فيها : « ان الحكومة القائمة تولت الأمر مستندة على اغلبية برلمانية انتخبت لغاية خاصة ، وأن حكومة النحاس لا تعرف لاحكام الدستور ، ولا لما كفل من صور الحريات أى سلطان عليها ، وانها تتدخل فى انتخابات مجلس الشيوخ فتحمل الموظفين الاداريين على اهدار حرية الانتقال ٠ وحرية الاجتماع وحرية الانتخابات ، وان الاحرار الدستوريين قد صبروا على تصرفات الحكومة حرصا منهم على المعاهدة بين مصر وانجلترا عن أن تفسدها المزايدات الانتخابية ، وحرصا كذلك على بقاء جو المفاوضات صفوا ، وقد انتهت المفاوضات وما تزال الحكومة مندفعة فى امتهان كل مبادىء الحرية العامة التى لم توجد الدساتير الا لحمايتها ، لذلك فهم يلجأون الى الملك يطلبون منه أن ينظر فى شكواهم(١٣٢) » ٠

تولى اسماعيل صدقى الوزارة فى ١٩ يونية ١٩٣٠ خلفا للنحاس الذى اقاله الملك ورأى محمود فى اتخاذ هذا الموعد ، حيث

---

(١٣١) نفس الدورية ١٠/٥/١٩٣٠ العدد ١٧٦ ٠
(١٣٢) البلاغ ـ ٢٨/٥/١٩٣٠ ٠

كان مريضا ، لتغيير الوزارة اشارة على استبعاده واستبعاد حزبه من الحكم(١٣٣) ، لهذا أصر ألا يجيب الأحرار على طلب صدقى بالاشتراك معه فى الوزارة ، وأن من يشترك منهم فيها يكون متخليا عن عضويته فى الحزب(١٣٤) ، وقد أيد الاكثرية من رجال الاحرار محمد محمود فى هذا الاتجاه(١٣٥) •

وما أن علم صدقى بقرار الأحرار بعدم الاشتراك فى الوزارة ، حتى ذهب مع على ماهر الى محمد محمود لمقابلته عسى أن يقنعاه بالعدول عن رأيه ، ولكن صدقى لم يستطع أن يزحزح محمود عن رأيه(١٣٦) ، وان كان قد استطاع اقناعه بتأييد الاحرار للوزارة بعد أن أكد له أن الوزارة سوف تعدل قانون الانتخاب تعديلا يكون من شأنه أن يتولى الدستوريون الوزارة ، وخاصة أن محمود لم يكن يرغب مطلقا أن يقول حزبه كلمة واحدة فى تأييد الوازرة وقد طالت مماطلة محمود فى اصدار القرار ، حتى هدد أحمد عبد الغفار أحد الدستوريين ومن معه بالاستقالة من الحزب ، وازاء ذلك لم يجد محمود بدا من موافقة الثائرين فى حزبه على اصدار القرار ، وبذلك أيد الاحرار وزارة صدقى فى بداية الأمر(١٣٧) •

---

(١٣٣) د• هيكل ـ المرجع السابق ص ٣١٤ جـ ١

(١٣٤) سنية قراعة ـ نمر السياسة المصرية ص ٢٥٥

(١٣٥) د• هيكل ـ نفس المرجع والصفحة والجزء •

(١٣٦) سنية قراعة ـ المرجع السابق ص ٢٥٦ وذكرت الكاتبة أن صدقى عدل عن رأيه باشتراك الدستوريين فى الوزارة مراعاة لشعور رئيس الحزب محمد محمود الذى كان لم يزل يعتبر نفسه جريحا سياسيا بعد استقالة وزارته •

(١٣٧) روز اليوسف ١٩٣٠/٧/٢٩ العدد ١٨٣ وذكرت كذلك ان الحزب منقسم قسمين قسم يؤيد محمد محمود وهم أبناء الصعيد مثل محفوظ وجاد الرب ، وآخر يؤيد صدقى وعلى رأسه عبد الغفار •

وقد اجتمع حزب الاحرار فى ١٩ يوليو ١٩٣٠ برئاسة محمد محمود وبحضـــور أعضائه « وبحثوا فى مســألة تأييد الوزارة الصدقية » •

واصدروا القرار الآتى :

١ ــ يرى الحزب أن المضــار الاجتماعية والاقتصادية التى وقعت فى الحياة النيابية أخيرا ليس منشؤها الدستور حتى يمكن التفكير فى تغيير قواعده وأن منشأ الضرر كله طغيان كثرة برلمانية تحكم البلاد على خلاف مبادىء العدل والدستور •

٢ ــ يصرح حزب الاحرار الدستوريين كما صرح فى الماضى بالمحافظة على عدم المساس بأسس الدستور مثل الحريات العامة ــ الأمة مصدر السلطات ــ المسئولية الوزارية •

٣ ــ يؤيد الحزب سياسة الحكومة الحاضـــرة « الوزارة الصدقية » فى القضاء على الفوضى والاضطراب فى البلاد »(١٣٨)

وقد عبر الدكتور هيكل عن هذا القرار بقوله « أنهم قد حرصوا فى السياسة جريدة الحزب على أن يؤيدوا الوزارة فيمـــا يتفق وسياسة الحزب ، وخاصة ان صدقى مناوىء للوفد فطمع الاحرار الدستوريون فى أن تنصفهم الوزارة الصدقية ، وقد حرصت الوزارة بالفعل على أن تجيب الاحرار الى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها أو سكوتهم عن معارضتها(١٣٩) » •

وواصل هيكل حديثه بقوله « وماكان لنا أن نعارض الوزارة

---

(١٣٨) السياسة ١٩٣٠/٧/٢١ وانظر كذلك •
Deep, Marius — Op. Cit.,

(١٣٩) د• هيكل ــ المرجع السابق ص ٣١٥ نفس الجزء •

حين تأليفها ، ونحن لو عارضناها أو لم نعلق تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الأحرار بأن مصالحهم عرضة للضياع ولرتبوا على هذا الشعور نتائج تضر الحزب ضررا بالغا »(١٤٠) .

ولاشك أن محمود قد راعى هذا الجانب حينما وافق على أن يؤيد حزبه الوزارة فى بادىء الأمر ، وذلك خوفا من الأعيان الذين يجدون فى الانقلاب تحقيقا لمصالحهم ، وقد سافر محمود الى أوربا للاستشفاء بعد مرضه فى ٢٠ يوليو ، واستمرت سياسة جريدة الأحرار « السياسة »(١٤١) تدافع عن حكم صدقى فى فض الدورة البرلمانية ، وتدين « تدبير » الوفد للمظاهرات فى المنصورة وبلبيس وحوادث الاسكندرية وتدافع عن سياسة الحكومة الصدقية فى المحافظة على الأمن والنظام ، وكان هذا تدعيما واضحا للانقلاب ، كما استمرت فى مهاجمة الوفد والدعوة الى هدمه حتى كان ٢٢ أكتوبر ١٩٣١ موعد اعلان صدقى لدستوره الجديد .

وكان محمد محمود قد عاد من أوربا ، فاجتمع حزب الاحرار برئاسته ، وأعلن عدم موافقته على هذا الدستور الجديد ، ويروى الدكتور هيكل فى مذكراته قصة محمد محمود والاحرار مع دستور صدقى ، « بأنه بعد أسبوعين من عودة محمود من أوربا وكان ذلك فى آخر سبتمبر ، دعاهم صدقى للاجتماع وعرض عليهم مشروع الدستور ، وعندما أراد هيكل مناقشة استوقفه محمود قائلا :

« خير الا تثير مناقشة الآن ، وأن ننظر فى المشروع الذى عرضه علينا صدقى وندرسه ، ونحن نكلفك بهذه الدراسة ، ومتى

---

(١٤٠) نفس المرجع والصفحة والجزء .

(١٤١) انظر اعداد السياسة من يوليو الى سبتمبر ١٩٣٠ ودفاعها عن حكم صدقى .

انتهيت منها عدنا الى الاجتماع لبحث انجح الوسائل التى تؤدى بنا الى اتفاق(١٤٢) » ٠

وبعد أيام اجتمعوا « **محمود - هيكل - علويــه - ومحمود عبد الرازق** » مع صدقى واختلفت وجهات النظر بينهم وبينه ، وفى المساء ابلغهم صدقى انذارا نهائيا بأنه اتفق مع الملك على اصدار الدستور ، وانه غير مستعد لتبديل كلمة أو حرف ، وبذلك انقطع ما بين الاحرار والوزارة وانتقلوا الى ميدان المعارضة(١٤٣) ٠

وقد صرح محمود بعد الاجتماع ، « بأنــه على الرغم من الجهود التى بذلت للوصول الى اتفاق بين الحزب والوزارة قررت لجنة حزب الاحرار الدستوريين ، بالاجماع أنه لايسعهم قبول دستور ينقص من سلطة الأمة ويجعل البرلمان عنصرا عقيما لا جدوى له فى ادارة حكم البلاد(١٤٤) » ٠

كما أبدى محمود اعتراضه على ما أبرق به مراسل المقطم فى لندن الى جريدته والذى جاء فيه « **ان رفض الدســتوريون تأييد دستور صدقى يعزى الى غيرة شخصية** » فـرد محمود على ذلك بقوله :

---

(١٤٢) د٠ هيكل - المرجع السابق ص ٣٢١ نفس الجزء ٠

(١٤٣) نفس المرجع والصفحة ، وانظر سنية قراءة ، المرجع السابق ص ٢٨٩ - ٢٩٠ حيث ذكرت ان الخلاف دار حول ثلاثة أمور فقط القوانين المالية الحكومة هى التى تقترحها وليس مجلس النواب ، الثقة بالوزارة - مشروعات القوانين التى يرفض الملك التصديق عليها فى الدورة البرلمانية تؤجل للدورة الثانية ٠

(١٤٤) سنية قراءة - المرجع السابق ص ٢٩١ ، **السياسة - ٢٤/١٠/١٩٣٠** « صدى قرار الدستوريين وصدور **الدستور الجديد** » ٠

« لا أستطيع أن أفهم من هو الذى أحسده او أغار منه ، اللهم اذا كان صدقى فانى أفضل أن أدفن من أن أكون فى المركز الذى هو فيه اليوم » ، ولقد كان موقفى واحدا لم يتغير منذ تصريح ١٩٢٢ وقد دافعت عن الدستور وناضلت عنه وصرحت للشعب المصرى خلال حكمى ان الدستور امانة فى يد الحكومة ، وأن مبدأ من مبادئه لن يمس أو يصيبه تعديل(١٤٥) » • واستطرد محمود فى رده قائلا بأنه :

« لما تولى صدقى الوزارة ابلغته وزملاءه أن حزب الاحرار مستعد أن يؤيدهم ويتعاون معهم بشرط أن لا يمس أسس الدستور ، وقد بينت هذه الأسس فى قرارين أصدرهما حـــزبى فى يوليــو ، وسبتمبر وهى التمسك بسيادة الأمة ، ومبدأ المسئولية الوزارية ، والحريات العامة التى كفلها الدستور » •

« ولكن المبدأين الأولين كذلك مبدأ سلطة مجلس النواب فيما يختص بالشئون المالية تقلصت وانتقصت حتى أضحت (خلا) ، وقد أبلغت صدقى انه منذ وجد حزب الأحرار الذى كان هو أحـــد أعضائه ما فتئت هذه المسائل مبادئه التى لم يحد عنها ، وانى آمل أن لا يحيد هو عنها »(١٤٦) وقد آمل محمد فى نهاية الحديث الا يؤثر ذلك على علاقتهما الشخصية •

وقد صرح محمود بنفس مضمون هذا الكلام فى حديث آخر له ، كما أجاب على سؤال حول العواقب التى يحتمل أن تترتب على هذا الخلاف بينه وبين صدقى ، « **بأننى لا أعرف وكل ما افعله هو تأييد المبادىء التى قام عليها حزبى** »(١٤٧) •

---

(١٤٥) السياسة ـ ١٩٣٠/١٠/٢٣ •

(١٤٦) نفس الدورية والعدد •

(١٤٧) نفس الدورية والعدد والحديث مع مراسل رويتر •

وقد علقت الصحف الانجليزية كذلك على قــرار الأحرار الدستوريين ، فذكرت « الديلى ميل » ان المطامع الشخصية والغيرة هما اللذان أملياه ، وعزت القرار الى مؤامرات الوفد ، وســـعى رجاله الذين أغروا محمد محمود بامكان عودته الى الحكم زعيمــا للائتلاف بين الأحرار والوفد وأشارت الى أن محمود قد أبرق اليهما بأن قرار مجلس ادارة الحزب صدر بالاجماع ، كما ذكرت «المانشستر جارديان » ان تصريح محود وقوله انه لا يستطيع تأييد أية محاولة لتجريد الشعب من سلطته وجعل البرلمان مهزلة ، وقلت ان صــدقى ينوى الاعتداء على الدستور،اعتداء رفض محمود بحزم أن يعاونه أو يؤيده(١٤٨) فيه » وقد بعث محمود برد على مقال الجريدة الانجليزية ان خطته وخطة حزبه كانت دائما خطة ثابتة حيال الدستور ، وانه أثناء ولايته الحكم قال فى البيان الوزارى الذى رفعه الى الملك فى ١٨ يوليو ١٩٢٨ ، بأن الوزارة ترى أن تنظر فى تعديـــل قــانون الانتخاب ، وما يتصل به من أحكام الدستور على أن النظام النيابى والمسئولية الوزارية لن يمسها التعديل بحال من الاحوال ، واستطرد انه قد صرح فى كثير من خطبه بأن الدستور فيما عدا التغيرات السابقة الذكر سيرد الى البلاد كاملا(١٤٩) ٠

ويؤكد هذا التصريح الذى ربط محمد محمود فى مستهله بين خطته وخطة الاحرار الدستوريين مدى هيمنته على الحزب ٠

وقد بدأ نشاطه ضد حكم صدقى منذ اصداره الدستور ، سواء عن طريق مقابلاته الصحفية للدفاع عن موقفه وموقف حزبه من دستور صدقى أو فى مقابلاته للوفود المؤيدة له ، فيخطب محمود فيهم مشجعا لهم مهاجما دستور صدقى ٠

---

(١٤٨) السياسة ـ ١٩٣٠/١٠/٢٤ ٠
(١٤٩) السياسة ـ ١٩٣٠/١٠/٢٨ ٠

ففى مقابلة وفد امبابة رحب محمود به قائلا :

« انكم ترون ان الضغط على عباد الله ضارب أطنابه فى البلاد حتى يستقيل من الاحرار الدستوريين من هو منتم اليهم ومن هو غير منتم اليهم احتجاجا على أن الاحرار الدستوريون يريدون انقاذ دستور البلاد »(١٥٠) .

كما خطب محمود كذلك فى وفد السيدة زينب معلنا :

« ان هذا الحزب الذى نشأ دستوريا اسما ومعنى ، والذى كان الدستور من صنع رجاله لا يسعه الا أن يقف وقفته هذه فى تلك الظروف وما كان للدستورى الذى يقدس أمته أن يقبل مثل ذلك التساهل فى حقوق البلاد والمساس بكرامتها كما تجدونه فى دستور الحكومة لم يكن لهذا الحزب الا أن يقول كلمته فى هذا الدستور وقد قالها وستجدون أن الحزب عند كلمته وسوف يجاهد لارجاع دستور البلاد »(١٥١) .

وازاء استمرار معارضة محمد محمود لوزارة صدقى وبالتالى قيام « **السياسة** » جريدة الحزب والمعبرة عنه بالهجوم على الوزارة عطلت صحيفة الحزب من ٢١ ديسمبر ١٩٣٠ الى يوليو حوالى سبعة أشهر وأيام ، وكان من المفروض عودة « السياسة » فى ٢٠ يونية ١٩٣١ ولكن صدر قانون جديد يقيد حرية الصحافة ويمنع السياسة من الصدور ، كما عطلت أيضا جريدتا « **الاحرار الدستوريون والسياسة الاسبوعية** » اللتان يمتلكها الحزب لمدة ٦ شهور .

---

(١٥٠) **السياسة** ١٩٣٠/١٠/٢٤ .
(١٥١) **السياسة** ١٩٣٠/١٠/٢٥ .

وكان محمد محمود قد تقدم شخصيا طالبا رخصة باصدار جريدة « **الاحرار الدستوريون** » ولم يجد صدقى بدا من التصريح باصدار هذه الجريدة(١٥٢) ٠

كانت بداية التحالف(*) بين الاحرار والوفد لمقاومة حكم صدقى ، عندما اتصل بمحمود « عطا عفيفى » أحد الوفديين المعتدلين من أجل قيام تحالف بينهما ، وقد وافق محمود وأعلن استعداده للتعاون التام(١٥٣) ٠

قبل محمود التعاون مع الوفد ، لأنه وجد فى ذلك ما يجنب الاحرار الانعزال عن الحياة السياسية ، كما رأى فيه أيضا مايكسب معارضتهم لصدقى فاعلية ، ويلفت أنظار الانجليز اليهم ، وهكذا بدأ محمود ينسق للتعاون بين حزبه وبين الوفد عمليا فشاركه دعوته إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة ووجه نداءه فى نفس اليوم الذى وجه الوفد فيه نداءه بمقاطعة الانتخابات(١٥٤) ٠

ويروى الدكتور هيكل دور محمود فى قيام الائتلاف فيقول :

« كانت بداية الائتلاف مع الوفد لمقاومة صدقى حينما فكر البعض على الرغم مما كنا نعرفه من أن عددا غير قليل من الاحرار

---

(١٥٢) د٠ هيكل ــ المرجع السابق ص ٣٣١ نفس الجزء ٠

(*) قامت محاولة قبل ذلك للتحالف بين **الأحرار والوفد** عن طريق سكرتير محمود «كامل عبد الرحيم» الذى اتصل بالنقراشى لهذا الغرض ، ولكن النحاس رفض الفكرة فى ذلك الوقت انظر زكريا ــ المرجع السابق ص ٣٨١ ــ ٣٨٢ ٠

(١٥٣) عفاف لطفى السيد ــ المرجع السابق ص ٢٢٥ ــ ٢٢٦ انظر موقف **الوفد** ، ورفض محمود بأن يمثل الأحرار بـ ٦٠ مقعدا فى البرلمان رغم ان حزبه لم يفز مطلقا بنصف ذلك العدد فى أى انتخاب ــ انظر نفس المرجع ص ٢٢٦ ــ ٢٢٩ ٠

(١٥٤) على شلبى ــ مصطفى النحاس ــ المرجع السابق ص ٢٠١ ٠

الدستوريون الصميمين يرفضون هذا الاتفاق ، وانهم قد يندفعون بسببه الى ترك الحزب والانضمام لصدقى ، لـــكن محمد محمود ومحمود عبد الرازق ومن كان يفكر مثل تفكيرهما فى هذا الأمر وجدوا وبدق ان الاتفاق مع الوفد أقرب الى تحقيق ما نقصـــد اليه(١٥٥) » .

وهكذا قبل حزب الاحرار التحالف مع الوفد بتأييد وتشجيع محمود لهذا التحالف رغم المعارضين لذلك من الاحرار ، وبالتالى قاد محمود حزبه مرة أخرى للائتلاف مع الوفد من أجل الخلاص من وزارة صدقى وخضع الحزب أيضا لهذا القرار .

وقد خطت العلاقات الجديدة بين حزبى الوفد والاحرار خطوة أخرى فى ٤ ابريل عندما دعا محمود وزملاؤه النحاس باشا وزعماء الوفد الى حفل شاى فى نادى الاحرار والقيت الخطب من الجانبين بهذه المناسبة ، ويلاحظ أن محمد محمود قد أشار فى خطبته الى أن عقد معاهدة مع انجلترا لن يتم دون موافقة الحزبين ، وأعرب عن ثقته فى امكانية عقدها فى وقت قريب(١٥٦) .

وقد ألف الحزبان لجنة اتصال مثل الوفد فيها فتح الله بركات ومكرم عبيد ، ومثل الاحرار الدستوريين فيها محمد على علوبـــة وهيكل ، وأقرت هذه اللجنة فى أول اجتماع لها زيارة كل من طنطا وبنى سويف على أن يتقدم المســـافرين كل من النحـــاس ومحمد محمود(١٥٧) .

تقدم محمود والنحاس الوفد المسافر الى طنطا ، فذهبوا الى المحطة لاخذ القطار فوجدوها مغلقة كما منعهم البوليس بالقوة من

---

(١٥٥) د. هيكل ـ المرجع السابق ص ٣٣٠ حـ ١ .
(١٥٦) F.O. 407/213 No. 47-Loraine to Henderson, April 9, 1931
(١٥٧) د. هيكل ـ المرجع السابق ص ٣٣١ حـ ١ .

دخولها ، فأشار بعضهم بالعودة اذ ليس فى مقدرتهم مقاومة القوة بالقوة ، ولكن محمود المتحمس لفكرة تقدم الزعماء رفض الاستماع الى هذا الرأى ، وتقدم الى الباب ، ودعا الذين معه لفتحه عنوة وبالفعل استطاعوا فتحه ، فاذا بالبوليس يمنعهم ، لكن محمود لم يعبأ بل اقتحمها ، واستقل الوفد المسافر القطار ، ولكن الحكومة أمرت بتحويل القطار من طريقه الى صحراء العباسية ثم الصف والجيزة وتركه هناك ، ولكن اصرار محمد محمود والنحاس على البقاء فى القطار جعل الكثيرين من الاهالى يعرفون بما حدث ، ويتوافدون على القطار يحملون الماء والطعام ، وعاد بعضهم الى القاهرة ليذيع ما حدث وانتهى الأمر بتحرك القطار ليلا ، وعند محطة المعادى وطرة أمرت القوة الراكبين بالنزول طوعا أو كرهـا حتى اضطروا الى العودة(١٥٨) ٠

وقد علق الدكتور هيكل على هذا العمل بأنه قد شغل بال الحكومة والشعب ، ونبه الجماهير التى عرفت تفاصيله من الصحف أن الأمر خطير ، والى أن الشعب المصرى معرض لأحداث لولا جسامتها لما عرض الزعماء أنفسهم هذا التعريض ، ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف ، ولعل صدقى شعر من جانبه بأنه أفسد على الحزبين تدبيرهما(١٥٩) ٠

وبالنسبة لزيارة بنى سويف فقد انتهت عند محطة بنى سويف نفسها ، فقد حاصرت قوات الجيش المحطة حصارا كاملا ، وتقدم قائد القوة من مصطفى النحاس ومحمد محمود وأفهمهما :

---

(١٥٨) د٠ هيكل ـ نفس المرجع والجزء ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ، على شلبى مصطفى النحاس ـ المرجع السابق ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ ٠

(١٥٩) نفس المرجع والصفحة والجزء ٠

« ان الأوامر لديه صريحة فى مقاومتهم بالقوة ، ولو أدى الأمر الى اطلاق الرصاص وقتل من يقتل » ٠

وقد دفعت بهم القوة الى قطار آخر للعودة(١٦٠) ٠

وقد كتب لورين الى حكومته معلقا على هذه الزيارة بقوله :

« تأكد التعاون بين الوفديين والاحرار من الزيارة التى قام بها كل من الزعماء الكبار للحزبين الى بنى سويف فى ٦ ابريل » ٠

وتقدم المعارضة هذه الزيارة باعتبارها مظهرا ناجحا لافتقاد الحكومة أى شعبية مما أجبرها على استخدام القوة لمنعها عن التعبير عن مشاعرها ، وان كان من الصعب القول ان مكانة المعارضة قد ازدادت بعد هذه الحادثة(١٦١) ٠

وقد تكررت محاولة السفر مرة أخرى الى بنى سويف ، حيث سافر محمد محمود ومصطفى النحاس بصورة سرية ، واختار الرجلان عددا صغيرا جدا معهما فبلغ عددهم جميعا ثمانية أشخاص وذهبوا الى بنى سويف عن طريق السيارة الى منزل رئيس لجنة الوفد المركزية ٠

وعندما عرف بأمر الزيارة قامت المظاهرات وحاول البوليس تفريقها باطلاق الرصاص ، ولما كانت المظاهرات تحيط بالمكان الذى اجتمع فيه رئيسا الحزبين واصحابهما ، فقد انقلب الى حصن تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جانب ، وجعلت طلقات

---

(١٦٠) على شلبى مصطفى النحاس ــ المرجع السابق ص ٢٠٣ وايضا هيكل ــ المرجع السابق ص ٣٣٣ ــ ٣٣٤ نفس الجزء ٠

(١٦١) F.O. 407/203 No. 47, Loranie to Henderson April 9, 1931.

البنادق بين فترة وأخرى تدوى فى آذان هؤلاء الزعماء ، ولا يأمن أحدهم أن تطيش احداها فتصيبه(١٦٢) .

واستمرارا للتحالف بين محمود والاحرار من جانب والوفد من جانب آخر فى مقاومة حكم صدقى استضاف الوفد محمد محمود وزملاءه فى النادى السعدى ، وفى هذه المناسبة تبادل الزعماء الخطب مؤكدين على وحدتهم وتصميمهم على القتال معا من أجل تحقيق سيادة الأمة واستقلال البلاد .

وقد تناول محمود ردود فعل الميثاق بين الوفديين والاحرار على العلاقات الانجليزية والمصرية وقال ان الوفديين والاحرار قد توصلوا الى اتفاق بشأن التفاهم مع انجلترا ، وأن الأمة لن توافق على معاهدة تبرم أو تنفذ فى ظل نظام غير دستور ١٩٢٣ (١٦٣) .

كما حاول محمد محمود والنحاس وآخرون التقدم فى خمس سيارات الى المحطة لركوب قطار دمنهور الذى يقوم فى السادسة صباحا ، ولكن البوليس ردهم على أعقابهم فذهبوا بعد ذلك الى نادى الاحرار وقامت بعد ذلك مظاهرة فى المدينة أمكن صدها بسهولة(١٦٤) .

وفى نفس المجال « مقاومة حكم صدقى » خطب كل من النحاس باشا ومحمد محمود باشا بتتابع فى حفل الشاى الذى أقامه الاحرار الدستوريون لزعماء الوفد ، والخطبتان تهاجمان ادارة صدقى للانتخابات غير ان أهم الاعتبارات فيها هى التى تشير الى

---

(١٦٢) د. هيكل ـ المرجع السابق ص ٣٣٥ نفس الجزء .

(١٦٣) F.O. 407/213, No. 57, Loraine to Henderson, April 25, 1931.

(١٦٤) F.O. 407/213, No. 63, Loraine to Henderson, May, 7, 1931.

بريطانيا ، بينما تحدث محمد محمود بنغمة من الاعتدال غير أنه هاجم الصحافة البريطانية بشدة لتشجيعها لصدقى فى حربه ضد الشعب ·

بينما كان النحاس أقل اعتدالا وعرض على بريطانيا اما السلام واما الحرب(١٦٥) ·

ويبدو من اعتدال محمود فى هجومه على بريطانيا ، أنه سواء وهو خارج الحكم أو فى داخله لم يصل الى الحدة التى وصلت اليها زعامة الوفد فى العداء لبريطانيا ، فرغم غضبه من البريطانيين لموقفهم الأخير من وزارته ٢٨ـ٢٩ ، الا أنه استمر حريصا على عدم التورط فى سياسات معادية لهم(١٦٦) ·

وربما يعزى هجومه على الصحافة البريطانية لانها بالاضافة الى تشجيعها لصدقى قد هاجمت محمود شخصيا واتهمته بالغيرة من صدقى وطمعه فى الوزارة ·

وكان الحياد البريطانى تجاه نظام صدقى يعنى بقاءه فى السلطة أو الحفاظ على الوضع القائم ويضع المعارضة فى مأزق ، وهو الذى وصفه محمود بقوله :

« ان صدقى باشا قد أعلن أن الدستور لا يمكن تغييره الا بثورة وأن الحكومة البريطانية من جانبها قد أعلنت أنها سوف تتدخل اذا ما تعرضت أرواح وأموال الأجانب للخطر ، وان الثورة تتضمن خطرا على الاجانب كذا على كل فرد ، فكيف تقبل هذا الحياد

---

(١٦٥) F.O. 407/213 No. 116, Loraine to Hendersno, May, 25, 1931.

(١٦٦) F.O. 407/221 Jan-June 1937 List of Leading Personalities in Egypt.

المسلح بهدف احباط اى محاولة للثورة وذلك على ضوء بيان صدقى ان الثورة وحدها التى يمكن أن تعيد الدستور للأمة(١٦٧) » .

وكان التحالف بين الوفد والأحرار قد ضـــعف بعد رفض محمود اتخاذ سياسة معادية للبريطانيين ورفض الوفد كذلك فكرة الوزارة الوطنية ، وهذا ما سيتضح من اقامة محمود حفل شــاى للذين فصلهم النحاس من الوفد(*) وهم من أطلق عليهم المعتدلين الذين قبلوا فكرة الوزارة القومية برئاسته(١٦٨) .

وقد شارك محمود كذلك فى حفل الشــــاى الذى أقامه حمد الباسل وخطب فيه بقوله :

« ان الطريقة الوحيدة للخروج من الأزمة الراهنة هى التعاون وتشكيل وزارة وطنية » .

وقد علقت الوثائق البريطانية على حضور محمود الحفل هو وأصدقائه :

« بأنه يلاحظ أن الاهتمام قد قل فى هذه الأيـام عن وجود تحالف حقيقى بين محمود وبين النحاس ، وأنه أعلن ان الطريق الوحيد للوصول الى التسوية المرتجاة للعلاقات الانجليزية المصرية هى بعقد معاهدة مشرفة تضمن استقلال مصر وتضع فى حساباتها المصالح البريطانية فى البلاد(١٦٩) » .

وقد كتبت « **كوكب الشرق** » فى ١٤ ينـاير بأن المنشـــقين

---

(١٦٧) Deep, Marcus : Op. Cit., PP. 244 — 245.

(*) هم الذين عرفوا جماعة السبعة ونصف

(١٦٨) د. هيكل ـ المرجع السابق ص ٣٤٢ جـ ١ .

(١٦٩) F.O. 407/217 (1) Encin No. 19, Memorandum Respection the Egyptian press Jan 13 — 19, 1933.

الوفديين وحلفاءهم يستعدون لرفع عريضة للملك يطالبون باقالة الوزارة وتشكيل وزارة وطنية(١٧٠) .

وقد حدث فى ذلك الوقت أن انفجرت قنبلة على سور دار محمد محمود ، الذى علق على هذا الحادث بقوله :

« لم أعر هذا الحادث أهمية قط ، وقد ضحكت منه فهو عمل صبيانى لا أراه جديرا باثارة الاهتمام(١٧١) » .

وكان هذا الانفجار هو رقم ١٣ خارج دار محمد محمود ، وقد أتى النحاس بنفسه الى دار محمد محمود لتهنئته ، وفوق ذلك فان صحيفة كوكب الشرق الوفدية قد أدانت مثل هذه الانفجارات المتكررة باعتبارها أعمال بلهاء(١٧٢) .

وفى ١٩٣٤ تعرض الائتلاف بين الوفد والاحرار لاهتزاز آخر، واتهمت صحافة الوفد محمد محمود وحلفاءه ظلما بأنه يسعى للعودة الى الوزارة(١٧٣) .

ونشرت جريدة « **الديلى هيرالد** » حديثا لمحمود عن الوضع القائم أوضح فيه رغبة المصريين فى الاستقلال ، وأنهم يودون أن يحتفظوا بصداقة بريطانيا ، ولكنها تكرههم على أن يغيروا أفكارهم

---

(١٧٠) Ibid.

(١٧١) البلاغ ١٩٣٣/٥/٣٠

(١٧٢) F.O. 407/217 (1) Encin, No. 69 Memorandum Respection the Egyptian Press May, 26 — 31 1933.

(١٧٣) F.O. 407/221, Jan — June 1937, List of Leading personalities in Egypt.

تلك ، كما تحدث عن أعمال القسوة والارهاب التى تمارسها الحكومة الصدقية بقوله ، « انه يريد أن يعلم الانجليز أن هناك ثلاثة آلاف قضية جلد وتعذيب جرت وفقا للاحصاءات الرسمية فى سنة واحدة، فالحالة أشر من حالة القرون الوسطى ، وقد فر ¾ سكان فى قرية واحدة خوفا من السياط ·· ويلقى جمهور الشعب كل تبعة لا على الحكومة بل على الانجليز أنفسهم ، نعم ان الجمهور مخطىء فى ذلك ولكننا لا نستطيع أن نلومه ، فالحكومة البريطانية تقول انهـــا على الحياد ، ولكن الجمهور يرى انها تؤيد الحزب الذى يتولى الحكم(١٧٤) ·

وقد استمر محمد محمود وحزبه فى معارضتهم لنظام صدقى حتى قدم استقالته فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ وحلت وزارة عبد الفتاح يحيى فى نفس اليوم محل وزارة صدقى ·

فى١٢ديسمبر١٩٣٥هاجم بعض المتظاهرين دار محمد محمود،وقد استبعد محمود عند التحقيق الذى أجرته معه النيـــابة ، أن يكون المعتدون من الطلبة كما رجا المحقق أن يستبعد الطلبة المقبوض عليهم من تهمة التخريب(١٧٥) ·

وفى مساء يوم الاعتداء على دار محمود محمود ، وفد الى الأحرار الدستوريين كثير من أعضاء الهيئات السياسية والأطباء والمحامين وغيرهم ، ووقف محمود وألقى خطبة(١٧٦) ، شرح فيها أسباب دعوته الى اتحاد الاحزاب لأنه رأى :

---

(١٧٤) السياسة ١٩٣٣/١/٢٤ ·
(١٧٥) نفســـها ·
(١٧٦) نفسها وقد ألقى د· هيكل وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى وحنفى محمود كلمات بهذه المناسبة ·

« ان حقوق البلاد تنتقص وان الاستقلال الذى اعترفت بـه انجلترا نفسها من ١٩٢٢ ، أخـذ فى التلاشـى فى ظل الوزارة القائمة » •

وذكر محمود فى خطابه كذلك أنه من أجل الاتحاد قد قـام بزيارة النحاس وصدقى ، حتى تكون هناك جبهة لتدافع عن حقوق مصر وحرياتها السياسية ، كما هاجم أيضا وزارة نسيم واتهمها بخداع الوفد والأمة لأنها لم تصدر دستورا ولم تفعل شيئا ازاء خطر الحرب الذى على الابواب(١٧٧) وبعد كل تلك الاحداث ، استطاع الطلاب فى ١٠ ديسمبر تحقيق الوحدة بين الاحـزاب وبالتالى الموافقة على تكوين الجبهة المتحدة ، وذلك ان مكرم عبيد طلب مقابلة حافظ عفيفى وطلب منه أن يخاطب محمد محمود ليحدد موعدا لمقابلته للتكلم فى مسألة الوحدة ، ولما قابل حافظ محمد محمود وذكر له ما دار بينه وبين مكرم ، أبدى محمود تمام الاستعداد للمقابلة التى تمت بالفعل وحضرها كل من أحمد ماهر ، وحافظ عفيفى وأمين يحيى ، وحضر بعد ذلك الدكتور هيكل ، وقد أوضح مكرم خلال هذا اللقاء ان الخلاف بين الوفد والأحرار يتمثل فى أن الوفـد يريد الدستور أولا والمفاوضات ثانيا بينما يطالب الأحرار بالعكس(١٧٨) •

وأجاب محمود :

« بأن الأحرار الدستوريون لا يريدون مفاوضة مطلقـا لأن المعاهدة تمت بالفعل بعد مفاوضات ١٩٣٠ وهى جاهزة للتوقيع وعندما رد مكرم على أن مسألة السودان لم ينته الاتفاق بشأنها ـ

---

(١٧٧) السياسة ١٩٣٥/١٢/٤ ، البلاغ ١٩٣٥/١٢/٤ •
(١٧٨) السياسة ١٩٣٠/١٢/١٠ •

قال محمود اننى متفق معك ومع النحاس باشا فى هذه « الغرفة » منذ ١٩٣١ على تأجيل مسألة السودان الى مفاوضات مقبلة » ٠

عندئذ رد مكرم بأن مسألة الطيران لم يتم الاتفـــاق عليها ، فأجابه محمود بأن مشروع المعاهدة قد اتفق فيه بصفة نهائية على الأماكن التى تعيدها مصر لانجلترا لاغراض حربيـــة ، والطيران سلاح من الاسحلة الحربية ، فالاماكن التى حددت للثكنات ستكون كذلك للمطارات ، فاقتنع مكرم بأنه لم تبق ضرورة لمفاوضة وعلى ذلك يكون قيام الوحدة فى مسألة المعاهدة على أساس توقيعها من غير مفاوضة(١٧٩) ٠ مما يطرح قضية موقف محمود من القضية الوطنية باعتباره ممثلا للمعتدلين ٠

---

(١٧٩) نفس الدورية والعدد ٠

الفصل الرابع

المعتدلون والقضية الوطنية

دور محمود

بداية وقبل التعـــرف على محمد محمود مفاوضا ، أو بيان موقفه من المفاوضات المصرية البريطانية كطريق لحل القضـــية الوطنية ، يمكن وضعه تحت تصنيف ما أطلق عليهـــم بالمعتدلين المصريين ، المؤمنين بمبدأ خذ وطالب اذا صح التعبير ٠

١ ــ فهو قد أيد مشروع سعد ــ ملنر الذى ذهب لعرضه على الأمة حتى من قبل ادخال التحفظات عليه التى ابدتها الامة كشرط لقبول المشروع ٠

٢ ــ انه كان مؤيدا ومشجعا لدخول عدلى فى مفاوضات سنة ١٩٢١ ، من منطلق ايمانه باستحالة الحصول على الاستقلال التام وقبوله بالاستقلال على مراحل ، وهذا ما عبر عنه فى حديث له مع كامل سليم ابان فشل مفاوضات سعد ــ ملنر بقوله :

« ان سعد يريد الاستقلال مائة فى المائة ، وهذا محال اليس من الأفضل أن نحصل على شىء نتقوى به ثم نطالب بغيره(١) » ٠

٣ ـ ويتضح موقفه أكثر بعد تولية ثروت الوزارة فى سنة ١٩٢٢ ، ففى حديث لعدلى مع أحد رجال دار المندوب السامى ، عن استئناف مفاوضات جديدة ، ينبه محمود عدلى وكان حاضرا الاجتماع بأنه يجب ان تبذل الجهود خلال الانتخابات لاحراز الاغلبية المؤيدة للتسوية مع بريطانيا ، وابعاد العناصر المتطرفة من البرلمان(٢) ٠

٤ ـ وبعد أن أصبح فى موقع اتخاذ القرار فى سنة ١٩٢٩ عبر عن موقفه من اختيار المفاوضات كحل للقضية المصرية بقوله : **« ان مبدأنا العمل على انهاض مصر والحصول على استقلالها عن طريق المسالمة والاقناع ، لا عن طريق اشعال الثورات واستعمال العنف »(٣) ٠**

٥ ـ وابان مفاوضات النحاس ـ هندرسون سنة ١٩٣٠ ، يعترف محمود بأن طريق المفاوضات لايحقق آمال البلاد ولكنه خطوة الى الاستقلال ، وفى نفس الوقت هو الطريق لتحقيق آمالها فى المستقبل فيقول **« انه ليس لمصرى فى قلبه حبة من الايمان الوطنى أن يعتقد ان المفاوضة تحقق آمال البلاد ، فالمفاوضات لاتحقق هذه الآمال لانها أخذ وعطاء ، وانما نتيجة المفاوضات هى خطوة تستجمع البلاد فيها قواها ، وتسعى بعد ذلك لتحقيق آمالها وأمانيها ، وكل من يقول بغير ذلك هو كذاب ومنافق »(٤) ٠**

---

(١) انظر الفصل الأول حديث بين محمود وكامل سليم ٠

(٢) د٠ أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ١٦٣ ٠

(٣) **اليد القوية** ـ ص ٧٢ ٠

(٤) **السياسة** ـ ١٩٣٠/٥/٢٥ كلمة محمود فى أعضاء لجنة السيدة زينب ٠

أى أن محمود برغم اعترافه بفشل المفاوضات كطريق للحصول على مطالب البلاد كاملة ، الا انه فى نفس الوقت لايتصور طريقا آخر للحصول على الاستقلال الكامل ٠

ولا شك أن هناك عديدا من العوامل هـى التى مكنت محمد محمود من أن يلعب دورا رئيسيا فى المفاوضات المصرية البريطانية منها قدراته الشخصية ومكانته الاجتماعية ، وخروجه من أسرة من كبار الملاك المصريين ، وما وفرته له تلك المكانـة من تعليـم فى انجلترا ، وما ترتب على ذلك من تمكنه من اللغة الانجليزية وما نتج عنه دوره فى الوفد ، حيث كان يترجم بمفرده ولفترة غير قصيرة كل ما يرد للوفد من أوارق ، ثم كان مرجع الوفد فى الانجليزية مما يتضح من ترجمته لعبارة الحكم الذاتى ،(*) ثم رحلتـه الى أمريكا لشرح القضية المصرية وتردد أمريكا فى السماح له بالدخول اليها ، وذلك بضغط من انجلترا التى كانت تعارض فى ذهابه الى هناك خشية من اتصاله بالدوائر السياسية الامريكية ٠

وقد وضحت مكانة محمود السياسية من رفض سعد السماح له بالذهاب الى بريطانيا لما يكون لذلك من تأثير على الرأى العـام المصرى ، على الرغم من سماحه لعلى ماهر عضو الوفد بالذهاب الى هناك(٥) ، أو من اختيار سعد للطفى السيد ومحمد محمود للاشتراك معه فى التفاوض مع ملنر ، ثم مقابلة سعد لملنر واختياره أيضا لمحمود باعتباره مبعوث الوفد الى مصر لعرض مشـروع ملنر ، وذلك ليشرح له ماحدث فى مصر أثناء عرض المشروع من طلبات الامة ، على الرغم انه لم يكن كما هو معروف مبعوث الوفد

(*) كان الأستاذ كامل سليم سكرتير الوفد قد ترجم له عبارة Self Government بالحكم الذاتى فرجع الوفد الى محمد محمود للتأكد من صحة ترجمة العبارة ٠

(٥)لتفاصيل هذا الموضوع ـ انظر الفصل الأول ٠

الوحيد بل كان معه لطفى السيد وعلى ماهر والمكباتى(٦) ، ولا شك انه بامتداد الفترة زاد حجم دور محمود فى المفاوضات تبعا لنمو مكانته السياسية ، حيث كان وكيل حزب الاحرار الدستوريين . ثم الدور الرئيسى الذى قام به فى انضمام الاحرار الى الوفد فى عام ١٩٢٥ لمقاومة حكومة زيوار ، وماكان بعد ذلك من توليه الوزارة كوزير فى حكومات عدلى وثروت والنحاس ، ودوره البارز فى الاطاحة بالحكومة الاخيرة مما مهد له تولى رئاسة الوزارة الأولى .

وبمرور الوقت وتضافر تلك العوامل تزداد مكانة محمود السياسية وبالتالى يبرز دوره فى المفاوضات المصرية البريطانية ، فمحمود أثناء مفاوضات ثروت ـ تشمبرلين على سبيل المثال وهو نائب رئيس حزب الاحرار الدستوريين ، غيره وهو رئيس الوزراء ورئيس الحزب الثانى فى البلاد ابان مفاوضات سنة ١٩٢٩ .

وعلى ضوء الحقائق السابقة نتابع فى الصفحات التالية دور محمود فى المفاوضات المصرية البريطانية وقد قسمناها الى مرحلتين تفصل بينهما تلك الجولة من المفاوضات التى ارتبطت باسمه ١٩٢٩ ، والتى عرفت بمفاوضات محمود ـ هندرسون .

أولا : ـ موقفه من المفاوضات قبل عام ١٩٢٩ :

كانت الجولة الأولى للمفاوضات المصرية قبيل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ المعروفة بمفاوضات عدلى ـ كيرزون ، وكان

---

(٦) لمزيد من التفاصيل ـ انظر الفصل الأول ايضا .

محمود وأصحابه(*) كما هو معروف قد وقفوا مع عدلى فى خلافه مع سعد زغلول ، فأيدوه فى اعتزامه التفاوض مع كيرزون ، ونشروا بيانا فى الصحف فى ١٢ يونية ١٩٢١ يشيدون فيه بمقدرة عدلى السياسية ويعلنون تأييدهم له اثناء قيامه بالتفاوض(٧) ٠

وقد أيد محمود فى خطبة له فى عام ١٩٢٣ ، قيام عدلى بالتفاوض مع الانجليز بقوله « انه لو استمر الوفد كتلة واحدة وترك حكومة عدلى تتفاوض مع الانجليز على قواعد وأسس متفق عليها بينها وبين الوفد ، فاذا نجح عدلى فى المفاوضات فان ذلك لن يقلل من شأن الوفد ودوره فيها ، واذا ما فشل فان الوفد باق ووحدته لم تمس »(٨) ٠

وقد رغب محمد محمود ولطفى السيد فى الحضور مع عدلى اثناء مفاوضاته ، وان كان عدلى قد رأى أن بقاءهما فى مصر أفيد(٩) ٠

وعندما قطع عدلى مفاوضاته مع كيرزون ، وبعد تراجع بريطانيا عما كانت قد سلمت به لمصر خلال مفاوضات سعد ـ ملنر، عبر محمود عن رأيه فأشاد بموقف عدلى وأنه لم يفرط بل تفاوض لرفع شأن مصر فى انجلترا ، « **وانتهى بقطع المفاوضات محتفظا بحقوق بلاده كاملة وأفهم الانجليز ان مصر مصممة على أن تعيش حرة مستقلة** »(١٠) ٠

(*) زملاء محمود ـ لطفى السيد ـ المكباتى ـ شعراوى ـ علوبه ـ عبد العزيز فهمى ـ حافظ عفيفى ٠

(٧) محمد على علوبه ـ المرجع السابق ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧

(٨) **السياسة** ـ ١٩٢٣/٧/١

(٩) يوسف نحاس ـ المرجع السابق ص ١٢ ـ ١٤

(١٠) **السياسة** ـ ١٩٢٣/٧/١

ولانكاد نجد موقفا محددا لمحمود من مفاوضات سعد مكدونالد عام ١٩٢٤ ، وان كنا قد وجدنا موقفا لحزب الاحرار الذى كان محمود شخصية من أهم الشخصيات المحركة فى داخله ٠ فعقب عودة سعد من لندن أثر فشل مفاوضاته مع مكدونالد طالبه الأحرار بالاستقالة ، وشبهوا موقفه هذا بموقف عدلى فى عام ١٩٢٢ عند فشل مفاوضاته مع كيرزون والذى قدم على أثرها استقالته(١١)

وقد ظل الاحرار ومنهم محمود على موقفهم من العمل على اسقاط الوزارة السعدية ، فرفضوا دعوة سعد الى الاتحاد ، وأصدروا ، ميثاقا وطنيا بالاشتراك مع الحزب الوطنى تحت دعوى التمسك بالاستقلال التام لمصر والسودان(١٢) ، كما اتهموا سعد بالعمل على ضياع السودان وانه لم يذكر شيئا عنها فى خطابه فى البرلمان عقب عودته من لندن(١٣) ٠ وعندما عدل سعد وزارته اتهموه ايضا بانه قد ترك السياسة الى الادارة(١٤) ٠

أى أن محمود وحزبه كانوا يريدون أن يستقيل سعد بعد فشل مفاوضاته مع مكدونالد ، ولما لم يستجب استمروا فى الهجوم على الوزارة من أجل اسقاطها ٠

بالنسبة لموقف محمود من مفاوضات ثروت وتشمبرلين فقد

---

(١١) وادى النيل ـ ١٩٢٤/١٠/٢٢ بعد عودة الرئيس ٠
(١٢) وادى النيل ـ ١٩٢٤/١٠/٣٠ العمل فى سبيل مصر ٠
(١٣) وادى النيل ـ ١٩٢٤/١٠/٢٨ الوزارة والسودان وذكرت الجريدة أن سعد قد خطب فى الاسكندرية وتحدث عن السودان وأكد حرصه على التمسك بوحدة وادى النيل ٠
(١٤) وادى النيل ـ ١٩٢٤/١٠/٢٩ للاصلاح لا للمحاباة وانظر ايضا وادى النيل ـ ١٩٢٤/١٠/٣١ لمن تشكون ـ شكوى الأحرار من وزارة سعد وايضا العدد ١٩٢٤/١١/١٠ الى العمل عن شكوى الأحرار من تشدد الوزارة فى سياستها الادارية ٠

اجتمع مع أعضاء حزبه لبحث مشروع المعاهدة ، وقد صرح عقب الاجتماع بأن الوزارة القائمة وعلى رأسها ثروت متضامنة تضامنا اكيدا مع الاحزاب المختلفة لرفض المشروع(١٥) ٠

وقد كان محمود وزيرا للمالية فى وزارة ثروت ، وعندما اجتمع مجلس الوزراء لبحث المشروع أجمعوا جميعا بمن فيهم محمود ، على رفضه رغم انه لكان أمام الوزارة ثلاثة حلول ، اما أن تقبل المشروع جملة ، واما أن ترفضه جملة ، واما ان تبدى عليه الملاحظات لازالة ما فيه من نقص(١٦) ٠

وكان ثروت يود ان تبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح امامه بابا جديدا لاعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية ، واستكمال ما فى المشروع من نقص اذ كان يشعر بأن وفاة سعد قد تركت من الاثر فى وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون الغاية من الاتفاق مع مصر ، ولكن رجال الوفد فى الوزارة لم يروا هذا الرأى بل رفضوا المشروع جملة(١٧) ٠

وقد فسر الدكتور هيكل ذلك الموقف بأن محمود وزملاءه الاحرار المشتركين فى الوزارة لم يروا ان يخالفوا هذا القرار ، مخافة ان يتهموا بالتهاون فى حقوق البلاد(١٨) ٠ كما انهم كذلك لم يشأوا أن يظهروا فى المرتبة الثانية من الوطنية بموافقتهم على معاهدة سوف ترفض بواسطة الاغلبية(١٩) ٠

---

(١٥) المقطم ـ ١٩٢٨/٣/٢ موقف الوزارة من الاحزاب المؤتلفة ٠

(١٦) د٠ هيكل ـ المرجع السابق ص ٢٨٣ حـ ١ ٠

(١٧) نفس المرجع والصفحة ٠

(١٨) نفس المرجع ـ ٢٨٣ ـ ٢٨٤ ٠

(١٩) السياسة ـ ١٩٢٨/١٢/٢٣ والتى ذكرت ايضا أن هذه المعاهدة قد رفضت دون ان تدرس بل على الأكثر حتى دون أن تقرأ ، رفضها الوفد فرفضتها الوزارة تبعا لذلك ٠

مقترحات محمد محمود ـ هندرسون سنة ١٩٢٩ :

لم يرغب محمد محمود فور توليه الحكـــم فى الدخول فى المفاوضات مع انجلترا لحل المسألة المصرية مما يظهر من أحاديثه وخطبه فى تلك الفترة بانه قد قرر عدم استئناف المفاوضات الا بعد ان يتحقق للبلاد اصلاحاتها الداخلية ورفـــع مستوى حالتهـــا الاقتصادية(٢٠) وعودة الثقة والسكينة الى البلاد ، كما صرح كذلك أنه لايمكن عقد معاهدة الا اذا صادق عليها البرلمان المصـــرى فى المستقبل(٢١) ٠

ولما كان محمود قد عطل الحياة النيابية لمدة ثلاث ســنوات قابلة للتجديد ، فكأنه كان ينوى تأجيل اجراء التسوية العامة مع بريطانيا الى ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وذلك خشية أن يكون فى فشل المفاوضات اذا قدر لها هذا نهاية لحكمه(٢٢) ٠

ويبدو انه لذلك قد اتبع فى حل المسألة المصرية خطة تقوم على تجزئتها وتسوية ما كان مرتبطا منهـا بتنفيذ سياســـة الوزارة وبرنامجها الاصلاحى من جانب ، والى العمل من جانب آخر فى حدود الحالة القائمة على استعادة ما خسرته مصـــر فى أمـــر

---

(٢٠) **اليد القوية** ـ حديث لمحمود مع مراسل الجورنال ديتاليا ص ٧١ ٠

(٢١) نفس المصدر ـ ص ٦٤ ـ ٦٥ وانظر كذلك نفس المصدر ـ ص ٤٨ يصرح محمود بأنه لن يستانف المفاوضات الا بعد استقرار النظام فى الداخل وكذلك أحمد شفيق الحولية السادسة ص ٧١٣ خطاب محمود فى كليـــة سان مارك ٠

(٢٢) د٠ عبد العظيم رمضان ـ **تطور الحركة الوطنية** جـ ١ ص ٦٩٩ ود٠ عزباوى ـ **مفاوضات النحاس ـ هندرسون** ص ١٠ ٠

السودان ، وعلى المشاركة الجدية فى الحياة الدولية(٢٣) ٠

وبناء على تلك الخطة قام بتسوية قضية مياه النيل وحاول تعديل نظام الامتيازات من حيث توسيع اختصاصات المحاكم المختلطة ، وفرض ضرائب على الاجانب(٢٤) وقد بدأ محمود بهذه المسائل لانها كانت تتصل فى أسبابها ومقدماتها بالسياسة التى خطها لوزارته قبل عام ، وانه اعتقد ان تلك السياسة بما نشرته فى صفوف السكان من الاطمئنان والسكينة وما أعادته للحكومة من أسباب الثقة والهيبة قد حتمت عليه ان يعمل فى رفق وأناة على مواصلة السير فيها حتى يبلغ بها غايتها ويصل بها الى أقصى مداها وأبعد نتائجها على حد قوله(٢٥) ٠

وعندما سافر محمود الى لندن فى ١٣ من يونية ١٩٢٩ لحضور الحفلة التى اقامتها له جامعة اكسفورد لمنحه لقب الدكتوراه الفخرية فى القانون المدنى(٢٦) ، لم يكن فى نيته التفاوض فى المسألة المصرية برمتها بل كان يرغب فى تناول ثلاث مسائل فقط :

مسألة الامتيازات الاجنبية ، ومسألة الحاق مصر بعصبة الامم ، وأخيرا مسألة الانذار البريطانى بشأن السودان(٢٧) ، ولذلك

---

(٢٣) **القضية المصرية** ــ ص ٢٩٨ ود٠ رمضان ــ المرجع السابق نفس الجزء ص ٧٠٠ ٠

(٢٤) د٠ رمضان ــ المرجع السابق نفس الصفحة ٠

(٢٥) **القضية المصرية** ــ ص ٢٩٩ ٠

(٢٦) نفس المصدر ــ ص ٢٩٧ والرافعى ــ المرجع السابق حـ ٢ ص ٨٣ ، ود٠ أحمد زكريا ــ المرجع السابق ص ١٧٠ ٠

(٢٧) **السياسة** ــ ١٩٢٩/٩/٩ « شيء ما حدث فى لندن اثناء مفاوضات محمود الأخيرة »

لم يصطحب محمود وفدا رسميا لاجراء المفاوضات يضم الخبـراء والفنيين(٢٨) ٠

وعندما تحدث محمود حول تلك المسائل الى رجـــال وزارة الخارجية ، أبدوا له أن حلها يجعل ما بقى من المسائل المعلقة قاصرا على حماية المواصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر ، وأنه من الأفضل تناول المسائل المعلقة كلها بالبحث(٢٩) ، فاضطر محمود عند ذلك الى موافقتهم ، وخاصة بعد أن حصل على قبول من رجال الخارجية الانجليزية لبعض المبادىء التى أراد محمود أن تسلم بها قبل الدخول فى أى بحث(٣٠) ٠

وبذلك دخل محمود فى مفاوضات فى القضية المصرية بأكملها على الرغم من انه لم يكن راغبا فى ذلك بدليل عدم اصطحابه وفدا من الخبراء والفنيين كما سبقت الاشارة ، بالاضافة الى مقالات « **السياسة** » وتصريحاته نفسها التى تؤكد على انه لن يدخل فى مفاوضات حول المسألة المصرية برمتها(*) ٠

ويؤكد ايضا حديث محمد محمود مع هيكل على ذلك حيث أخبره أن وزارة الخارجية البريطانية ترغب فى محادثته فى المسائل

---

(٢٨) د٠ أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ١٧٠ ٠

(٢٩) **السياسة** ـ ١٩٢٩/٦/٩ ـ وايضا **السياسة** ١٩٢٩/٧/٢٨ والتى ذكرت ان هندرسون قد صرح بأن الحكومة مستعدة للنظر فى أدق المسألة المصرية بحذافيرها ، وايضا العدد ١٩٢٩/٦/٢٦ الفوز الأكبر ان بريطانيا لها اليد الأولى فى بحث المسائل المعلقة ، والعدد ١١ ـ ٧ ـ ١٩٢٩ ـ تصريح رسمى خطير فى مجلس العموم ٠

(٣٠) نفس الدوية ـ ١٩٢٩/٩/٩ ٠

(*) انظر اعداد **السياسة** ١٩٢٩/٧/١٤ حديث المفـــاوضـات أراجيف لا حقيقة لها ـ والعدد ١٩٢٩/٦/٢٤ حديث المفاوضات ، وأيضا العـــدد ١٩٢٩/٧/١٩ تصريح رسمى خطير فى مجلس العموم والعدد ١٩٢٩/٦/٢٦

المعلقة بين مصر وبريطانيا ، علها تستطيع أن تنتهى الى اتفاق معه ، وأضاف انه يخشى أن تنتهى محادثاته الى استقالة وزارته والى رجوع البلاد الى عهد الفوضى التى انقذها منه(٣١) ، وقد أجابه هيكل « **بأن هذا العرض من جانب بريطانيا لايمكن رفضه أيا كانت النتائج التى تترتب عليه** » ، واستطرد قائلا ، «**هذه فرصة تهيأت لك تعالج فيها ما أستعصى على غيرك علاجه فان أنت لم تنتهزها ، فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الانجليزية ملك مصر أنهم يريدون المفاوضة ، فاذا طلب اليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك ان ترفض ثم تبقى رئيسا للوزارة ، هذا الى انك اذا نجحت فى تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخرا لك لاينساه منصف ، فان أنت قطعت المفاوضة واضطررت للاستقالة كان ذلك عملا وطنيا يحفظه لك التاريخ(٣٢)** » .

ويبدو أن محمود قد اقتنع بحديث الدكتور هيكل وخاصة انه كان يتردد عليه فى تلك الفترة رجلان من الانجليز هما المستر ديلانى مراسل رويتر وسيسل كامبل من دار المندوب السامى وكانا يحاولان اقناعه بأنه سيحصل من حكومة العمال على مزايا لم يحصل ثروت على شىء منها فى مفاوضاته مع تشمبرلين سنة ١٩٢٧(٣٣) .

وقد شرح محمود الاسباب التى جعلته يتناول المسألة المصرية بجملتها بقوله ، انه قد شعر أن الخطوات التى يتقدمها فى هذا السبيل دون الجهد الذى يبذله والغاية التى يترسمها والنجاح الذى يحق

---

(٣١) د. هيكل ــ المرجع السابق حـ ١ ص ٣٠١ وأيضا غربال ــ المرجع السابق ص ٢٠٧

(٣٢) نفس المرجع والصفحة وايضا غربال نفس المرجع والصفحة ؛

(٣٣) د. هيكل ــ نفس المرجع والجزء ص ٣٠٢ .

له « بقوة مركز الحكومة المصرية فى تلك المسائل المختلفة أن أطمع فيه ، ولم ألبث أن تبينت أن مجهوداتى تكون أكثر انتاجا وأعظم توفيقا لو عالجت المسألة المصرية بالجملة لا بالتفاريق(٣٤) » .

وعلى أثر موافقة محمود على الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، صرح أنه منذ وصوله لندن تغير الموقف تغيرا كبيرا وانه لايمكن ان يدع الفرصة تمر دون الوصول الى تسوية مرضية لغاية ، يوقن أن المصريين سيقبلونها(٣٥) وعلى العموم فيبدو أن محمود قد اضطر الى معالجة المسألة المصرية بجملتها بعد أن تحدث مع وزارة الخارجية التى اقنعته ان الضرورة تقضى معالجة المسألة كلها(٣٦) .

وفى البداية طلب هندرسون من محمود أن يحدد مطالب مصر ، ليرى ما اذا كان من الممكن ان تقبلها الحكومة البريطانية ، مع مراعاة أن المشروع الذى انتهت اليه مفاوضات ثروت ـ تشمبرلين ١٩٢٧ ، هو أقصى ما تتنازل عنه الحكومة البريطانية ، وأن كل ما عليه أن يبين مآخذه عليه ، ثم ينظر الجانبان بعد ذلك فيما اذا كان هناك من سبيل لتحقيق الاتفاق بين البلدين(٣٧) .

---

(٣٤) السياسة ـ ١٩٢٩/١٢/٢٥ مناقشات مجلس العموم والقضية المصرية ص ٢٩٩ .

(٣٥) نفسها ـ ١٩٢٩/٧/٢٩ تصريح لدولة محمد محمود باشا .

(٣٦) انظر نفس الدورية ـ ١٩٢٩/١٢/٢٥ .

(٣٧) القضية المصرية ـ ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠ وغربال ـ المرجع السابق ص ٢١٠ والسياسة الأسبوعية ـ ١٩٢٩/١١/٩ الكتاب الأخضر المصرى عن المفاوضات ١٩٢٩ .

وبناء عليه أوضح محمود(٣٨) ما تريده الأمة المصرية من استقلال لايختلط بالحماية أو الوصاية أو وجه من وجوه التبعية ، ثم أظهر ما فى مشروع ١٩٢٧ من قصور عن تحقيق تلك الغاية ، حيث انه يترك احتلال البلاد قائما ، وأنه لايمكن فى يقين الناس ان يستقيم للاستقلال معنى أو تتسق له ضرورة الا اذا اقترن بزوال الاحتلال وأن المشروع الذى يوصف انه محالفة لايحقق تكافؤ ما يجب أن يكون بين البلدين من الحقوق والتكاليف(٣٩) ٠

واصل محمود تصوره لما يراه لحل القضية المصرية ، فطلب ان تستعيد مصر حريتها بالنسبة للاجانب فلا يشاركها أحد فى هذا الشأن باسم حماية الاجانب والمسئولية عن أرواحهم وأموالهم ، وأن تعدل الامتيازات بما يتفق مع روح العصر وحالة مصر وان تلغى الادارة الاوروبية ، وأن تكون سيادة البلاد داخلية أو خارجية فى جملتها وتفصيلها مطلقة من كل قيد فتزول سلطة الضباط البريطانيين فى الجيش ، ولا يبقى المستشاران الا بمقدار حاجة الحكومة المصرية الى مشورتهما فيما تعتزمه من مشروعات الاصلاح ، ويكون لهـا وحدها حق تقدير هذه الحاجة ، ويراعى فى اختيارهما وتعيينهما انهما موظفان مصريان(٤٠) ٠

---

(٣٨) **السياسة** ـ ١٩٢٩/١٢/٢٤ وايضا نفسها ١٩٢٩/١٢/٢٥ حيث ذكر هندرسون أن ـ محمود ومعه حافظ عفيفى قد وضعا مذكرة بالقواعد العامة التى يرغب رئيس الوزراء المصرى ان يصل بها الى تسوية العلاقات المصرية والبريطانية وهذه القواعد موضوعة طبقا لتوصيات لجنة ملنر ٠

(٣٩) **القضية المصرية** ـ ص ٣٠٠ ـ **والسياسة الأسبوعية** ـ ١١/٩/ ١٩٢٩ **الكتاب الأخضر** ٠

(٤٠) نفس المصدر والصفحة ـ ونفس الدورية والعدد وايضا غربال ـ المرجع السابق ص ٢١١ ٠

وبالنسبة للسودان فقد طلب محمود أن تحترم وتنفذ اتفاقات سنة ١٨٩٩ بشأنه مؤقتا ، وعلى ذلك يعود اليه قسم من الجيش المصرى كما كان الحال قبل ١٩٢٤ وطلب كذلك أن تنقطع التدابير والاجراءات التى ترمى الى التضييق على المصريين ، فيكون شأنهم فى حرياتهم ومصالحهم فى السودان شأن البريطانيين ، وقرنت هذه التسوية الوقتية بالاحتفاظ بحرية الحكومة فى المفاوضة فى الوقت الذى تراه ملائما(٤١) ٠

وبعد مناقشات طويلة وعسيرة فى هذه المسائل ، وفى تأمين المواصلات الامبراطورية ، وتنظيم المحالفة بين البلدين ، اتفق على أن تعد وزارة الخارجية مشروعا يتضمن جملة ما تم الاتفاق عليه فى هذه الشئون جميعا ، وذكر محمود كذلك انه اقترح ان تتضمن المعاهدة الاحكام الكلية للتسوية الجديدة ، وان يترك البيان والتفصيل لكتب تتبادل بين المفاوضين تصدر تارة عن الجانب المصرى وتارة عن الجانب البريطانى بحسب ما تقتضيه طبيعة الكتاب(٤٢) ٠

وقد حرص محمود كذلك على أن تظل المفاوضات مأمونة العواقب اذا لم تتمحض عن نجاح أو اتفاق ، فاشترط ألا يمس مصر أذى أو تضييق اذا تبين له أن المحادثات لم تثمر اتفاقا مرضيا فرفضه ، أو اذا وافق على الاتفاق ثم عرضه على البلاد فرفضته ولم تقره(٤٣) ٠

---

(٤١) نفس المصدر والصفحة ـ ونفس الدورية والعدد ونفس المرجع والصفحة ٠

(٤٢) نفس المصدر والصفحة ـ ونفس الدورية والعدد ونفس المرجع والصفحة ٠

(٤٣) نفس المصدر ص ٣٠٠ ، ونفس الدورية والعدد ٠

وعندما تسلم محمود من وزارة الخارجية البريطانية فى ٥ يولية سنة ١٩٢٩ ـ المشروع الذى وضعته بناء على محادثتهما وهو المشروع (أ) ، قام هو وعبد الحميد بدوى بدراسته ليريا مدى مطابقةالمشروع المكتوب للاتفاق الشفوى ، ومدى مطابقته كذلك للامانى القومية على وجه مرض ، وبدأت بين محمود والجانب البريطانى أحاديث جديدة على أساس النص المكتوب انتهت الى المشروع المعدل (ب)(٤٤) والذى قبله محمود فى ١٤ يوليو سنة ١٩٢٩ ، ثم انتقل الى مجلس الوزراء البريطانى الذى أقره مبدئيا ، ثم عهد به الى لجنة مكونة من ثلاثة وزراء اتصلت بالخبراء العسكريين وغير العسكريين ، ليستطلعوا رأيهم فى المشروع ، وقد وصف محمود هذا الدور بأنه كان دقيقا ، حيث ان هؤلاءالخبراءأبدوا تشددا وصلابة فى آراء معينة حتى لا تقبله مصر ، فقد اعترضوا على انتقال الجيش البريطانى الى مناطق نائية لايتوفر فيها الماء ، فأكد محمود لهم أن الحكومة المصرية ستوفر لهم مياه الشرب وسلامته وستحاول تقليل ذلك العنت لأن ما تصنعه فى هذا السبيل سيعود بعد ذلك أثره على ما قد يرابط من القوات المصرية فى تلك النواحى فيما بعد(٤٥) ٠

واخيرا خرج المشروع متخذا شكل مقترحات ، وقد علل محمود ذلك بأنه من مقتضيات النشر عدم ايراد الديباجة بما يتصل بها من الصيغ ألتى تستعمل فى تحرير المعاهدات ، ولذلك أطلق على المشروع اسم مقترحات(٤٦) ٠

وان كان الوفد وهو محق فى هذا التعليل قد علل ذلك بأن

---

(٤٤) نفس المصدر ص ٣٠١ ، **السياسة الأسبوعية** ١٩٢٩/١١/٩ ٠

(٤٥) نفس المصدر ص ٣١١ ـ ٣١٢ ونفس الدورية والعدد ٠

(٤٦) نفس المصدر ـ والصفحة ونفس الدورية والعدد ٠

الحكومة البريطانية قد جعلته مقترحات وليست معاهدة لأنها كانت تدرك جيدا أن محمود لايستند على اغلبية شعبية ، وأن حكومتـه لادستورية ، ولهذا أصرت على أن تعـــرض المسألة على البرلمان المصرى المنتخب انتخـــابا حرا حتى يمكن الاتفـــاق مع حكومـــة برلمانية(٤٧) ٠

ولن نستعرض نصوص المشـــروع فهو متوفر فى العديد من المصادر(*) ، ولكن سنوضح أهم ما حققه فقد نصت المادة الأولى منه على انتهاء احتلال مصر عسكريا ، ولم يكن الجانب البريطانى قد وافق على هذا المطلب بنص صريح منذ أن طلبه الوفد المصرى عام ١٩٢٠(٤٨) ٠

كما نص فى المقترحات كذلك على نيل مصر عضوية عصبة الأمم ٠ على أن ـ تعضدها بريطانيا فى ذلك ، وجاء النص الجديد فى مقترحات هندرسون على النحو الذى طلبه محمود وزاه يرضى لكرامة مصر ، على أن ذكر ذلك جاء من جانب مصر على سبيل الخبر ومن جانب بريطانيا على سبيل التعهد بالتعضيد ، والواقع ان

---

(٤٧) انظر البلاغ ـ ١٩٢٩/٨/٢١ تصريح دالتون وايضا البلاغ ١٢/ ١٩٢٩/٨ تلغرافات خصوصية والبلاغ كذلك ـ ١٩٢٩/٨/٤ ـ هل ابرمت المعاهدة أم هى اقتراحات تم درسها ، ١٩٢٩/٦/١٢ القضية المصرية ورئيس الوزراء ، وانظر وجهة نظر السياسة ١٩٢٩/١٢/٢٤ بأنه تراجع نتيجة لعدم ادلاء الوفد برأيه فى المشروع ٠

(*) انظر القضية المصرية ص ٢٩٧ ـ ٣٤٠ والسياسة الأسبوعية ـ ٩ ـ ١١ ـ ١٩٢٩ ٠

(٤٨) د٠ احمد زكريا ـ المرجع السابق ـ ص ١٧٣ وايضا د٠ عبد الله عزباوى ـ المرجع السابق ص ٢٢ والسياسة ١٩٢٩/١١/١١ بعد نشر الكتاب الأخضر ٠

محمود قد خلص النص من وساطة بريطانيا التى وردت بالمشروعات السابقة ، وجعله طلبا مصريا أصيلا(٤٩) ٠

كذلك حـــددت المادة التاســعة قناة السويس وحدها كطريق أساسى للمواصلات الامبراطورية ، وانسحاب القوات البريطانية الى منطقة القناة ، بحيث لايكون لوجود تلك القوات صـــفة الاحتلال مطلقا ولايخل بأية وجهة من الوجوه بحقوق السيادة المصرية(٥٠) ، ولم يحصر أى من المشروعات السابقة القوات البريطانية فى هذه المنطقة لهـــذا الغـــرض الذى يبدو محددا مثلمـــا وردت بذلك المشروع(٥١) ٠

ومع ذلك فقد اغفلت تلك المادة أن قناة السويس طريق دولى عالمى وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، وجعلتها كأنها مخصصة فقط لأن تكون طريقا أساسيا للامبراطورية البريطانية وحدها ، كما لم تحدد الاماكن التى ستستقر فيها القوات البريطانية ، وجعلت عدد تلك القوات التى سترابط فى تلك الجهة غير معين وتركت تقديره للانجليز وعينت الموقع العام الذى سترابط القوات المسلحة فيه بأنه شرقى خط طول ٣٢ شرقا ويدخل ضمن هذا الخـــط بلاد تتبع مديريتـى الدقهلية والشرقية ، ويمتد فيقرب ، ويقابل المعادى ، وهذه الجهة وما يليها من الشرق والغرب تابعة جميعها لمديرية الجيزة من جهة الزمام والادارة(٥٢) ٠

---

(٤٩) نفس المرجع والصفحة وانظر حول هذا الموضوع **القضية المصرية** ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣ ٠

(٥٠) د٠ عبد الله عزباوى ـ المرجع السابق ص ٢٢ ، الرافعى المرجع السابق ـ ص ٨٦ ـ ٨٧ حـ ٢ **والقضية المصرية** ٣٣٢ انظر المادة التاسعة منها ٠

(٥١) د٠ أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ١٧٤ ٠

(٥٢) د٠ رمضان ـ المرجع السابق حـ ١ ص ٧٠٣ ـ ٧٠٤ ود٠ عبد الله عزباوى ـ المرجع السابق ـ ص ٢٢ ٠

أما مسألة الامتيازات فقد نصت المقترحات ، على ان نظامها لم يعد يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر ، ومن ثم تتعهد بريطانيا ببذل كل ما فى وسعها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للاجانب على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، وعلى تطبيق التشريع المصرى على الاجانب(٥٣) ٠

كذلك أحرزت هذه المقترحات تقدما واضحا ، وذلك عندما اعترفت بريطانيا لمصر بأنها هى المسئولة منذ الآن عن ارواح الأجانب وأموالهم(٥٤) ، وتسليمها بأن مسألة حماية الأقليات المشار اليها فى تصريح ٢٨ فبراير ستكون فى المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها(٥٥) ٠

وقد حدث تقدم آخر بخصوص الجيش المصرى ، فنص على انهاء الترتيبات التى يباشر بمقتضاها المفتش العام البريطانى ومن معه اختصاصات معينة ، وعلى سحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، على أن تتعهد مصر بمشورة « بعثة عسكرية بريطانية(٥٦) ٠

وبخصوص السودان نصت المادة ٣ من المقترحات على أنه مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة

---

(٥٣) د٠ أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ١٧٤ ـ ١٧٥ والرافعى ـ المرجع السابق ص ٨٧ حـ ٢ **والقضية المصرية** ـ ص ٢٣٢ المادة ١١ **والسياسة** ـ ١٩٢٩/٨/١٨ مشروع الاتفاق ومسألة الامتيازات ٠

(٥٤) **السياسة** ـ ١٩٢٩/٨/١٩ حق مصر فى التشريع المالى للاجانب ٠

(٥٥) نفس الدورية ١٩٢٩/١١/١١ ود٠ رمضان ـ المرجع السابق ص ٧٠٤ ٠

(٥٦) الرافعى ـ المرجع السابق ص ٨٨ جـ ٢ وأيضا د٠ رمضان ـ المرجع السابق ص ٧٠٤ ٠

للاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقات المشار اليها(٥٧) ٠

وربما يكون محمد محمود قد نجح بذلك فى اعادة الاوضاع التى كانت عليها علاقة مصر بالسودان قبل اخراج الجيش المصرى منه عام ١٩٢٤ ، وما ترتب على ذلك من اجراءات فصل السودان عن مصر عقب مصرع السردار ، بينما كان المشروع النهائى للمفاوضات السابقة قد أتى خلوا من أى نص يتعلق بالسودان بعد أن رفض الجانب البريطانى ماطلبه المفاوض المصرى(٥٨) ٠

وقد علق محمود على تلك المادة بأنه نجح فى منع الجانب البريطانى من استحداث أى وصف جديد لمركز الطرفين ، لذلك رأى أن تحذف كلمة الحكم الثنائى Condiminium التى وردت فى مشروع المعاهدة الذى طرحه الجانب البريطانى بكل ماتحمله هذه الكلمة من سيادة مشتركة ، وهى كلمة لم ترد فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وانما شاع استعمالها بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط السيادة التركية عن كل من مصر والسودان(٥٩) ٠

وعندما ما أثيرت مسألة السودان فى المؤتمرات وانضمامه الى المعاهدات رئى أن يتبادل الرأى فى تنظيم تلك المسألة فى خطابين متبادلين بين محمود وهندرسون على نحو يؤكد حق مصر فى

---

(٥٧) نفس المرجع جـ ٢ ص ٧٧ القضية المصرية ص ٣٣٢ مادة ١٣، وايضا المرجع السابق والصفحة ٠

(٥٨) د٠ أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ١٧٦ ٠

(٥٩) د٠ يونان لبيب : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ص ٤١ ٠

الاشتراك فى حكم السودان كما اتفق كذلك على تسوية ديون مصر على السودان تسوية عادلة(٦٠) ٠

الا أن المذكرة البريطانية علقت عودة الجيش المصرى الى السودان بشرط تنفيذ المعاهدة بالروح الودية على أن تؤجل عودته الى حين خروج القوات البريطانية من القاهرة(٦١) ٠

وقد وافق الجانب البريطانى على وجهة النظر المصرية التى قدمها محمود بخصوص تعيين المستشارين القضائى والمالى(٦٢) ٠

على أن تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب من الرعايا البريطانيين ، ويتصل بذلك مسـألة البوليس التى تضمنتها المذكرة المصرية التى تتحدث عن نية الحكومة فى الغاء الادارة الأوروبية للأمن العام ، مع استبقاء ـ لمدة خمسة أعوام ـ عنصر أوربى فى بوليس المدن تحت رئاسة ضباط بريطانيين وقـد استجاب الجانب البريطانى للطلب المصرى بالاعتماد على بريطانيا لتنظيم بوليسها(٦٣) ٠

وأخيرا سلم الجانب البريطانى المشروع للجانب المصرى ، وقد صيغ على أنه مقترحات لا على انه مشروع معاهدة كالنصوص

---

(٦٠) نفس المرجع والصفحة ٠

(٦١) انظر لمزيد من التفاصيل المرجع السابق ص ٤١ والرافعى المرجع السابق ص ٩٤ نفس الجزء ٠

(٦٢) **القضية المصرية** ـ ص ٣٣٥ والرافعى ـ المرجع السابق ص ٨٩ جـ ٢ ٠

(٦٣) د٠ أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ١٧٧ ونفس المصدر ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦ والمرجع السابق ٨٩ ـ ٩٠ ٠

الأولى كما سبقت الاشارة ، فقد ألغيت ديباجته التى تذكر المفاوضين عن الدولتين ، وألغيت فقراته الختامية(٦٤) ٠

وقد علق الدكتور هيكل على ذلك بأنه لم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه(٦٥) ، وقد أرفقت المقترحات بكتاب من مستر هندرسون الى محمد محمود فى ٣ اغسطس ١٩٢٩ ، أوضح فيه أن هذه المقترحات التى سيعرضها محمود على البرلمان هى أقصى مايستطيع هندرسون أن يشير على حكومته أن تذهب اليه فى رغبتها فى الوصول الى تسوية دائمة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، وأن من أحب أمانى الحكومة البريطانية أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم بلا تمييز بين الأحزاب هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما المحادثات الأخيرة ، وأن يجدوا فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلة بين البلدين ، فاذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد ، فان الحكومة البريطانية تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات والتصديق عليها(٦٦) ٠

وقد رد محمود على ذلك الكتاب بأنه يدرك أن هذه المقترحات هى أقصى مايمكن لهندرسون أن يوصى حكومته بقبولها ، وأبدى استعداده لعرضها على الشعب والبرلمان المصرى ، واثقا أن قبولها هو فى مصلحة بلاده ، وأنه يشاطر الحكومة البريطانية الرجاء بأن

---

(٦٤) د٠ هيكل المرجع السابق ص ٣٠٦ جـ ١ ٠

(٦٥)نفس المرجع والصفحة والجزء ٠

(٦٦) غربال ـ المرجع السابق ص ٢١٢ ، والرافعى المرجع السابق ج٢ ص ٨٦ ـ ٨٥ ٠

هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين بدون تمييز بين الأحزاب، بروح الصداقة والمسالمة التى وضعت وبحثت فيها وسيجدون فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلة بين البلدين(٦٧) ٠

كما أصدر محمود أيضا الى ابناء وطنه نداء دعاهم فيه الى نبذ الحزبية ، وأن يفحصوا هذه الاتفاقية على هدى من وطنيتهم المستنيرة ، فيجدونها افضل من جميع مشاريع المعاهدات التى سبقتها فى سبيل تسوية المسألة المصرية(٦٨) ٠

ومما لاشك فيه أن المفاوضات قد اعتمدت أساسا على شخص محمد محمود ، من حيث مقدرته وكفاءته ومدى ايمانه بمطالب بلاده وتمسكه بها ، مع ما لذلك من أثر فى سيرها وما نتج عنها ، وبالبحث تبين صحة ما اشار اليه دكتور أحمد زكريا من أنه لم تدون جولات هذه المفاوضات فى شكل محاضر جلسات سواء فى المصادر المصرية أو البريطانية ، بل تمت شفوية على أساس المشروعات المطروحة ، الأمر الذى ضيع علينا مصدرا هاما لدراسة مركز محمد محمود ، وحجم مقدرته ومطالبه ورد الفعل لدى المفاوض البريطانى وبالتالى الردود المحتملة والمتوقعة(٦٩) ٠

كذلك فان محمود اذا كان قد ذهب الى لندن بهدف جزئى يتصل بالتفاوض فى مسائل محددة ثم سيق الى التفاوض بشأن

---

(٦٧) نفس المرجع ـ ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ ونفس المرجع ص ٨٥ ٠

(٦٨) السياسة ـ ١٩٢٩/٨/٥ مناقشات مجلس العموم ـ وأيضا السياسة ـ ١٩٢٩/١٢/٢٥ ٠

(٦٩) د٠ أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ١٧١ ـ ١٧٢ وتذكر جريدة الكشكول ١٩٢٩/٧/١٩ « حديث المفاوضات » أن وزير الخارجية حافظ عفيفى وعبد الحميد بدوى كانا ايضا مع محمود ابان مفاوضاته وانظر كذلك ـ السياسة ـ ١٩٢٩/١٢/٢٥ ٠

القضية المصرية كلها ، فان ذلك اثر فى قدرته على ترتيب أوراقه قبل البدء فى المفاوضات ، وقد تمثل هذا فى أنه بدأ فى التفاوض وليس لديه مشروع محرر يمثل الحـــد الادنـى لما تطلبه بلاده ، والحد الاقصى لما يمكن ان تقبله من المطالب البريطانية(٧٠) .

وعلى أية حال فان هذه المقترحات هى خطوة للامام فقد حققت لمصر بعض المكاسب ، على الرغم مما فى المشروع من نواقص ، كما أن محمود قد بذل أقصى جهده ليصل الى ما يمكن ان يصل اليه ، وناهيك عن ضبط الصياغات فى المواد التى سبق الاتفاق عليها خلال جولات المفاوضات السابقة ، بما يغل يد انجلترا عن التدخل وتفسير النصوص حسبما تريد كلما عن لها ذلك(٧١) .

كما انه مما يحسب لمحمود قبوله التفاوض مع تأكـــده من استقالة وزراته بعد ذلك ، وهو ما صرح به هندرسون فى مجلس العموم البريطانى ، بأنه قد أفهم محمود أن الحكومة البريطانية لن تتحمل أى تبعة عن استقالته ، فرد محمود انه يقبل هذا الموقف(٧٢) .

وعلى الرغم من كل ذلك فكون محمود رئيسا لحكومـــة غير دستورية ، لاشك قد أضعف موقفه كمفاوض على عكس ما لو كانت حكومته أغلبية مما يعطيه موقفا أقوى أمام المفاوض البريطانى ، وهو ايضا السبب فى تحول المفاوضات فى النهاية الى مقترحات ، فيصرح هندرسون « **بأن المقترحات ليست سوى قواعد تمثل الحـد الأقصى الذى يسع الحكومة البريطانية أن تذهب اليه فى رغبتها فى تسوية المعلقات بين مصر وانجلترا ، انها ستكون موضع مفاوضة**

---

(٧٠) نفس المرجع والصفحة .

(٧١) نفس المرجع ص ١٨٢ .

(٧٢) السياسة ـ ١٩٢٩/١٢/٢٤ مناقشات مجلس العموم ـ وايضا السياسة ١٩٢٩/١٢/٢٥ .

مع الحكومة المصرية الجديدة التى يختارها الشعب المصرى(٧٣) » ٠

على أية حال فقد كان رأى محمود فى المشروع هو ما صرح به الى جريدة « الجورنال » بعد وصوله الى فرنسا « بانه بداية حسنة ، وان كانت لاتحقق كل ماتريده »(٧٤) وفى لقاء آخر صرح بأن المعاهدة المصرية الانجليزية توافق مصالح البلدين ، «حيث من المستحيل استمرار النظام الناشىء عن احتلال ١٨٨٢ ، فتاريخيا حدثت تحولات كبيرة خلال السنوات الخمسين الماضية ، ومصر تعتبر من أكثر الامم تحضرا فى الشرق ، ويوجد أبناؤها فى المدارس والجامعات الاوروبية ، كما أن الطبقة الحاكمة بها على كفاءة تسمح لها بحكم أمة مهمة ذات حضارة ضاربة »(٧٥) ٠

وردا على الانتقادات التى كانت توجه لمحمود فى مصر بشأن الاحتلال العسكرى البريطانى فى منطقة القناة ، قال ان انجلترا لاسباب مفهومة لايمكن ان تكف يدها عن أمة أخرى لها هذه الأهمية فى طريق الاتصالات مع الهند وقبول هذه الميزة انما هى بمثابة الاعتراف لانجلترا بهذا الدور فى معاهدة صداقة توقعهامصر وتراعى المصالح المشتركة للجانبين(٧٦) ٠

وبالاشارة الى مسألة الامتيازات ، ذكر محمود أنه ليس ثمة خوف من الغائها وسوف تتم المحافظة على أرواح وممتلكات الأجانب بشكل تام ، وكذب ما جاء فى بعض الصحف الانجليزية

---

(٧٣) السياسة ـ ١٩٢٩/١٢/٢٤ « مناقشات مجلس العموم »

(٧٤) البلاغ ـ ١٩٢٩/٨/١٠ « تلغرافات خصوصية » حديث لمحمد محمود ٠

(٧٥) F.O. 407/209 II Uo. 18 (*) Palairet to Henderson Aug 23, 1929.

(*) السفير البريطانى فى روما ٠

(٧٦) Ibid.

من حدوث بعض الاضرابات فى مصر ، وقال ان الانتخابات سوف تجرى فى ١٥ سبتمبر وأنه تأكد ان البرلمان الجديد سيوافق على المعاهدة(٧٧) وعند عودة محمود الى مصر بالمقترحات ، ألقى فى ٢٤ أغسطس ١٩٢٩ خطابا بكلية « **سان مارك** » بالاسكندرية ، شرح فيه الأسباب التى جعلته يدخل فى تسوية المسألة المصرية جميعها ، بعد ان كان هدفه معالجة مسألة الامتيازات الاجنبية فقط ، فأوضح أنه قد شعر من الظروف السـياسية العامة ، ومن ميول الحكومة البريطانية أن أمامه أفضل فرصة لمعالجة التسوية العامة ، ثم تطرق الى النقاط التى يمكن أن تؤخذ على المشروع مثل وجود القـوات البريطانية فى قناة السويس رغم أن المشروع قـد صــدر بزوال الاحتلال ، فعلل ذلك بأن قناة السويس هى طريق مواصلات عالمى ولذلك يمكن أن تتعرض لخطر الحرب فى أى وقت ، وخـاصة أن قوات مصر لاتستطيع الدفاع عن القناة بمفردها ، لذلك لم يكن بد من اشتراك القوات البريطانية فى الدفاع عن القناة ، مع ملاحظة أن المشروع يؤيد اتفاقية سنة ١٨٨٨ الخاصة بحياد القناة(٧٨) .

ووصف محمود مزايا المشروع بأنه يهدف فى جملته وتفاصيله الى تحقيق معنى الاستقلال كما تفهمه كل أمة فى شئونها الداخلية والخارجية ، واذا كان قد أمن الحكومـة البريطـانية على بعض مصالحها ، فقد جاء ذلك التأمين بالقدر الذى لايعطل الاستقلال أو يبطل له صورة أو معنى(٧٩) .

---

(٧٧) Ibid

(٧٨) أحمد شفيق ــ الحولية السادسة ص ٧١١ ــ ٧١٧ « من خطـاب محمود فى سان مارك » وانظر ايضا نفس المصدر ــ ص ٧١٧ ــ ٧٢٠ عن أسباب طلب بعثة بريطانية لتدريب الجيش المصرى ، ووجود المستشارين القضائى والمالى .

(٧٩) نفس المصدر ــ ص ٧١٤

ثم أكد على أن للبلاد الرأى الأخير فى المشروع وان كان لم يحدد بعد الطريقة التى يتعرف بها على رأى الأمة ، ودعا المصريين الى دارسة المشروع ونبذ الحزبية(٨٠) .

وان كان محمود قد وضع فى ذهنه بعد أن توصل الى مقترحاته العمل على تغيير نظام الانتخابات وجعله على درجتين ، على الرغم من اتفاقه مع بريطانيا على عدم تغيير نظام الانتخاب القائم(٨١) ؛ لأنه كان مدركا أن الطريق الوحيد لقبول مقترحاته هو العمل على الفوز فى الانتخابات ، فكتب الى المستر لندساى مقترحا ذلك راجيا الا تتدخل بريطانيا فى هذا الموضوع ، واستطرد قائلا « **وان أملى وطيد أن تحظى المقترحات التى قدمتها للشعب المصـرى بالقبول ، ولكن لا أخفى عليكم ان المعارضة التى تحركها أغراض حزبية ، أو ربما أغراض أخرى سوف تسعى لتؤثر على الناخبين** ، ولايستطيع انسان أن يتنبأ بمدى ما تصل اليه فى هذا الشأن على وجه التأكيد ، وانى مقتنع أن قبول هذه المقترحات التى سوف أعود بها الى أرض الوطن انما هو لصالح مصر ، ولكنى متردد فى أن أضعها موضع التصويت من الناس بالشكل المعروف(٨٢) .

ومن ثم فانى على ثقة من أن هذه المعارضة للمقترحات لـن تسبب أى تغيرات فى سياسة الحكومة البريطانية نحو الاستقلال الداخلى لمصر ، ولا تقدم أى مبرر لتدخل لمنع تصميم المصـــريين المستنيرين والوطنيين من اقرار الأمور فى وطنهم(٨٣) » .

---

(٨٠) نفس المصدر ص ٧٢٥ .

(٨١) انظر: F.O. 407/209 No. 106 Concul Petterson to Sir lindsay Sept. 9, 1929.

(٨٢) F.O. 407, No. 192 Mohamed Mahmoud Pasha to Sir lind say Aug. 5, 1929.

(٨٣) Ibid

أما الحديث الصحفى الذى أدلى محمود به فى هذا الشأن فقد قال انه فى ظل هذا النظام(*) يستطيع بسهولة خلال نوفمبر ضمان أغلبية معقولة توافق على المعاهدة ، وانه سوف ينضم اليه عندئذ عديد من الوفديين(٨٤) ، وان الحكومة البريطانية تقيد يديه بالنسبة للطريقة التى تجرى بها الانتخابات القادمة(٨٥) .

وعلى هذا قامت خطة محمود بعد عودته على تغيير نظـــام الانتخابات القائم لضمان قبول المشروع ، مما أفصح عنه فى لقائه التالى مع لورين بقوله ، « **أنه لايريد ان يقيد نفسه بشأن مســألة قانون الانتخابات** » فأجابه لورين بأنه من خلال اتصالات لنـــدن بالقاهرة فى المرحلة الاخيرة ، فالمفروض أن محمود قد قبل اعادة العمل بالدستور المعطل وتطبيق قانون الانتخاب القائم(٨٦) .

وبالرغم من كل ذلك لم ييأس محمود من محاولة اقناع الحكومة البريطانية بتغيير نظام الانتخاب فأرسل الدكتور حافظ عفيفى من باريس الى لندن للاجتماع بالدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البريطانى لاقناعه بجعل الانتخابات على درجتين(٨٧) ، كما كتب

(*) العودة الى نظام الانتخاب على درجتين .

(٨٤) F.O. 407/209. No. 107. Loraine to Henderson, Sept. 9, Tel. No. 324.

وايضا انظر البلاغ ـ ١٩٢٩/٨/٩ « محمود يريد انتخابات غير مباشرة »

(٨٥) F.O. 407, 209 II No. 34 Loraine to Henderson, Sept. 17, 1929 Desp. No. 764.

والبلاغ ١٩٢٩/٨/١٣ « الانتخابات فى سبتمبر القادم » .

(٨٦) F.O. 407/209 II. No. 21. Loraine to Henderson, Sept. 4, 1929 Tel. No. 314.

(٨٧) الدنيا المصورة ـ ١٩٣١/١٠/١٤ كيف أذيع أن انتخابات ١٩٢٩ ستكون مباشرة والبلاغ ١٩٢٩/٨/٢١ .

القنصل البريطانى العام فى الاسكندرية مذكرة رفعها الى المستر هور بأن الوزراء المصريين منهمكون الآن فى اعداد مشروع قانون انتخابى يقلل من عدد الناخبين الى رقم يمكن الموظفين من السيطرة على العملية الانتخابية(٨٨) ٠

وعلق هور على ذلك بأنه « كنت قد وصلتنى أنباء بأن الحكومة تدرس تعديلات محتملة فى القانون الانتخابى وفى الدستور ولا أرى سوى أحد تفسيرين لما يجرى فاما أن محمود لم يذكر لزملائه شيئا عن تعهده للحكومة البريطانية ، واما أنه أحد الأساليب الميكيافيلية التى استبعدها عن اخلاقيات محمد محمود ، لأنه عندما تراس الحكومة وافق على ان تكون ذات اتجاه قومى وليس أتجاها حزبيا وكان ذلك قبل توليه رئاسة الاحرار الدستوريين ، والآن وقد تعهد بعدم التعرض لقانون الانتخابات فقد يرى أن تشكيل حكومة قومية هو الأمل الوحيد امامه للموافقة على الاتفاقية التى امكنه التوصل اليها مع الحكومة البريطانية(٨٩) ٠

وهكذا فشل فى تغيير نظام الانتخاب بعد رفض بريطانيا مما أكده تصريح دالتون الذى جاء فيه ان المقترحات الانجليزية ستعرض على البرلمان المصرى ، بعد ان يتم انتخابه على أساس القانون البرلمانى مهما يكن الحزب الذى ينتخبه الشعب(٩٠) ٠

---

(٨٨) F.O. 407/209. No. 96 Hoare to Henderson, Aug. 10, 1929. Desp. No. 629. Conf.

(٨٩) Ibid وأنظر البلاغ ـ ١٩٢٩/٩/١٧ وزير الخارجية يقضى على مناورة الأحرار والتى ذكرت أن محمود سعى لدى بريطانيا لتعدل عن اشتراطها بان يكون عرض المقترحات على الأمة ممثلة فى برلمانها ٠

(٩٠) البلاغ ـ ١٩٢٩/٨/٢١ حقيقة سعى الوزارة وايضا عفاف لطفى السيد ـ المرجع السابق ص ١٩٣ ـ ١٩٤ وانظر البلاغ أيضا ١٩٢٩/٩/١٧ ٠

وقد رأى محمود أن خطبة دالتون ، قد شجعت الوفد على الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية ترغب فى التعاون معهم ، فافضى الى لورين بذلك الذى أجابه بانه لايستطيع أن يتصور أن الحكومة البريطانية تريد أن تملى على مصر الطرق والوسائل التى ينظر بها الشعب المصرى الى مقترحات المعاهدة ، ثم علق لورين على هذا الحديث بأن محمود قد أرضته هذه الملاحظة ، وأعرب عن تخوفه من أن مناورات الوفد يمكن أن تؤدى الى فشل هذه المقترحات(٩١) ٠

وفي الحقيقة فان الحكومة البريطانية قد اشترطت لعقد المعاهدة أن تكون مع حكومة منتخبة انتخابا حرا ٠

وهكذا لم يصبح أمام محمود من مخرج الا العودة الى فكرة الحكومة الائتلافية ، وهو ما وافق عليه حيث أبدى حماسا ملحوظا لفكرة عقد مؤتمر وطنى(٩٢) لبحث مشروع المعاهدة ، الا أنه عاد بعد ذلك وأعرب عن شكوكه لمستر هور فى قدرة هذا المؤتمر على احراز أية نتائج ، وانه من الصعب عليه ان يشترك فيه وان كان على استعداد أن يفعل ذلك على مضض ، ولم ينكر هور امكان فشل هذا المؤتمر فى تحقيق أهدافه باقامة ائتلاف من كل الاحزاب لتقديم المعاهدة الى الناخبين ، الا انه سوف يوضح اتجاهات الوفد على المستوى الجماعى والفردى ، واذا ما أمكن ذلك فهذا كاف ٠

وعلق هور على ذلك بأن رئيس الوزراء قد أعرب عن تشاؤمه،

---

(٩١) F.O. 407/209 II No. 21 Loraine to Henderson Sept. 4. 1929 No. 314.

(٩٢) F.O. 407/209, No. 100, Hoare to Henderson, Aug. 28, 1929 Tel. No. 302.

وأنه لو تجنبت الحكومة البريطانية الحديث عن المعاهدة لاسبوعين أو ثلاثة ، كذا عدم الاشارة الى الانتخابات وعاونته بصدق ، فان الوفد سوف ينحدر من القمة الى القاع(٩٣) .

وكان من الطبيعى أن يبحث محمد محمود عن تأييد لمقترحاته بين مؤيديه وأنصاره ، فيجتمع حزب الاحرار الدستوريين ، وكانوا قد اجتمعوا قبل سفره الى انجلترا وأعلنوا تأييدهم لمساعيه فى حل المسألة المصرية(٩٤) ، وألقى فيهم محمود خطابا أعقبه صدور قرار الحزب بقبول المشروع وشكر محمود على ما بذله من جهود فى سبيل رفعة بلاده وكرامتها(٩٥) ، كما ألف الحزب لجنة له فى الاسكندرية من أجل الدعاية للمشروع(٩٦) .

أيضا أنشأ محمود جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة ، التى رأسها حافظ محمود للدعاية للمشروع ، ويذكر الاستاذ حافظ أن محمد محمود قد رغب فى أن يدخل الطلاب طرفا لاقناع الوفديين لقبول المشروع فأسس هذه الجماعة(٩٧) .

كما روجت جرائد « **السياسة ـ والثغر ـ والكشكول** » للمشروع وأخذت تبين مزاياه وأن الاستقلال هو أساس المشروع ،

---

(٩٣) F.O. 407/209 II. No. 34. Loraine to Henderson, Sept. 17, 1929.

(٩٤) البلاغ ـ ١٩٢٩/٦/١٢ القضية المصرية ورئيس الوزراء .

(٩٥) د. أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ١٧٨ ـ ١٧٩ وانظر السياسة ١٩٢٩/٩/١ نص قرار الحزب .

(٩٦) البلاغ ـ ١٩٢٩/٧/٢٠ هزيمة الدستوريين فى الاسكندرية .

(٩٧) حافظ محمود ـ معارك فى الصحافة والفكر ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

وأنه أحسن ما عرض على البلاد وأن فى ضياعه جريمة فى حقها وسد لطريق التفاهم ، كما أنـــه أخـــر ما ستســمح به الحكومة البريطانية(٩٨) .

وقد هاجمت تلك الصحف أيضا موقف الوفد الصـــامت من المشروع ، بأنه خوف من ضياع السلطة من بين ايديهـــم وتهديـد لكيانهم ، وأن هذا الموقف من الوفد سوف يؤدى الى تشدد بريطانيا وضياع المشروع وبالتالى خسارة للمكاسب التى حصلت عليها مصر(٩٩)

وبالطبع دافعت تلك الصحف عن محمد محمود وانه لم يكن « **ساعى بريد** » كما يدعى الوفديون(*) ، وانه قد بذل جهدا كبيرا فى المفاوضات(١٠٠) .

---

(٩٨) **السياسة** ـ ١٩٢٩/٩/١٢ قبول مصر للمشروع يؤكد أهميتهـــا الدولية ، ١٩٢٩/٨/١٨ مشروع الاتفاق ومسألة الامتيازات والعدد ـ ٢٩/ ١٩٢٩/٨ المعاهدة نهائية ، وايضا العدد ١٩٢٩/١١/١١ بعد نشر **الكتـاب الأخضر** .

(٩٩) انظر **السياسة** ـ ١٩٢٩/١١/٢٥ خطة **الوفد السياسية** ، ١٢/١١/ ١٩٢٩ المسألة المصرية فى البرلمان البريطانى **والسياسة** ايضا ١٢/١٩ / ١٩٢٩ تطور سياسة العمال والأسباب التى أدت اليها وأيضا العدد ١٢/٢٥/ ١٩٢٩ مناقشات مجلس العموم تفضح الوفديين ، **والثغر** ـ ١٩٣٠/٣/١٨ موقف الوفد من المفاوضات ، **والكشكول** ١٩٢٩/٩/٢٧ يجعلون مضير أمة **الكشكول** ١٩٢٩/٨/٢٣ رأيهم فى المشروع .

(*) **البلاغ** ـ ١٩٢٩/١١/٧ وصفت محمود بأنه ساعى بريد .

(١٠٠) **السياسة** ـ ١٩٢٩/٧/٢٨ سياسة الارجاف والتضليل ، **الثغر** ١٩٣٠/٣/١٤ تفريط تحذوه شهوة .

ثانيا ـ موقف محمود من مفاوضات النحاس ـ هندرسون سنة ١٩٣٠ :

تولى النحاس الحكم فى ٣٠ يناير ١٩٣٠ عقب الانتخابات التى أجرتها وزارة عدلى ، وقد شرع فى اجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية للوصول الى تسوية للقضية الوطنية فى ٣١ مارس عام ١٩٣٠ والتى استمرت حتى مايو من نفس العام ، وقد قامت تلك المفاوضات على أساس مقترحات محمد محمود ٠

وكما سبق الذكر فقد كان موقف الوفد من تلك المقترحات هو ما صرح به النحاس للملك فؤاد ، « بأن المقترحات تفتح الباب لتسوية وأن الوفد ملتزم بقبول التوصل الى اتفاقية وعقد معاهدة فى اقرب وقت ممكن(١٠١) » ، مما يعنى أن الوفد يقبل المقترحات كأساس صالح للمفاوضات ٠

ولكن عندما تأزمت المفاوضات بسبب مسألة السودان ، ألقى الوفد تبعة تأزم الموقف على محمد محمود ، باتخاذ ما قبله حجة على الوفد المتفاوض ، وأن ما اتفق عليه بشأن السودان هو سبب الازمة الحاضرة ، فاتهمت صحيفة الوفد بأن الأزمة القائمة حول السودان هى من صنع محمود وما رضى به فى المقترحات لأنه قبل ابرام الاتفاقية مع بريطانيا على أساس اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بخصوص السودان ، وان بريطانيا مصرة على التمسك بالمادة ١٣ الخاصة بالسودان من المقترحات ، بما أن محمد محمود هو الذى قبل هذا الاعتراف ، وقبل أن يوقعه بغير تحديد لحقوق مصر ،

---

(١٠١) F.O. 407/209. No. 37 Loraine to Henderson Sept. 28, 1929 Tel. No. 381.

فاثره فى الأزمة التى يعانيها المفاوضـون المصـريون لايمكن أن ينكر(١٠٢) ٠

ولم يكن بطبيعة الحال قبول محمد محمود للمادة الخاصة بالسودان ، هو سبب التعنت البريطانى ، بل لأنهم كما قال النحاس كانوا يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسـوية فعلية بالنسبة لمصر ، واسمية بالنسبة للسودان ، بحجة ان البرلمـان والشعب الانجليزى لم يكونا ليقبلا تغييرا فى حـالة السـودان الراهنة(١٠٣) ٠

وقد توالت الاتهامات من الوفد لمحمد محمود بأنه أراد ان يوقع الاتفاق دون عرضه على الأمة ، وأن قبوله للمقترحات عقبة فى سبيل المفاوض المصرى ، وأنه اعتبر المشروع محققا لأمانـى مصـر القومية(١٠٤) ٠

وقد أصدر محمود بيانا دافع فيه عن نفسه امام تلك الاتهامات فنفى انه قد طلب توقيع الاتفاق وتنفيذه ، بل انه طلب عرض المشروع على الأمة لتبدى رأيها فيه ، كما انكر محمود ان مشروع ١٩٢٩ يقف عقبة فى سبيل المفاوضين ، فأوضح أن المشروع معروض على مصر منذ ثمانية اشهر ومعه تصريح وزير الخارجية بأنه أقصى ما يستطيع أن يشير على حكومته بقبوله ، وفى خلال هذه الأشهر لـم يبد عليه أحد اعتراضا ، وقد قبل النحاس وحزبه المشروع كأساس

---

(١٠٢) البلاغ ـ ١٩٣٠/٥/٤ مقال عبد القادر حمزة ٠

(١٠٣) د٠ يونان لبيب ـ السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ص ٦٨ ٠

(١٠٤) انظر البلاغ ـ ٤ ـ ٥ ـ ١٩٣٠ ، وأيضا العدد ٥ ـ ٥ ـ ١٩٣٠

للعلاقات بين مصر وانجلترا ، كما فوض أيضا البرلمان المصرى الحكومة الحاضرة فى المفاوضة على أساس المشروع(١٠٥) .

وقد نفى محمود انه قد اعتبر المشروع محققا لأمانى مصر الوطنية ، وبرهن على ذلك بما جاء فى كتابه الاخضر عن المفاوضات بقوله،«وما لى أن أخدع نفسى أو أخدع أحدا فأقول انه غاية مايتمنى المصرى لبلده ، فانه لعزيز على أن يقف بأمانى البلاد عند هذا الحد مهما بعد »(١٠٦) .

وبالنسبة لمسألة السودان ذكر أنه أثناء مفاوضاته فى هذه المسألة قامت عقبة لم يحن الوقت للافضاء بها ، لأن المفاوضات فى هذه المسألة مازالت قائمة ، وأنه حينما تنتهى المفاوضات بالنجاح أو الفشل فسيصارح الأمة بهذه العقبات ومصادرها(١٠٧) .

وقد دافعت « السياسة » ايضا عن التهم المنسوبة لمحمود ، بأن التلغراف الذى تستند عليه « البلاغ » فى اتهاماتها قد كتب فى ٤ أغسطس بينما محمود وهندرسون قد تبادلا الخطابين المرفقين بالمعاهدة فى ٣ أغسطس والذى وافق فيه محمود ردا على هندرسون بأنه مستعد لعرض المقترحات على الشعب والبرلمان المصرى(١٠٨) .

كما فندت كذلك ادعاءات الوفد بأن محمود سبب فشل المفاوضات ، فتساءلت لماذا سكت الوفد ثمانية أشهر دون أن يعارض المشروع ، ولماذا وافق على الدخول فى مفاوضات على أساس

---

(١٠٥) **السياسة** ـ ١٩٣٠/٥/٥ بيان محمد محمود وانظر رد **البلاغ** على **البيان** ١٩٣٠/٥/٦ لعبد القادر حمزه .

(١٠٦) نفس الدورية والعدد وانظر رد **البلاغ** نفس العدد .

(١٠٧) نفس الدورية والعدد وانظر ايضا نفس الدورية .

(١٠٨) نفس الدورية ـ ٦ ـ ٥ ـ ١٩٣٠ **المحاولة الصبيانية المفضوحة** وايضا العدد ٥ ـ ٥ ـ ١٩٣٠ تبعات مضحكة .

مشروع محمود ، ولماذا لم يصر على الدخول حرا من غير قيد اذا كان الذى يقوله صحيحا(١٠٩) ، وخاصة أن الوفد قد علم من تصريحات مكدونالد وهندرسون بأن المقترحات أقصى ما تسمح به الحكومة البريطانية ، كما أكدت السياسة وهى على حق أن محمود صرح بأن المشروع خطوة لاستكمال الاستقلال(١١٠) ، والدليل على ذلك ما جاء فى كتابه الأخضر وما صرح به لجريدة الجورنال بأن المقترحات خطوة فى سبيل الاستقلال(١١١) ، كما سبق الاشارة ، وعندما نبه هندرسون محمود الى أن هذه المفاوضات قد يترتب عليها استقالة وزراته ، أجابه باستعداده لتحمل مسئولية ذلك ، ودللت السياسة على ذلك بأنه لو كان حريصا على الحكم لما كان جوابه انه مستعد أن تستقيل وزارته(١١٢) .

وردا على اتهامات الوفد أيضا بشأن موقف محمود ازاء السودان ، دافعت السياسة عن ذلك بأنه قد أصر على ذكر اتفاقية ١٨٩٩ فى مفاوضاته ، وأنه رفض فكرة الحكم الثنائى التى أرادها الانجليز فى ذلك الحين(١١٣) .

وابان الاعلان عن فشل مفاوضات النحاس ـ هندرسون صرح محمود بأن المفاوضات لاتحقق آمال البلاد ولكنها خطوة الى الاستقلال تتلوها خطوات ، تسعى من أجلها الأمة لتحقيق آمالها وأمانيها ، ثم هاجم محمود وزارة النحاس بأنه على الرغم من وجود

---

(١٠٩) السياسة ـ ٦ ـ ٥ ـ ١٩٣٠ .

(١١٠) السياسة ٥ ـ ٥ ـ ١٩٣٠ .

(١١١) F.O. 407/209 II No. 18 Palairet to Henderson Avg. 23. 1929.

(١١٢) السياسة ـ ٥ ـ ٥ ـ ١٩٣٠

(١١٣) السياسة ٥/٥/١٩٣٠

برلمان ودستور قائم فليس هناك ديمقراطية قائمة وأنه لا يمكن للأمة أن تطمئن الى هذا الحكم(١١٤) ٠

وعلى اية حال فان مفاوضات النحاس ـ هندرسون قد تقدمت خطوة عن مقترحات محمود فى بعض الجوانب كأن تقدم مصر المساعدات لبريطانيا داخل اراضيها ، أو أن الجيش المصرى سوف يقوم فى المستقبل بحماية القناة ، كما حذفت المادة الخاصة بتقديم سفير بريطانيا على غيره من السفراء ، وان كان ذلك قد جاء فى المذكرة وليس فى النص ، كذلك نجح الوفد فى تخفيض مدة سريان المعاهدة الى عشرين عاما(١١٥) ٠

وهو الأمر الذى أغلق ملفه فى أى الاحوال بعدم الاتفاق على المعاهدة واقالة وزارة النحاس ٠

(أ) موقف محمد محمود من وضع معاهدة سنة ١٩٣٦ موضع التطبيق :

على الرغم من موقف محمد محمود الرافض لاجراء مفاوضات مع بريطانيا فى ١٩٣٤ الأمر الذى عبر عنه فى لقاء له مع لامبسون

---

(١١٤) السياسة ١٩٣٠/٥/٢٥ كلمة محمود فى أعضاء لجنة السيدة زينب المركزية ٠

(١١٥) السياسة ١٩٣٠/٥/٢٥ بعد نشر الكتاب الابيض والعدد ١٩٣٠/٥/٢٦ أن المشروع الجديد لم يأت بأفضل مما جاء به محمود باستثناء الشكل والألفاظ ، وايضا العدد ١٩٣٠/٥/٢٧ « منطق النصوص والمقارنات » مقارنة بين مشروع محمود ـ هندرسون والنحاس ـ هندرسون وأنه لم يأت بجديد كحزب أغلبية ، وانظر على الجانب الآخر روز اليوسف ١٩٣٠/٦/٣ العدد ١٧٥ الفرق بين المشروعين واتهمت مقترحات محمود بأنها قد أمليت وسلمت له فى ثلاثة ايام وانها احتوت على تساهلات جوهرية ٠

فى ١٠ ابريل من ذلك العام بقوله « أنه لن تكون هناك مفاوضات للمعاهدة قبل عامين على الأقل ، وأن الاوضاع الداخلية فى مصر فى فوضى كاملة ، وحتى يتم تنظيم البيت من الداخل فسوف يكون من البلاهة التفكير فى مفاوضات ، وفى تلك الاثناء يمكن النظر فى مشاكلنا المشتركة مشكلة وراء الأخرى »(١١٦) .

غير انه تحت ضغط الاحداث الدولية باعتداء ايطاليا على الحبشة ، واحتمال نشوب الحرب ودخول بريطانيا فيها ، الى جانب الاحداث الداخلية فى مصر كل ذلك أدى بمحمود الى أن يعدل عن رأيه السابق ، ويدلى بحديث للسكرتير الشرقى للسفارة البريطانية فى أواخر اكتوبر سنة ١٩٣٥ والذى نقله بدوره الى لامبسون ، وقد أشار فيه الى ضرورة تعاون مصر باخلاص مع انجلترا فى تلك الظروف فى مقابل أن يحترم استقلالها ، وأن يسمح لها بزيادة وتطوير جيشها لتصبح فى مركز يجعلها تستطيع أن تشارك انجلترا فى الدفاع عن مصر ، وأضاف أن ذلك لايتحقق الا بالحصول على المال بعد الغاء الامتيازات المالية للاجانب ، أما فيما يتعلق بالدستور(*) ، فقد ذكر محمود انه من الحماقة الحديث عنه فى مثل تلك الظروف(١١٧) .

ومن ثم فقد كان محمود يطالب بحماس بالتوقيع فورا على

---

(١١٦) F.O. 407/217 (III), ENC in No. 29 Record of a conversation between Sir M. Lampson and Mohamed Mahmoud Pasha, April 10, 19.4.

(*) انظر الفصل الثانى ـ حيث كان الوفد يطالب بعودة دستور ١٩٢٣ أولا

(١١٧) د. أحمد زكريا ـ المرجع السابق ص ١٨٨ .

اتفاق على أساس معاهدة سنة ١٩٣٠ ، وهو ما طالبت به الجبهة الوطنية التى تكونت عقب أحداث ١٩٣٥ من جميع الاحزاب وكان محمود ضمن أعضائها(١١٨) ، وقد تم أول اجتماع للجبهة المتحدة فى منزل محمد محمود ، ثم اصبحت الاجتماعات تعقد بعد ذلك فى منزل النحاس(١١٩) .

وفى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، اتفقت الجبهة المتحدة التى من أعضائها محمد محمود على رفع كتابين أحدهما للملك فؤاد لاعادة دستور ١٩٢٣ ، والثانى لبريطانيا لتوقيع معاهدة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان ، وبالفعل صدر الأمر الملكى بعودة دستور ١٩٢٣(١٢٠) ، كما أبلغ لامبسون نسيم عن عدم معارضة الحكومة البريطانية فى اعادة الدستور(١٢١) .

وقد رد ايدن وزير الخارجية البريطانى فى ذلك الوقت على طلب الجبهة المتحدة لعقد المعاهدة بأن هذا الأمر موضع عنايته الجدية ، ولكن ابداء الرأى فيه يحتاج الى بعض الوقت نظرا لحداثة عهده بتولى مهام وزارته ، ولانشغاله فى تلك الفترة بمسألة الحبشة(١٢٢) .

وقد عقب محمود على رد ايدن فى حديث له مع الاهرام فقال ، ان برقية ايدن تدل على حرص من جانبه على حل المسألة المصرية

---

(١١٨) انظر شفيق غربال ـ المرجع السابق ص ٢٧٩ .

(١١٩) د. هيكل ـ المرجع السابق جـ ١ ص ٣٨٨ .

(١٢٠) د. رمضان ـ المرجع السابق جـ ١ ص ٧٧٨ وايضا الرافعى ـ المرجع السابق جـ ٢ ص ٢٠٤ ـ ٢٠٩ .

(١٢١) د. هيكل ـ المرجع السابق جـ ١ ص ٣٨٨

(١٢٢) نفس المرجع ـ ص ٣٩٣ ونفس الجزء .

بروح الود والتفاهم بين مصر وانجلترا ، أما اعتذاره بتوليه لمنصبه قبل قليل فانه قد يكون لهذا الاعتذار ما يبرره لو أن المسألة لم تكن جوهرية وحيوية لمصر بالقدر الذى يجعلها أول مسألة تشغل بال المصريين وتجعلهم يستعجلون فى حلها ، وأن انجلترا متى اقتنعت بالرد على طلب مصر بتوقيع المعاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ ، فانها ستسارع الى ابداء رأى صريح فى الجبهة الوطنية(١٢٣) ٠

وعندما أطلع لامبسون محمد محمود وصدقى أثناء مقابلتهما معه ، على نص برقية ايدن فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، أجاباه بأنهما لايريان هذه الطريقة متفقة مع ما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين ، فقد صرح هور فى مناسبتين علنيتين تصريحات جرحت الشعور المصرى ، فاذا أريد ارضاء هذا الشعور لايكون ذلك ببرقية تتلى على أعضاء الجبهة المتحدة فرادى ، بل لابد من بيان صريح يقرر قبول انجلترا لمشروع سنة ١٩٣٠ كقاعدة للتسوية(١٢٤) ٠

ويبدو غريبا اصرار محمود وأعضاء الجبهة الوطنية على التوقيع على معاهدة سنة ١٩٣٠ رغم انه من المفروض فى المفاوض أن يحاول الحصول على مزايا أفضل من تلك التى حققها أى مشروع سابق ، وقد فسر الاستاذ غربال ذلك الموقف بأنه ربما كان نابعا من أن معاهدة ١٩٣٠ كانت مقبولة من جميع الاحزاب ، وبالتالى فلن تقوم معارضة حولها(١٢٥) ٠

---

(١٢٣) السياسة ـ ١٩٣٦/١/٥ حديث محمد محمود مع جريدة الأهرام نقلته السياسة ٠

(١٢٤) د٠ هيكل ـ نفس المرجع والجزء ص ٢٩٣ ٠

(١٢٥) انظر شفيق غربال ـ المرجع السابق ص ٢٧٩ ٠

وقد فسر محمود اصراره على مشروع سـنة ١٩٣٠ ، فى حديث له مع لامبسون بقوله ، انه معترض على المفاوضات ، وأن ما يريده الموافقة فورا على مشروع ١٩٣٠ ، باستثناء النقاط التى لم يتم التوصل الى حل فيها فهى التى تخضع للمفاوضة فيما بعد ، لأنه سوف يكون مميتا ارسال وفد الى لندن والمغامرة بفشل آخر ، وقد حث محمود بقوة واصرار كما قال لامبسون على ان يتم ذلك قبل انتخاب البرلمان فان ذلك أمر على قدر عظيم من الأهمية(١٢٦) ٠

ومع هذا السبب الظاهر الذى أبداه محمود لاصراره على مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وهو الخوف من أى فشل ، فلا شك أنه كان هناك سبب آخر فقد كان فى نفس الوقت لايريد اجراء انتخابات جديدة الا بعد عقد المعاهدة خوفا من عودة الوفد ، فربما لايريد ان ينسب ذلك الى الوفد ، أو ربما لكذلك اعتقادا منه أن عقد المعاهدة سيهدد وجود الوفد نفسه وهو ما يتمناه،وهو ما أعلنه محمودبعدعقد معاهدة ١٩٣٦ ، بأن مهمة الوفد قد انتهت ، وترتب على ذلك أن اعتنقت المعارضة كلمة محمد محمود أن الاغلبية قد انتهت(١٢٧) ٠

وهذا يفسر موقفه بعد ذلك فى الهجوم على وزارة النحاس ، ورئاسته للمعارضة تجاهها ثم تقديمه عريضة للملك ضدها ، وبدأت سياسته فى التقرب من الملك طمعا فى رئاسة الوزارة ٠ الخ(١٢٨) ٠

وعلى أى الأحوال ففى نفس الحديث رد لامبسون على محمود

« بأن اقتراحه يبسط الأمور الى حد بعيد فلو ان الحكومة البريطانية قد وافقت على عقد معاهدة « الآن » فإن المواد العسكرية

---

(١٢٦) F.O. 407/220. No. 6, Lampson to Eden, Jan 2. 1936.

(١٢٧) أحمد بهاء الدين ـ فاروق ملكا ص ٢٧ ٠

(١٢٨) انظر الفصل الثانى ٠

لمعاهدة ١٩٣٠ لم تعد ملائمة للاوضاع الحالية ، وأن ما يضايقه أن المصريين لايعلمون مدى الاهمية التى ينبغى أن تعلق على وجود قواتهم « معنا » فى حالة دائمة من التعاون للدفاع ضد أى عدوان خارجى »(١٢٩) .

وقد علق لامبسون على موقف محمود بقوله :

« وقد حاول الباشا اقتباس بعض مواد معاهدة ١٩٣٠ ، غير أنى نجحت فى اقناعه بأنها لاتلبى الاحتياجات الحالية التى كشفت عنها الأزمة الايطالية الأخيرة خاصة ما اتصل منها بالقواعد الجوية وما الى ذلك » .

وأخيرا فقد أقر محمود بأن المواد العسكرية تتطلب المراجعة ، ولو أن فكرة انشاء جيش مشترك انجليزى ــ مصرى قد فاجأته غير انه رأى أن القضية بالنسبة لهذه الفكرة هى قضية صياغة ، وأنه مستعد للمعاونة فى وضع هذه الصياغة(١٣٠) .

وقد ذكر لامبسون كذلك أن محمود قد أشار فى موضع آخر الى الرغبة فى منح المصريين شيئا بشأن قضية الامتيازات ، ولما أوضح له الصعوبات القائمة تم اسقاط المسألة(١٣١) .

رغم أن محمد محمود بعد ذلك سوف يتمسك بالغاء الامتيازات الأجنبية فى مقابل التساهل فى المسألة العسكرية .

---

(١٢٩) F.O. 407, 220. No. 6. Lampson to Eden, Jan 2, 1936.

(١٣٠) F.O. 407, 220. No. 6. Lampson to Eden, Jan 2, 1936.

(١٣١) Ibid وانظر رد ايدن على تعليقات لامبسون لمحمود يحذره من عدم تشجيع أى اقتراحات تصدر من أى جهة وانظر
F.O. 408/220, No. 8, Eden To lampson Jan. 8, 1936

وبعد هذا اللقاء وفى حديث لمحمود مع جريدة الاهرام يعود يتحدث عن مزايا اتفاقية ١٩٣٠ ، وأنه ليس هناك ما يحـول دون اعلان انجلترا قبول ما طلبته مصر ، وخاصة أن النصوص التى تم الاتفاق عليها مقبولة من الطرفين ، ولا يجوز العـودة الى النظر فيها ، وقد وصف محمود مصر بأنها على فوهة بركان ، وأنها تريد أن تعرف مصيرها ، ثم أبدى اعتقاده بأن ايدن لن يترك الفرصة تمر دون أن يوقع على ما تم الاتفاق عليه بين مصر وانجلترا(١٣٢) .

أى أن محمد محمود بعد أن وافق لامبسون على أن معاهدة ١٩٣٠ ، لم تعد تصلح وخاصة فى شروطها العسكرية كأساس لعقد معاهدة ، عاد وطالب فى حديثه للاهرام بأن يوقع فى الحال على أساس اتفاق ١٩٣٠ .

وعلى اية حال ففى ٢٠ يناير ١٩٣٦ جاء رد الحكومة البريطانية بالموافقة على التفاوض لعقد معاهدة فى الحال ، ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع ١٩٣٠ ، كما رغب محمد محمود ، هو أساس لتوقيع المعاهدة ، وان كان قد أعلن فى الوقت نفسه عن الرغبة فى عقـد معاهدة مع ممثلى الشعب المصرى بأسره ، وكان معنى ذلك بقـاء الاحزاب متحدة(١٣٣) .

وفى ١٣ من فبراير صدر مرسوم بتعيين الهيئة الرسمية لعقد معاهدة مع بريطانيا من جميع الاحزاب والمستقلين ، مثل مصطفى النحاس رئيسا ومحمد محمود واسماعيل صدقى الخ اعضاء(١٣٤) .

---

(١٣٢) **السياسة** ـ ١٩٣٦/١/٥ حديث محمد محمود .

(١٣٣) غربال ـ المرجع السابق ص ٢٧٣ ، وانظر د. رمضان ـ المرجع السابق ص ٧٨٨ ـ ٧٩٠ شروط بريطانيا لابرام المعاهدة .

(١٣٤) نفس المرجع ـ ص ٢٧٦ الاعضاء ، هم أحمد ماهر ـ مكرم عبيد ـ على الشمسى عبد الفتاح يحيى ـ واصف غالى عثمان محرم ـ حلمى عيسى .

وقد اقترح محمد محمود ضم عبد الحميد بدوى الى هيئة المفاوضين ، فاعترض الآخرون بأن بدوى لايمثل حزبا معينا ولاهيئة سياسية ، ولكن محمود تمسك برأيه وقال للنحاس فى آخر النقاش حول ذلك بأنه يرجوه رغم سرية المحادثات بأن يرجع الى مشورة بدوى فى كل ما يرى ضرورة لعرضه عليه ، فوافق النحاس ، حتى انه عندما بحثوا فى الاتفاق العسكرى قيل ان اعتراضات محمود على بعض مواده كانت بوحى من بدوى(١٣٥) ٠

اما عن محمد محمود مفاوضا ، فلا شك أنه كان يعرف جيدا المفاوض البريطانى فقد اشترك فى مفاوضات سعد ـ ملنر كذا كانت هناك مفاوضاته فى ١٩٢٩ ، مما يعطيه خبرة وميزة فى نفس الوقت للجانب المصرى ٠

وفى احدى جلسات المفاوضات طلب محمود ضم وثائق مفاوضاته مع هندرسون فى ١٩٢٩ الى مفاوضات ١٩٣٠ من أجل المقارنة بين المشروع المعروض عليهم وبين هذين المشروعين،وقد كان مشروع محمود بالفعل موضوع جلسة من الجلسات التى عقدها المفاوضون المصريون(١٣٦) ٠

وقد برز موقف محمود فى المفاوضات أثناء النقاش حول المسألة العسكرية وكانت بريطانيا قد تراجعت فى هذه المسألة عند

---

(١٣٥) المصور ـ ١٩٣٦/٨/٧ العدد ٦١٧ والتى ذكرت انه عندما عرضت مسألة السودان رأى المفاوضون حاجتهم الى بدوى لاستطلاع رأيه فى بعض النقاط القانونية الدقيقة فاستدعوه على عجل وطلبوا منه تقديم مذكرات ، فلما انتهى بدوى منها قرأها فأبدوا اعجابهم بها ، فابتسم محمود وقال « مش قلت لكم من الأول ياجماعة انه لازم يكون معنا »

(١٣٦) نفس الدورية ـ ١٩٣٦/٧/١٧ العدد ٦١٤ ٠

تم الاتفاق عليه فى عام ١٩٣٠ ـ بحجة تغير الموقف الدولى ، وقد أنتهى النقاش بأن يكون للقوات البريطانية الحق فى أن تستعمل موانى مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها فى حالة خطـــر الحرب الداهم ، وفى حالة أية مفاجأة دولية يخشى خطرها(١٣٧) ٠

وقد اعترض محمود على عبارة «خطر الحرب الداهم والمفاجأة الدولية التى يخشى خطرها » ، ولذلك عندما أبدى أعضاء الهيئة المصرية رأيهم فيه،أعلن محمود رفضه للمشروع لما له من اعتراضات على احكامه ، واضاف أنه من باب المجاملة سوف يستمر مع زملائه فى المحادثات التى ستدور حول المسألة السودانية ، بعد أن ينتهوا من محادثات المسألة العسكرية ، وان كان قد أمل أن يرجع عن رفضه اذا ما أسفرت المفاوضات عن فوائد فيما بقى من أمور(١٣٨) ٠

وقد حاول الدكتور أحمد ماهر اثناءه عن موقفه فنبهه الى أن قبولهم لمشروع الاتفاق العسكرى معلـــق هو الآخـــر على فائدة ما سيجنونه من مفاوضتهم فى النقط الباقية ، ثم طلب منه أن يقبل المشروع معلقا على هذا الشرط ٠

فأجابه محمود بأن « هناك فارقا عظيما بين القبول والرفض حتى اذا علق كلاهما على شرط مستقبلى » ، ولذلك فانه يصر على موقفه ، وهو موقف رفض المشروع الذى يحسبه متضمنا أحكاما ماسة باستقلال مصر(١٣٩) ٠

ومع ذلك فقد حضر محمد محمود خصيصا الى القاهرة ، حيث التقى بعبد العزيز فهمى ومحمود عبد الرازق وهيكل ، وشرح لهم

---

(١٣٧) د٠ هيكل ـ المرجع السابق حـ ١ ص ٤١٣ ـ ٤١٤ ٠
(١٣٨) الشباب ـ ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ ٠
(١٣٩) نفس الدورية والعدد ٠

الموقف وأنه يرغب فى قطع المفاوضات واخبرهم أن زملاءه لا يتحمسون حماسه لقطع المفاوضات ، ويحاولون حمله على الا ينسحب من هيئة المفاوضة ، فأيد الحاضرون محمود فى موقفه ، وشرح لهم فهمى ما تنطوى عليه عبارة الخطر الداهم من احتمالات لاحصر لها(١٤٠) ·

ثم أشار على محمود وأيده الجميع بأن يتمسك فى مسألة الامتيازات بالغائها الالغاء التام ، وبضرورة النص على ذلك فى صلب المعاهدة بوضع نص تتعهد به انجلترا بأن تعاون مصر على هذا الالغاء ، فان حصل محمد محمود على هذه الترضية ، كانت كسبا يعوضها عن التسليم بالمعاونة فى حالة المفاجأة الدولية ، وتكون حجة لمحمود فى عدم انسحابه(١٤١) ·

وقد وافق محمود على تلك الفكرة ، لأنه رغم رفضه للمشروع العسكرى الا أنه استمر فى المفاوضات ، وخاصة انه كان مهتما بمسألة الغاء الامتيازات منذ وزراته ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ، حينما أرسل وزير خارجيته حافظ عفيفى الى لندن للتخفيف من عبء الامتيازات ثم حاول هو كذلك ابان مفاوضاته فى سنة ١٩٢٩ ونجح فى نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة وفى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب ، وان كان مشروع المعاهدة لم ينفذ كما هو معروف(١٤٢) ·

---

(١٤٠) د ·هيكل ـ نفس المرجع والجزء ص ٤١٤ ، وانظر غربال ـ المرجع السابق ـ ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ·

(١٤١) نفس المرجع والصفحة ·

(١٤٢) انظر القضية المصرية ـ ص ٣٣٢ ـ وانظر د· رمضان ـ المرجع السابق حـ ٢ ص ٣٨ ـ ٣٩ وله رأى مختلف حول قضية الامتيازات وأن صاحب فكرة الغائها هو الوفد ، وانظر القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٣٦ ـ ص ٤٥٧ ·

واستمر محمود على اهتمامه بموضوع الامتيازات ، ففى أثناء حديثه مع لامبسون فى ٢ يناير ١٩٣٦ ، أشار الى رغبته فى منح المصريين شيئا بشأن الامتيازات(١٤٣) ، وفى خطبته فى ٧ نوفمبر ١٩٣٥ صرح بأنه لم يبق لمعالجة مشكلة الامتيازات الا طريق واحد هو الغاؤها الغاء تاما(١٤٤) ٠

وقد اعترض محمد محمود على ثلاث نقاط أخرى من الاتفاق العسكرى هى :

١ ـ قبول مصر انشاء طرق حربية جديدة ٠

٢ ـ سماح مصر للطيارات البريطانية بالطيران على أراضيها عند الضرورة ٠

٣ ـ نفقات الثكنات(١٤٥) ٠

وقد أبدى النحاس وزملاؤه آراءهم فى تلك النقاط ، وبينوا أنها فى المشروع الاخير خير منها فى جميع المشروعات السابقة ، ولكن محمود رأى أن فيها قيودا لايمكنه أن يتقيد بها(١٤٦) ، لأنها لاتحقق الاستقلال الداخلى ، ولاترفع يد الاحتلال عن الأراضى المصرية كما هو مفهوم من نصوصها المعروضة(١٤٧) ٠

---

(١٤٣) F.O. 407/220, No. 6, Lampson to Eden, Jan 2, 1936

(١٤٤) البلاغ ـ ١٩٣٥/١١/٧ ، والسياسة ـ ١٩٣٦/٨/٣ « دولة محمود والغاء الامتيازات الأجنبية » الشباب ١٩٣٦/١١/٤ العدد ٣٨ ٠

(١٤٥) المصور ١٩٣٦/٧/٣١ العدد ٦١٦ ـ والشباب ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ ٠

(١٤٦) نفس الدورية والعدد ٠

(١٤٧) البلاغ ١٩٣٨/٤/٤ ٠

فرد النحاس عليه بأنه زعيم الاغلبية ، وانه قد وافق مبدئيا على المشروع لأنه لايرى فيه قيودا على مصر(١٤٨) •

فعلق محمود قائلا ، « **وهل أنت يا باشا تستبعد أن تكون معى الاغلبية بعد خمس سنوات ، فقد يحادثنى الانجليز فأكون وقتئذ غير مقيد** » ، وقد استمرت المناقشة فترة بين الزعيمين فقال محمود فى النهاية ، انه يفضل تأجيل المعاهدة الى أجل غير مسمى ، فتدخل مكرم وذكره بأنه كان يطالب بالمعاهدة فى الحال وقبل اصدار الدستور(١٤٩) •

ولكن محمود أصر على موقفه من عدم قبوله الاتفاق العسكرى وسجل رفضه فى كتاب رسمى أبلغه الى النحاس ، وطلب منه إبلاغه الى لامبسون حتى تكون الحكومة البريطانية على علم تام بموافقه(١٥٠) •

فأبلغه النحاس أن المندوب السامى يشترط التوقيع على الاتفاق من جميع الاعضاء الممثلين للعناصر الحزبية المصرية المشتركة فى هيئة المحادثات ، فطلب منه محمود أن يخبر لامبسون، ثم يرى اذا كان لديه مخرج من ذلك المأزق ، الا ان مكرم عبيد اقترح على النحاس بأن يتحدث مع المندوب السامى ويقنعه بالاكتفاء بتوقيعه عن الجانب المصرى ، وبالفعل فقد تمت الموافقة على أن يكتفى بتوقيع الاتفاق من رئيسى الهيئتين وحدهما(١٥١) •

---

(١٤٨) المصور ـ نفس العدد •
(١٤٩) نفس الدورية والعدد •
(١٥٠) الشباب ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ •
(١٥١) نفس الدورية والعدد •

وكان النحاس قد أبلغ لامبسون كذلك بموافقة الجانب المصرى على الاتفاق العسكرى ما عدا محمد محمود بقوله « **يسرنى أن أخبر فخامتكم أن زملائى وأنا موافقون على الاتفاق العسكرى عدا دولة محمد محمود فانه غير موافق على الاتفاق المذكور ، ولكنه لا يمتنع عن الاستمرار مع زملائه فى المحادثات فى المسائل التالية**(١٥٢) » .

وقد قابل لامبسون محمد محمود اثر اختلافه مع زملائه حول الاتفاق العسكرى ، وأوضح محمود له معارضته خاصة لموضوع « الطوارىء الدولية » التى يخشى وقوعها فرأى أنه يجب على الأقل بأن ينص المشروع على ضرورة موافقة مصر ، على أن هناك حالة طوارىء دولية يخشى وقوعهـــا حقـــا ، فرفض لامبســـون هذا الطلب(١٥٣) .

وقد علقت مجلة الشباب على أن محمد محمود قد استعمل فى حديثه كلمة Consent التى تدل على الموافقة ، ولكن النص النهائى للمشروع جاء متضمنا عبارة Consult بمعنى الاستشارة أو أخذ الرأى ليس غير(١٥٤) .

وقد حدثت أقاويل نتيجة لموقف محمود من الاتفاق العسكرى ، وأشيع انه قدم استقالته من وفد المفاوضات ، وقد دافعـــت جريدة السياسة عن محمود بأن الخلاف فى الرأى حول الاتفاق العسكرى، خلاف أساسه تقدير استقلال مصر وسيادتها قبل كل شىء ، لأن القوات البريطانية لن تنسحب من القاهرة الا بعد بناء الثكنات وبعد انشاء طرق معينة تعهدت مصر بانشائها ، فضلاً عن بقاء القوات

---

(١٥٢) **السياسة** ١٩٣٦/٧/٢٥ « توقيع الاتفاق العسكرى بين مصـــر وبريطانيا وعدم موافقة محمد محمود » **والبلاغ** ١٩٣٦/٧/٢٥ .
(١٥٣) **الشباب** ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ **ارادة الحكومة المصرية** .
(١٥٤) نفس العدد والدورية .

العسكرية بالاسكندرية ثمانى سنوات ، مما يتضح معه ان الاختلاف على قيمة هذا الاتفاق له قيمته ، ويجب ان يكون موضع التفكير من كل مصرى(١٥٥) ٠

وقد رأى محمود ان يستمر فى المحادثات حتى تعرف مصر ما تريد انجلترا معاونتها فيه من حقوقها ، وتقدر هذه المعاونة بالقياس الى ما تساهلت فيه الكثرة الكبرى من المفاوضين المصريين بهدف الوصول الى اتفاق بين الدولتين(١٥٦) ٠

كما نفت البلاغ كذلك ان محمود قدم استقالته وقالت انه كان هناك خلاف يسير قد وقع ولكنه مستمر كعضو من أعضاء الهيئة وقد سوى الأمر وهدأت النفوس ، وصرح محمود بأن فكرة الاستقالة لم تخطر له على بال ، ونفى حدوث خلاف بينه وبين النحاس أو زملائه كالذى لكتبته « الاهرام » وأكد على ان الخلاف فى الرأى من طبيعة كل هيئة ولايمكن أن ينبنى عليه شىء(١٥٧) ٠

كما قيل أيضا ان من اسباب استمرار محمود فى هيئة المفاوضين خوفه من عدم نجاح المعاهدة ، اذا انسحب من المفاوضة فتقع تبعة فشلها عليه ، ولأنه كذلك رغب فى أن تتخلص مصر من السيطرة الاجنبية حتى تتفرغ لاصلاح أحوالها الداخلية(١٥٨) وواضح

---

(١٥٥) السياسة ـ نفس العدد ٠

(١٥٦) نفس الدورية والعدد ٠

(١٥٧) البلاغ ١٤/٧/١٩٣٦ موقف محمود من معاهدة ١٩٣٦ ٠

(١٥٨) المصور ٢٨/٨/١٩٣٦ وانظر فيها آراء أخرى عن موقف محمود « مثل انه دعا أعضاء حزبه وعرض عليهم مشروع الاتفاق العسكرى ، وانقسم الأعضاء الى فريقين فريق يحبذ عدم الموافقة والفريق الآخر لايرى هذا الرأى لأنه بمثابة انتحار للحزب اذا تم عقد المعاهدة على الرغم من معارضته » ٠

من اهتمام الصحف بمسالة انسحاب محمود من هيئة المفاوضين لعدم موافقته على النقط العسكرية ، مدى أهمية محمد محمود كعضو بارز من اعضاء الهيئة المصرية ٠

وعندما اجتمعت الهيئتان المصرية والانجليزية عند مناقشة مسألة الامتيازات الاجنبية قيل انه قد وقع هذا الاتفاق على أساس التعديلات التى طلب ممحود ادخالها على المشروع ووافقه جميع المفاوضين المصريين(١٥٩) ٠

وقد تالفت لجنة للتحرير يمثل فيهـــا الطرفان المصـــرى والانجليزى لوضع الصيغ وعرضها على المفاوضين ، ومثل مصر محمد محمود والدكتور احمد ماهر ومكرم عبيد وحافظ عفيفى ويبدو أنه قد وقع الاختيار عليهم لانهم اكثر الاعضاء المصريين معرفـــة باللغة الانجليزية وقد اشترط ألا يكون عمـــل هذه اللجنة مقيدا للطرفين(١٦٠) ٠

وقد بدأت اللجنة عملها فى ٧ يوليو ١٩٣٦ وعقدت عـــدة جلسات ، واتفق على عرض ما يختلف فيه أعضاء اللجنة من الطرفين على هيئة المفاوضين عن الجانبين ، وقد عقـــدت اللجنـــة عـدة اجتماعات ، وانتهت الى وضع النصوص التى أصبحت بنودا فى المعاهدة(١٦١) ٠

وبعد الاتفاق على تفاصيل المعاهدة ســـافر محمد محمود مع زملائه الى لندن للتوقيع عليها ، وقد أدلى بحديث فى ٢١ اغسطس ١٩٣٦ أوضح رأيه فى نتيجة المحادثات بأن هذا الاتفاق خير من عدم

---

(١٥٩) السياسة ١٩٣٦/٨/١٣ ٠
(١٦٠) د٠ حشيش ـ المرجع السابق ص ٥٢ ٠
(١٦١) نفس المرجع ـ ص ١٠٠ ٠

الاتفاق ، وأنه بقدر ما خسرنا فى النقطة العسكرية كسبنا فى حل مسألة السودان والامتيازات والمسائل الأخرى(١٦٢) .

ثم أوضح محمود موقفه من النقطة العسكرية بأن مصر قد خسرت فيها ، وكسبت انجلترا ، وأن الاتفاق فى تلك النقطة ضعيف، وأنه منذ اللحظة الاولى التى وافق فيها زملاؤه على هذه النقطة ارسل الى النحاس خطابا ابدى فيه ستة اعتراضات على الاتفاق ، ولكن زملاءه ورئيس الوفد قد تضافروا على تعديل هذا الاتفاق واستطاعوا كسب ٤٠٪ مما عارض بشأنه .

وعن الامتيازات ، رأى محمود أن مصر تقدمت تقدما محسوسا فى هذا الاتفاق وأنه قد أصبح للبلاد حق الغاء الامتيازات والغاء المحاكم المختلطة بعد فترة ورأى كذلك أن فترة عشر السنوات هى فترة ضئيلة فى حياة الامم ، وهى كافية لوضع القوانين التى تسوى بين المصريين والاجانب ولتدريب القضاة على الحكم بمقتضى القانون التجارى الذى تحكم به المحاكم المختلطة ، وفى خلال تلك المدة تعين الحكومة لكل عام طائفة من المستشارين فى المحاكم المختلطة لهذا الغرض(١٦٣) .

ثم شرح محمود مزايا المعاهدة بالنسبة لما حققته فى السودان بأنها افضل من المشروعات السابقة ، وان كان يعتقد ان عدم الاتفاق على مسألة السودان خير من الاتفاق وذلك لأن انجلترا لاتستطيع أن تحكم السودان وحدها فهى مرغمة على الاتفاق مع مصر فى شأنه ، ولذلك ومن وجهة نظره فان مصر ستحصل على مزايا اكثر من التى كسبتها(١٦٤) .

---

(١٦٢) المصور ١٩٣٦/٨/٢١ عدد ٦١٩

(١٦٣) المصور ١٩٣٦/٨/٢١ العدد ٦١٩ .

(١٦٤) نفس الدورية والعدد .

وواصل محمود شرحه لمزايا الاتفاق ، فأوضح أن الاتفاقات السابقة كانت لاتتيح للبلاد الغاء منصبى المستشار المالى والقضائى الا بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ المعاهدة ، ولكن الاتفاق الأخير جعل لمصر على اثر امضاء المعاهدة أن تعلن الغاء المنصبين بعد مضى ثلاثة أشهر ينفذ بعدها هذا القرار،وتصبح مصر حرة فى شئونها المالية والقضائية ، كما أصبح لمصر الحق فى دخول عصبة الامم ، وحق الغاء البوليس الاجنبى بالتدريج فى مدى ٥ سنوات فقط ، وصار لها الحرية فى زيادة عدد الجيش(١٦٥) .

وعند عرض المعاهدة على مجلس النواب ، ألقى محمود كلمة باعتباره مؤيدا للمعاهدة فى ١٩٣٦/١١/١٢ ، فقال انه قد تعلم من الحوادث التى شهدها بنفسه أن أحدا لايستطيع الحصـــول فى معاهدة تتم عن طريق المفاوضات على مطالبه كاملة ، فحيث يوجد طرفان متفاوضان ، ووجهتان للنظر ، ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين فلن يستطيع الانسان أن يحصل على كل ما يطلبه ، « **لذلك لا اكون معبرا عن رأيي الصحيح اذا قلت ان هذه المعاهدة تحقق مطالب مصر على وجه كامل وبصورة نهائية ، ولكنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب وانها تفتح أمام البـــلاد بابا ظل دائما مغلقـا لاستكمال ما فاتها »(١٦٦) .**

ولم يتحدث محمود عما فى المعاهدة من مـــزايا ، باستثناء مسألة الامتيازات التى رأى انها افضل من جميع المشاريع السابقة ، وسوف تتيح لمصر الغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة(١٦٧)

---

(١٦٥) نفس الدورية والعدد .

(١٦٦) البلاغ ١٩٣٦/١١/١٢ جلسة مجلس النواب وكلمات الاعضاء فى المعاهدة المصرية الانجليزية ، وقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٤٦ وانظر الكلمة ٤٥ ــ ٤٧ .

(١٦٧) نفس الدورية والعدد ونفس المصدر والصفحة .

ثم تطرق الى القيود التى اعتقد أنها تمس استقلال البلاد ، من ذلك أنها توجب على مصر أن تقدم لانجلترا اذا خشيت وقوع مفاجآت دولية لها فى حالتى الحرب وخطر الحرب ، التسهيلات فى موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية ، والمفاجآت الدولية كثيرة الوقوع فى أنحاء العالم ، حيث تتشابك المصـــالح البريطانية ، وتفرض كذلك المعاهدة على مصر انشاء طرق حربية ، كما أنها تبيح جو البلاد كله للطيران الحربى البريطانى ، وفى هذه قيود تتنافى مع ما يفهمه من معنى الاستقلال ، وفيها كذلك ما يشعر المصرى بانه قد قصد به فرض الرقابة على مصـــر ، وبعض هذه القيود يفرض على مصر أعباء مالية قد تؤخر تنظيم الجيش المصرى واعداده ، وهذه النصوص لم تكن موجودة فى سنة ١٩٢٩ ولا فى معاهدة ١٩٣٠(١٦٨) ٠

وأخيرا أوضح محمود بأنه لولا ما فى المعاهدة من مزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة ، ما جال فى خاطره قبول هذه المعاهدة ، ولكن ما حدث منذ عام ١٩١٩ ، وما جره الخلاف على مشـــروع المعاهدة من تضييع لها ، وارتداد الى ما دونها وتعطيل الاصلاح فى مرافق البلاد مايدعو الى النظر بعين الواقع ، من أجل كل هذا رأى محمود أنه لابد من العمل على تعديل المعاهدة بأسرع مايمكن(١٦٩) ٠

---

(١٦٨) نفس الدورية والعدد ، ونفس المصدر والصفحة ٠
(١٦٩) نفس الدورية والعدد ـ نفس المصدر والصفحة ٠

الخاتمـــة

يقدم محمد محمود النموذج الأمثل لحكم كبار الملاك المصريين، سواء من حيث مصرية الأسرة والتى كانت تمتلك آلاف الأفدنة ، وتشتغل بالعمل السياسى من الجد والأب والابناء، الى البيت الكبير الذى تعقد فيه الاجتماعات السياسية والندوات الأدبية حتى اعتبر منزل محمود أكبر صالون أدبى فى عصره ، الى الاشتراك فى الاحزاب السياسية وتمويل صحفها ... الخ .

ولاشك أن انتماء محمود الاجتماعى لأسرة من كبار الملاك وانتماءه الفكرى لحزب الامة قد وضعه فى صف الساسة المعتدلين ومن هنا كان مفهومه لحل القضية الوطنية يقوم عن طريق المفاوضات واعتبار سياسة الخطوة خطوة ، أو « خذ وطالب » هى السبيل لحل القضية الوطنية والحصول على الاستقلال ، حتى لو خـرج على اجماع الأمة كما حدث فى قبوله لمشروع ملنر ١٩٢٠ والذى رفضه

سعد لعدم تحقيقه لأمانى الامة فى الاستقلال ، بينما أيده محمود من منطلق أنه خطوة فى سبيل الاستقلال الكامل مما أدى الى انقسام الوفد وخروجه منه ... الخ .

وبناء على هذا المفهوم قامت مفاوضـاته ، فى ١٩٢٩ والتى تقدمت خطوة بالقضية المصرية أو فى قبوله معاهدة ١٩٣٦ واعتبارها أيضا خطوة تقدمت فيها القضية المصرية ، وكانت هذه هى فلسفته لكل المفاوضات المصرية الانجليزية ..

وبحكم انتمائه كذلك للتيار المعتدل ، كانت علاقته بالانجليز فى كل الأحوال علاقة طيبة ولم ينتهج سياسة متطرفة فى عدائه معهم على وجه العموم ، كما حدث ابان ائتلافه مع الوفد فى ١٩٣٠ ضـد حكم صدقى حين رفض محمود هذه السياسة ، وأصدر الوفد بيانه الذى هاجم فيه الانجليز بمفرده ، واكثر من ذلك فقد اتهم محمود الانجليز بأن سياستهم المنحازة لعهد صدقى هى السبب وراء انضمام المعتدلين الى صفوف الوفد .. الخ .

ولاشك أن هذا التكوين الاجتماعى والفكرى بالاضـافة الى ثقافته الانجليزية قد أثرت على توجهاته بعد ذلك فى اقامة مثل هذه العلاقة الطيبة معهم حتى وعلى المستوى الشخصى .

وكان ايمان محمود بالدستور والحياة النيابية الصـحيحة نظريا فقط ، فعلى الرغم من انتمائه لحزب الاحرار الدستوريين ، وتأييده لدستور ١٩٢٣ ، الا أنه عندما يصل الى السـلطة ويبدأ الاختبار الحقيقى لهذا الايمان نجده فى عام ١٩٢٨ ، يحل البرلمان ويوقف العمل بالدستور ويعطل الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ! .

وأيضا ابان وزارته الثانية فى ١٩٣٨ ، نجده يلجأ الى وسيلة أخرى لعلها تكون أكثر نجاحا من الاولى فيعمل على تزوير الانتخابات

فى ظل دستور ١٩٢٣ ، وهكذا كان ايمان ابن حزب الأمة والأحرار الدستوريين بالحياة الصحيحة ٠

ولاشك أن التكوين الفكرى والاجتماعى لمحمد محمود بالاضافة الى رغبته هو وزملائه « المعتدلين » فى تأسيس حزب ينافس سعد ويعقد المعاهدة مع بريطانيا ، كانت وراء اشتراكه فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين وما كان من الدور الكبير الذى لعبه فى حياة هذا الحزب ، وخاصة مع توليه السلطة عدة مرات مما يمكن القول معه انه كان أقوى الشخصيات التى تولت رئاسة الحزب بل وداخله أيضا ، والذى ظل رئيسا له طوال حياته ، وقد انعكست هذه القوة فى نجاحه فى جر حزبه الى الائتلاف مع الوفد فى ١٩٢٦ ـ ١٩٢٨ ، وفى ١٩٣٠ ابان حكم صدقى ، أو فى فرض آرائه على الحزب مثل بيانه فى الاهرام للرد على مقال هيكل « نريد ائتلافا خالصا » ، وفى اشتراك حزبه فى وزارة النحاس ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ على الرغم من وقوف أهم قيادات الحزب ضده ٠٠٠ الخ ٠

وكان لاختفاء محمود من المسرح السياسى وعجز حزبه عن ايجاد بديل له أثره فى حدوث انقسامات وخلافات داخله ، مما أدى الى سيطرة المثقفين على الحزب سواء لنمو التعليم أو لأسباب أخرى مما ترتب عليه ارتماء الحزب فى أحضان القصر وضعفه مما يعنى تراجعه عن القيام بدور فى الحياة السياسية المصرية وبروز الحزب السعدى ليأخذ مكانه ، مما يؤكد على أهمية الدور الذى لعبه محمود فى حياة حزبه ، والذى كان بحق حزب الاعتدال ٠

وعن علاقة محمود بالقصر ، فلا شك أيضا أنه بحكم تكوينه الفكرى ٠ كابن من أبناء حزب الأمة ثم بعد ذلك حزب الأحرار ، والاجتماعى لكبار الملاك ، بالاضافة الى شخصيته نفسها فقد كان معاديا لاوتوقراطية الملك مما يتضح فى هذه الدراسة كرغبته على

سبيل المثال عند اعداد الدستور بالا تكون سلطة الملك مطلقة يتحكم بها فى منح الرتب والنياشين ، كما يجب الا يكون زعيما اسلاميا ، لأن معنى ذلك أن يتحكم تماما فى مسائل الاوقاف وتعيين الرؤساء الدينيين وأن حزبه سيحارب حتى النهاية ضد الاستبداد ، فسيادة الأمة ينبغى أن تتحقق بواسطة البرلمان » .. الخ . ومع ذلك فقد تحالف مع فؤاد لتحقيق طموحاته السياسية ، وعندما وصل الى هدفه أراد أن يحكم منفردا ولكن فؤاد أراد هو الآخر أن يحكم فكان الخلاف الدائم بينهما ابان حكمه فى ١٩٢٨ ، والذى استمر حتى استقالته فى ١٩٢٩ .

وفى عهد فاروق فى ١٩٣٧ ، ورغم قبوله تولى الحكم بعد اقالة الوزراة النحاسية وتعاونه مع القصر فى البداية الا أنه وبعد ظهور نتيجة انتخابات ١٩٣٨ أراد أن يمارس سلطاته كاملة ومن هنا بدأ اصطدامه بالقصر .

وكان محمود معاديا للوفد سواء بسبب سياسة كل منهما المختلفة عن الآخر نحو الانجليز أو الملك أو الحياة النيابية ، أو لأن الوفد حزب الأغلبية بينما يمثل محمود الحزب المنافس للحزب الكبير على السلطة رغم كونه حزب أقلية ، ومن ثم كانت الاجراءات اللادستورية التى قام بها محمود ابان فترات حكمه موجهة ضد الوفد ، كما أنه عندما كان يتولى السلطة فان ذلك يحدث على أنقاض وزارة وفدية اشترك محمود فى التآمر عليها بطريقة مباشرة كما حدث فى وزارة النحاس ١٩٢٨ ، أو غير مباشرة كما حدث فى ١٩٣٧ . ومع وضع كل هذه الأمور قيد النظر ، يمكن القول ان محمود قد لعب دورا كبيرا على مسرح السياسة بالسلب فى بعض جوانبه وبالايجاب فى جوانب أخرى ، وهذه على أى الأحوال طبيعة الشخصيات العامة .

المصــادر والمراجـع

أولا الوثائق

(ا) غير المنشورة :

ملف خدمة محمد محمود : دار المحفوظـــات بالقلعة رقـم ٤٥٢٣٠ ـ محفظة ٢٨٥٧

دولاب ٣٧٦

ثانيا ـ الوثائق البريطانية غير المنشورة :

F.O. 407/191. Jan — Mar, 1922.
F.O. 407/195. Oct — Dec, 1922.
F.O. 407/197. July — Dec, 1923.
F.O. 407/198. Jan — June, 1924.
F.O. 407/200. Jan — June, 1925.

F.O. 407/201, July — Dec, 1925.
F.O. 407/203, July — Dec, 1926.
F.O. 407/204. Jan— June, 1927.
F.O. 407/206. Jan — June. 1928.
F.O. 407/208, Jan— June, 1929.
F.O. 407/209. July — Dec, 1929.
F.O. 407/213. Jan — June, 1931.
F.O. 407/214. July— Dec, 1931.
F.O. 407/215. Jan — June, 1932.
F.O. 407/216. July — Dec, 1932.
F.O. 407/217. Jan, 1933 — Dec. 1934.
F.O. 407/220. July — Dec, 1936.
F.O. 407/221. Jan — Dec, 1937.

وهي موجودة لدى الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ـ كلية البنات جامعة عين شمس ملف محمد محمود ٠

F.O. 147/687, 9544.

وهو موجود لدى الأستاذ الدكتور أحمد زكريا ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ٠

(ب) وثائق منشورة :

١ ـ اليد القوية : مجموعة خطب وأحاديث لصاحب الدولة محمد محمود منذ أن أسندت اليه رئاسة الوزارة ـ مطبعة الاسكندرية ١٩٢٩ ٠

٢ ـ جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٣٤ ـ المطبعة الاميرية ١٩٥٥ ٠

٣ ـ مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا ـ المطبعة الاميرية ١٩٣٧ ٠

٤ ـ مضبطة الجمعية التشريعية : دور الانعقاد الأول والأخير من ٢٢ يناير حتى ١٧ يونية ١٩١٤ ٠

مــذكرات وذكريــات

اولا : غير المنشورة :

مذكرات سعد زغلول : الهيئة العامة للكتاب كراس ١٣ ، ٣٤، ٣٥ ٠ اشراف وتحقيق ـ د٠ عبد العظيم رمضان ٠

ثانيا : المنشورة :

١ ـ أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ـ عباس حملى الثانى يناير ١٨٩٢ ـ ١٩٠٢ الجزء الثانى ـ القاهرة ١٩٣٦ ٠

٢ ـ احمد لطفى السيد : هذه حياتى ـ الهلال فبراير ١٩٦٢ ٠

٣ ـ اسماعيل صدقى : مذكراتى ـ الهلال ١٩٥٠

٤ ـ حـــافظ محمود : أســرار الماضـــى ١٩٠٧ ـ ١٩٥٢ ـ روزاليوسف يوليو ١٩٧٣ ٠
: معارك فى الصحافة والسياسة والفكر ـ الجمهورية ابريل ١٩٦٩ ٠

٥ ـ سعد زغلول : الجزء الاول ك ٥ ، ك ٧ ، ك ٣٠ ـ اشراف وتحقيق : د٠ عبد العظيم رمضان ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧ ٠

٦ ـ د٠ محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ١٩١٢ ـ ١٩٣٧ ـ الجزء الأول القاهرة ١٩٥١ ـ والجزء الثانى ١٩٣٧ ـ ١٩٥١ القاهرة ـ ١٩٥٣ ٠

٧ ـ محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ـ القاهرة ١٩٨٣ ٠

٨ ـ محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ـ القاهرة ١٩٦٧

٩ ـ محمد كامل سليم : أزمة الوفد الكبرى ـ جزء ثالث أخبار اليوم مارس ١٩٧٦ ٠

١٠ ـ محمود عزمى : خبايا سياسية ـ القاهرة ١٩٥٠ ٠

الدوريـات

١ ـ آخر ساعة : ١٩٤١ ٠

٢ ـ الاتحاد : ١٩٢٩ ٠

٣ ـ الأخبار « أمين الرافعى » : ـ ١٩٢٩ ٠

٤ ـ الأهرام : ١٩٢٧ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٢ ، ١٩٤١ ٠

٥ ـ البلاغ : ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٨

٦ ـ الثـغر : ١٩٣١ ٠

٧ ـ الدنيا المصورة : ١٩٣١ ٠

٨ ـ السياسة اليومية : ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ٠

٩ ـ السياسة الأسبوعية : ١٩٢٩ ، ١٩٤١ ٠

١٠ ـ الشباب : ١٩٣٦ ٠

١١ ـ الشعب : ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ ٠

١٢ ـ الكشكول : ١٩٢٩ ٠

١٣ ـ المصـــور : ١٩٣٦ ٠

١٤ ـ المقطـم : ١٩٠٦ ، ١٩٤١ ٠

١٥ ـ روز اليوسف : ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٤١ ٠

١٦ ـ كوكب الشرق : ١٩٢٧

١٨ ـ مصر الفتاة : ١٩٠٩ ٠

١٩ ـ وادى النيل : ١٩٢٤

المراجـع

١ ـ د٠ احمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى فى القـــرن ١٩ القاهرة ـ ١٩٥٧

١ ـ احمد بهاء الدين : فاروق ملكا ـ ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ ـ كتاب روز اليوسف بدون تاريخ ٠

٢ ـ د· أحمد زكريا الشلق : **حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية** ـ دار المعارف ١٩٧٩ ·

: **حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣** ـ دار المعارف ١٩٨٢ ·

٣ ـ أحمد شفيق : **حوليات مصر السياسية** ـ الحولية الثانية ١٩٢٥ ـ القاهرة ·

: **حوليات مصر السياسية** ـ الحولية الرابعة ١٩٢٧ ـ القاهرة ·

: **حوليات مصر السياسية** ـ الحولية الخامسة ١٩٢٨ ـ القاهرة ·

: **حوليات مصر السياسية** ـ الحولية السادسة ـ ١٩٢٩ ـ القاهرة ·

٤ ـ الياس زاخورا : **مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر رجال مصر** ـ القاهرة ١٨٩٧ ثلاثة أجزاء فى مجلد واحد ·

٥ ـ د· رؤوف عباس حامد : **الملكيات الزراعية فى المجتمع المصرى ـ ١٩٢٧ ـ ١٩١٤** ـ دار النهضة العربية ١٩٨٣ ·

٦ ـ د· سمير محمد طه : **محمد سلطان بين الوطنية والتبعية** ـ القاهرة ١٩٧٩ ·

٧ ـ سنية قراعة : **نمر السياسة المصرية** ـ القاهرة بدون تاريخ

٨ ـ د· عاصم دسوقى : **كبار الملاك الزراعيين ودورهم فى المجتمع المصرى ـ ١٩١٤ ـ ١٩٥٢** ـ القاهرة ـ ديسمبر ١٩٧٥ ·

٩ ـ د· عبد الخالق لاشين : **سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤** ـ القاهرة ١٩٧١ ·

١٠ ـ د٠ عبد الله محمد عزباوى : **عمد ومشايخ القرى ودورهم فى المجتمع المصرى فى القرن ١٩** ـ القاهرة ـ ١٩٨٤ ٠

: **مفاوضات النحاس** ـ هندرسون ١٩٣٠ ـ دراسة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية ـ القاهرة ١٩٨٥ ٠

١١ ـ عبد الرحمن الرافعى : **الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى لمصر** ـ دار المعارف ـ الطبعة الرابعة ١٩٨٣

: **فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ـ ١٩٢٧** ـ الجزء الأول كتاب الشعب ١٩٦٩ ٠

: **فى أعقاب الثورة المصرية ١٩٢٧ ـ ١٩٣٦** ـ مكتبة النهضة المصرية طبعة أولى ١٩٤٩ ٠

١٢ ـ عبد العزيز البشرى : **فى المرآة** ـ كتب للجميع القاهـــرة ١٩٤٨ ٠

١٣ ـ د٠ عبد العظيم رمضان : **تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦** ـ مدبولى ـ القاهرة ـ طبعة ثانية ١٩٨٣ ٠

١٤ ـ د٠ عفاف لطفى السيد : **تجربة مصر الليبراليـــة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦** ـ ترجمة ـ عبد الحميد سليم ـ المركـــز العربى للبحث والنشر القاهرة ١٩٨١ ٠

١٥ ـ د٠ على بركات : **تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ ـ ١٩١٤** ـ دار الثقافة الجديدة ١٩٨٣ ٠

١٦ ـ د٠ على شلبى ـ مصطفى النحاس : **الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ ـ ١٩٣٦** ـ الهيئة العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٨١ ٠

١٧ ـ د٠ فاطمة علم الدين : **التطورات الاجتمـــاعية فى الريف**

المصرى قبل ثورة ١٩١٩ ـ الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٤ .

١٨ ـ فرج سليمان فؤاد : **الكنز الثمين لعظماء المصريين** ـ الجزء الأول اكتوبر ١٩١٧ ـ القاهرة .

١٩ ـ د. محمد أنيس : **دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩** ـ الجزء الأول ـ القاهرة ١٩٦٣

٢٠ ـ محمد حسين هيكل : **تراجم مصرية وغربية** ـ القاهرة دار المعارف ١٩٨١ .

٢١ ـ محمد خليل صبحى : **تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على** ـ الجزء الخامس والسادس القاهرة ١٩٣٩ .

٢٢ ـ محمد شفيق غربال : **تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦** ـ الجزء الأول ـ مكتبة النهضة القاهرة ١٩٥٢ .

٢٣ ـ محمد فريد حشيش : **معاهدة ١٩٣٦ وأثرها فى العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب الثانية ١٩٤٥** ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ آداب عين شمس ابريل ـ ١٩٤٨ .

٢٤ ـ مصطفى أمين : **الكتاب الممنوع أسرار ثورة ١٩١٩** ـ الجزء الأول والثانى ـ القاهرة ـ ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ دار المعارف .
: **ليالى فاروق** ـ الجزء الأول كتاب اليوم يناير ١٩٥٤ .
: **من واحد لعشرة** ـ جزء أول ـ المكتب المصرى الحديث ـ طبعة ثانية ـ ١٩٨١ .

: **من عشرة لعشرين** ـ المكتب المصرى الحديث

٢٥ ـ هيلين ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن ١٩ ـ ترجمة د٠ أحمد عبد الرحيم ٠ ود٠ مصطفى الحسينى ـ دار المعارف مصر ـ ١٩٦٨ ٠

٢٦ ـ يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر ـ مفاوضات عدلى كيرزون ٠

٢٧ ـ د٠ يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ـ الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٠ ٠

: تاريخ الوزارات المصرية ١٩٧٨ ـ ١٩٥٣ ـ القاهرة ١٩٧٥ ـ الأهرام ٠

: السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٥ ٠

مراجع أجنبية

1. Issawi, Chalers : *Egypt at Mid-Century* London — 1954.
2. Harris, Murry : *Egypt under the Egyptians* London
3. Lord/Lioyd · *Egypt since Cromer* Volume II London 1934.
4. Deep, Marius : *Party Politics in Egypt* The Wafd its Rivals 1919 — 1939 London 1979.

الفهـــرس

رقم الايداع ٢٨٩٨/١٩٩٢

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 — 01 — 3003 — 6

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب


الغلاف للفنان محمود الهندى